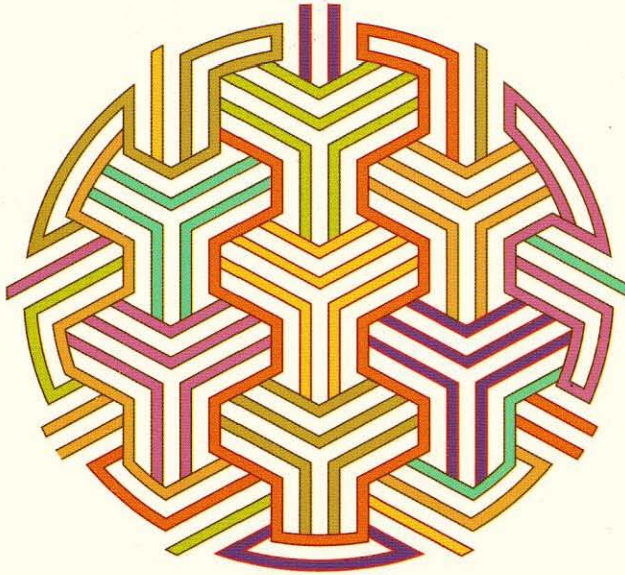




علي حرب

المصالح والمصائر

صناعة الحياة المشتركة



www.alexandra.ahlamontada.com منتدى مكتبة الاسكندرية

٢٢٥
١٥٢٢١١

المصالح والمصائر

صناعة الحياة المشتركة

المصالح والمصائر

صناعة الحياة المشتركة

علي حرب



ردمك 3-909-87-9953-978

جميع الحقوق محفوظة للناشرين

منشورات الاختلاف
Editions El-khtllef

149 شارع حسبية بن بو علي

الجزائر العاصمة - الجزائر

هاتف/فاكس: +213 21676179

e-mail: editions.elikhtllef@gmail.com

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشرين

للتضيد وفرز الألوان: أبجد جرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (961+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (961+)

المحتويات

مدخل: الإمكان والرهان

شبكات القراءة 9

مقدمة: التأله والتوحش

البشرية في فخ عجزها 15

القسم الأول: الآفات والأعطال

تشريح العقل الأصولي داء الاصطفاء وفخ الاستثناء 31

العودات المرعبة والنهيات الكارثية المفكرون: سباتهم وأفاتهم 45

الثورات تأكل أبنائها وتصفى أعداءها 59

الصدمة والكارثة 70

القسم الثاني: رهانات التحديث

من الديمقراطية الموسمية إلى الديمقراطية اليومية 79

الاجتهاد والنقد رهانات التحديث 87

أزمة تحديث أم أزمة المفكر الحدائي؟ 101

العقلنة والشيطنة/التقى والزنقة 112

القسم الثالث: صناعة التنمية

الهويات الهجينة والوحدات المركبة حول إدارة التنوع 129

التهجين/الاستحقاق/التوازن 155

كي لا يلغي المؤمن المواطن 161

خلاصة: التواضع/التوسط/التشابك

التركيب البناء والتحويل الخلاق 177

خاتمة: أسئلة المصائر

كيف يُدار الشأن المشترك؟ 197

مدخل

الإمكان والرهان

شبيكات القراءة

إن الازمة العالمية الراهنة، بأسمائها المتعددة وصعدها المختلفة، باتت الشغل الشاغل للناس من غير استثناء، إذ هي تخلط الأوراق وتخرط الحسابات، بانفجاراتها المتلاحقة وتداعياتها المفاجئة، بقدر ما تمس المصالح والمصائر في الصميم.

وفي هذا الكتاب محاولة لمقاربة الازمة بتناول قضايا ومشكلات تتعلق بمفردات الوجود وعناوينه كالحداثة والديمقراطية، أو الامن والحرية، أو الاصولية والهوية، أو الشراكة والتنمية، فضلاً عن مسألة باتت تحتل أولوية قصوى هي الحياة المشتركة: كيف تُصنع وتُبنى أو تُدار وتُساس؟

والمقاربة هي متعددة المستويات والمداخل. قد تجري على مستوى وطني أو اقليمي. ولكنها قد تجري على المستوى العالمي. والاولى أن تكون كذلك. لأن الواقع الذي ننخرط فيه هو واقع كوكبي كوني، وعلى أشد ما يكون التشابك والاستداخل، بين الدول والمجتمعات، سواء على شكل توترات ونزاعات، أو على شكل مباحثات ومفاوضات، أو على سبيل التعاون والتبادل.

ولذا لا سبيل، بعد اليوم، لأن يمارس الواحد عزلته أو يدعي انفراده بنفسه. فالكل هم سواء في هذا الخصوص: ما من أحد إلا ويمارس خصوصيته على نحوٍ عالمي، متأثراً أو تأثيراً. والفارق هو في شكل هذه الممارسة ومردوديتها.

والمقاربات ليست أحادية الجانب، وإنما تتعدد مداخلها ومناهجها، بتعدد الحقول والقطاعات أو القوى والفاعليات أو الجهات والاطراف. وهكذا لكل مدخله إلى الفهم والتشخيص، اقتصادي أو سياسي أو مجتمعي أو ثقافي أو غير ذلك...

ومن يعمل في ميدان معرفي يقارب الازمة على صعيدها الفكري، حيث المشكلة تكمن في النظريات والمدارس أو في المناهج والنماذج التي فقدت مصداقيتها في المقاربة والمعالجة. وبحسب هذا التشخيص، فإن مشكلة المفكرين، من العاملين في ميادين علوم الانسان والاجتماع والاقتصاد، إنما تكمن في افكارهم بالدرجة

الاولى. ولذا، فإن المهمة المناطة، اساساً، بالمفكر المحترف، فيلسوفاً أو عالماً، هي الاشتغال على الأفكار، في ضوء الوقائع والتجارب، من اجل تحديد العدة الفكرية، في ما يخص أطر النظر أو شبكات الفهم أو مناهج الدرس أو طرائق المعرفة أو صيغ العقلنة.

هذه هي مشكلة الفيلسوف والعامل في مجال النفس أو الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة، وسواها من حقول المعرفة. إنها تكمن في مفهومه للحقيقة، أو في نظريته حول الواقع، أو في نموذجه في التفسير، أو في استراتيجيته في التدخل. من هنا لا تفسر الازمة بكون الناس والعاملين في بقية الحقول والمجالات لا يأخذون بنظريات العلماء وأهل الاختصاص وأصحاب المشاريع، بل لأن ما يطرحه هؤلاء قد فقد مصداقيته وفاعليته، ولم يعد يشخص واقعاً أو يحلّ مشكلة، بل يعيد انتاج الواقع بشكله الأسوأ.

وهذا ينطبق، بنوع خاص، على المثقفين والدعاة الذين ينظرون لأعمال الاصلاح والتحديث والنمو، وينطبق بالأخص على الذين يشتغلون بحراسة مقولاتهم، لكي تصبح عبارة عن فبركة اوهام أو صنع اصنام أو زرع أغام. والحصيلة هي ترجمة الشعارات والمقولات بأضدادها، على ارض الواقع الحي الذي يفاجئ، بفضائحه وكوارثه، اصحاب العقائد اليقينية والايديولوجيات الحديدية والنظريات الشمولية، من حيث لا يعقلون ولا يحسبون.

وإذا كانت المقاربة، تعددية، عالمية، فإنها نقدية، بالمعنيين، السلبي والايجابي، إذ هي تشريح وتفكيك، بقدر ما هي تأليف وتركيب. وعلى نحو يتيح تجاوز العوائق وتطوير الوسائل، بقدر ما يتيح توظيف المكتسبات لتحقيق منجزات جديدة.

هذا المعنى، لا يقوم النقد على النفي والاقصاء. فما يجري طمسه أو نفيه، مما حدث أو يحدث، يتحول إلى فخ أو مأزق يعرقل المشاريع أو يلغم الاعمال، لكي يفعل فعله بصورة مضاعفة، ولكن على الوجه السلبي والسيء.

من هنا فرهان المقاربة هو قراءة ما يحدث، بمنطق التحويل الخلاق، والتركيب البناء، بالمعنى الاوسع والاغنى، أي بما هو اعادة إدماج وتأهيل، أو تشغيل وتوظيف، أو صوغ وتشكيل، أو تسوية وترتيب، أو ترميم وتهجين... أي ما يمكن

أن تسفر عنه القراءات والتحليلات من الاطر والصيغ أو الحقول والمهاور أو الوسائل والمناهج... فكل مقارنة فكرية تتميز، بالجدة والابتكار، إنما تسفر عما هو بناء ومثمر أو فعال وراهن، من المفاهيم والاساليب، بقدر ما تنجح في اعمال الكشف والتعرية لآليات الحجب والخذاع والاقصاء والاعتباط والمصادرة.

والمقاربة النقدية هي في الوقت نفسه مفتوحة بقدر ما هي نسبية، من حيث معرفة الواقع وتصوّر العالم. بمعنى أنها لا تدعي اليقين القاطع أو القبض المطبق، بل تبقى قيد المراجعة، رهاها اجتراح الامكان وتوسيعه بفتح أفق أو فك مستعلق، بتحريك قوة أو إطلاق مبادرة، بخلق إطار للنظر أو وضع قاعدة للعمل..

ومع ذلك فالمقاربة الفكرية، لا تدعي وضع الحلول، بتطبيق نماذج جاهزة أو نظريات محكمة أو افكار مسبقة. وإنما هي تداولية، اذ الحلول والمعالجات، في ما يخص المصلحة العمومية أو المصائر الجمعية، هي عملية مركبة ومسؤولية متبادلة، يساهم فيها الجميع، كل في مجاله ودائرة عمله، بحيث يكون لكل واحد مشروعته وقسطه أو دوره ومشاركته، في الانتاج والابتكار، كما في المناقشة والمداولة.

وإذا كان هذا هو الشأن على مستوى قطاع، أو دولة، أو منطقة اقليمية، فالأولى أن يكون كذلك على المستوى العالمي، ما دامت المصالح والمصائر باتت متشابكة. هذا اذا شئنا ممارسة التواضع واستخلاص الدروس والعبر، من اخفاق النظريات أو استهلاك المدارس والنماذج، في تشخيص الواقع وإيجاد مخرج من الأفحاح والمآزق.

والفكاك من المآزق يحتاج إلى أن نفكر بصورة مختلفة، وعلى نحو يتغير معه معنى التفكير، ودور المفكر، كما تتغير الممارسات الفكرية بالذات. وهذا يقتضي أن نتخفف من ادعاءات القبض واليقين، وأن نكف عن ممارسة أدوار ممثل العقل أو مجسّد القيم أو مالك مفاتيح الخلاص أو معلم الحقيقة الذي يتعالى على مجتمعه أو يسبق زمنه. فلا أحد يقبض على الحقيقة، كما لا أحد يقيم في مملكة للفضيلة أو يبرأ مما في مجتمعه من الشوائب والآفات.

كما يقتضي أن نكف عن التعامل مع الأفكار كقوالب محكمة تختزل الوجود الحي، أو كتنانين إسمية نتعبّد لها لكي نستبدّ بها أو نقع ضحيتها، أو كلغو إيديولوجي يشهد على الجهل بسير العالم وتطور المجتمعات.

فالأفكار الخصبة هي بنيات وخرائط كما هي علائق وروابط لها طاقتها ومفاعيلها التحويلية الخارقة، في ما يخص إدارة الشؤون العامة وصناعة الحياة المشتركة. ولذا فهي لا تحيل على ماهيات ثابتة أو حقائق متعالية، كما لا تشير إلى هويات صسافية أو إلى ذوات سيدة قابضة؛ وإنما هي خبرات حيّة ومعاشات وجودية تنبع من رغبة أو تنوخيّ مصلحة بقدر ما تولّد معرفة أو تنتج سلطة. وهي نحو من الكلام أو نمط من الاستعمال بقدر ما هي تأملات نظرية أو تدابير عملية. وهي لغات مفهومية أو علائق منطقية بقدر ما هي سرديات وتأويلات من حيث علاقتها بالواقع والحقيقة. إنها شبكات للقراءة لا تنفك تتوالد وتتغير، بقدر ما هي خيارات ورهانات قابلة لأن تصرف أو تترجم إلى مساحة تداولية، أو مشروعية عمومية، أو تسوية مبتكرة، أو صيغ مثمرة للعيش والعمل والبناء المشترك.

مقدمة

التأله والتوحش

البشرية في فخ عجزها

من أراد تشخيص الواقع اليوم، سواء على مستوى وطني أو إقليمي، أو على المستوى الكوني، يجد أن مفردات مثل أزمة أو صدمة أو كارثة باتت نافلة أو مستهلكة، إذ الأزمات والانهيارات والكوارث تتلاحق أو تتصافر، لكي تشهد على عجز المجتمعات البشرية عن مواجهة التحديات، أو السيطرة على المشكلات التي يتولد بعضها من بعض.

صحيح أن الإنسان حقق ما لم يكن يحلم به، على صعيد العلوم والتقنيات التي فتحت أمامه أبواب المستحيل، في غير مجال وميدان، في الجينة والذرة أو في الفضاء والجرة، فضلاً عن الاختراق في مجال صنع الأدوات الدقيقة والعمل على المستويات المجهرية. ولكن بالرغم من التقدم العلمي الهائل في المعارف، وبالرغم من امتلاك الأدوات الفائقة، في السير والمراقبة أو في الاتصال العابر لحواجز المكان وحدود الزمان، تشهد البشرية على عجزها عن معالجة معضلات الفقر والاستبداد والفساد والعنف والتلوث التي تتحول إلى آفات قاتلة تهدد المصالح والمصائر.

فالاهيارات المالية تحدث بالرغم من حشود الخبراء بحواسيبهم الفائقة وترسانتهم المدججة بالنظريات والتحليلات. ربما لأن الواقع هو اعقد من أن يتمكن الإنسان من القبض عليه والتحكم به، وخاصة لأن الاهواء والمطامع والعقد والاحقاد، التي تتحكم في سلوك البشر، تجعل شبكة المصالح العنكبوتية تفلت من سيطرة الأنظمة المعرفية والبرمجة العقلية، لكي تجتاح الإنسان، من حيث لا يحسب ولا يعقل، بما هو مفاجئ وغير متوقع، مما هو فضائحي أو كارثي.

هذا ما تشهد به، المثالات والوقائع، من نزوات الرؤساء وفضائحهم، إلى تصرفات الأفراد واهوائهم التي تفعل فعلها وتترك أثرها بصورة طفيفة، بطيئة، غير مرئية، في مجمل الدورة الاقتصادية والحراك الاجتماعي. حتى لو كان الواحد عاطلاً عن العمل، فإنه يفعل ولكن على سبيل الهدر للموارد أو التلغيم للأعمال والمشاريع.

وفي مثال آخر، نجد أنه بالرغم من تلاحق المدارس والمذاهب، في ميادين الدرس المجتمعي والتحليل النفسي، ليس ثمة استقرار أو اطمئنان، بل زاد القلق

والتوتر والاضطراب أو الانحراف. فالفرد يشعر اليوم بأنه مُطارِد أو خائف على دوره ومكانته في مجتمع المشهد، حيث النجم يصعد سريعاً ويهوي سريعاً؛ أو يشعر بأنه مقصر مهما اجتهد وأنجز، ذلك أن الوسائل والمهمات تتآكل وتستنفد بسرعة، في عصر السيولة والحركة الدائمة والمتسارعة.

أما الأمن فإنه إلى تدهور متزايد، كما يشهد انتشار العنف الاعمى بشكله الإرهابي، وعلى النحو الذي يكاد يحول المدن المعاصرة إلى ثكنات من فرط التشدد في الاحتياطات والإجراءات الأمنية. مما يشهد على افلاس البشر في حفظ السلامة العامة. ولو ظلّ العنف يتصاعد على هذه الوتيرة، كمّاً ونوعاً، سوف يأتي على الناس زمن يحتاج فيه كل واحد إلى آخر لحراسته وحفظ أمنه الشخصي. وتلك هي الكارثة.

وكل ذلك يدل على فقدان الإنسان السيادة على نفسه وعلى أشيائه. لقد بات عاجزاً عن تدبير نفاياته وفضلاته، التي تلوث الأرض والجو والبحر، عجزه عن السيطرة على اهوائه ونزواته واحقادها. وكأن البشرية أمست أسيرة مطالب وحاجات تفوق قدراتها، بقدر ما تقع فريسة لمخاوف وهواجس تعبر عن نفسها في اضطرابات وتوترات وصراعات، على المواقع والمكاسب أو على الأفكار والعقائد، وعلى نحو يعود بالضرر والخسارة على المصالح والمصائر التي أصبحت متداخلة ومتشابكة في عصر المعلومة والعولمة، إذ الضرر في مكان أو في مجال يلحق الآن الأذى في كل مكان ومجال.

وهكذا تبدو البشرية بين فكي الكماشة، بقدر ما تنخرط في أعمال ومشاريع تورث ضرراً أكثر مما تجلب نفعاً؛ فالاستهلاك الفاحش مآله الهلاك بقدر ما يؤدي إلى تلوين الطبيعة وتبديد الموارد؛ وحفظ الأمن يتم على حساب الحرية الشخصية، بل هو يحول الحياة إلى جحيم بطغيان أجهزة الضبط والمراقبة أو التلصص والتجسس؛ والنمو الغالت يولد الكوارث، بقدر ما يؤدي إلى أعمال القرصنة وإلى ازدهار المافيات بشكلها القديم أو الجديد، الخفي أو المعلن، المشروع أو الخارج على الشرعية.

وتلك هي ضريبة الذكاء البشري: أن يصنع الإنسان ما لا قبل له بالسيطرة عليه، أو أن يُقدم على أعمال لا قدرة له على توقع آثارها ومفاعيلها السلبية أو المدمرة على المصالح والمصائر في آن.

وتلك هي المفارقة. فمشاريع الإنسان تستهلك أفكاره، وأعماله تستنزف موارده. ربما هذا ما يحصل عادة، بفعل دورة الحياة وصيرورة الزمن. ولكن ما

يحصل الآن هو أن مساعي الإنسان ومطالبه تبدو ملغمة، بحيث تنقلب ضده وترتد عليه هلاكاً وخراباً.

وفي العالم العربي، الذي هو الشاهد الأبرز على المشكلة، تبدو الأزمة مضاعفة؛ أولاً لأن العرب اعتادوا الهروب من المسؤولية لإلقاء التبعة على الغير؛ ثانياً، لأنه لا توجد، كالعرب، جماعة أو هوية يتحكم ماضيها بعقولها واجسادها؛ والحصيلة هي تخريب الحاضر وتدمير المستقبل، أو على الأقل العجز عن التفكير الحلي والخلاق على سبيل التقدير والتدبير.

أيّاً يكن، فالعالم العربي، هو جزء من العالم يتأثر به ويؤثر فيه بصورة من الصور، ايجابية أو سلبية. والعالم ليس اليوم على ما يرام. بل هو في مأزقه، كما تشهد المصائر البائسة للمشاريع، يمّنة ويسرة، سواء لدى أهل العقائد الدينية أو لدى أصحاب المذاهب العلمانية.

فالاشتراكية تثبت نهايتها بعد أن استنفد النموذج وتحول المشروع إلى أنظمة شمولية، شهدنا نسخها الكاريكاتورية، الهزيلة والفقيرة، في بعض دول العالم الثالث والعالم العربي.

والرأسمالية تبلغ مأزقها الخانق بطغيان منطق السلعة والسوق والريح الذي ينتج الانهيارات والكوارث. وفي كلا الحالين ثمة تأله ووحداية. ففي المجتمع الاشتراكي جرى تأليه الزعيم وازدهرت عبادة الشخص، بقدر ما جرى تحويل المقولات والنظريات إلى أصنام وأقانيم تصنع الحشود المرصوفة والقطعان البشرية العمياء.

وفي النظام الرأسمالي قد جرى تسخير العقل بتأليه السوق والسلعة والريح، على نحو يكاد يطيح بمكتسبات التنوير والعقلانية والحرية والديموقراطية..

في كلا النمطين ثمة تأله بشري، خفي أو معلن، مباشر أو غير مباشر، أنتج كل هذا التوحش والفحش أو الاستبداد والفساد.

ثم أتت الأصولية الدينية التي طرحت نفسها بوصفها البديل والحل، فكانت الحصيلة أن تفاقمت المشكلات واستعصت الحلول، لكي تزداد المساوئ والمخاطر والكوارث. ولا غرابة لأنه مع الأصولية، الآتية كردة فعل ضدّ العالم الحديث، على سبيل الثأر والانتقام، تعمل منازع الاصطفاء والاحادية والعدوانية بصورة مضاعفة، لكي تفاقم المشكلات.

وتلك هي مفاعيل تأله الإنسان، بوجهيه، سواء تأليهه لذاته أو تأليهه لسواه: خلق عالم يسوده التهويم والاعتباط أو الشعوذة والتشبيح أو العبث والجنون أو الاضطراب والإرهاب.

وانطلاقاً من هذه القناعة ما أحاوله، في ما يلي، مراجعة العدة الفكرية، من غير وجه، سواء من حيث شبكة المفاهيم الموظفة في القراءة والتشخيص، أو من حيث الثنائيات الشغالة في التقييم والتصنيف، أو من حيث الاستراتيجيات المعتمدة في التدخل والتأثير، وعلى نحو يظال العقلليات ومناهج التفكير والممارسات الفكرية.

1 - المنزع التقديسي

هذا المنزع هو أصل العلة وجذر المشكلة، كما يتجسد ذلك في تقديس الأصول والنصوص أو في عبادة الاشياء والاشخاص. انه مصدر العجز والفرق ومصنع القصور والتخلف.

اولاً لأن القداسة هي أداة حجب ومحو، بقدر ما هي مصدر رهبة ورعب؛ ثانياً، لأن العبادة تدمر لدى الفرد منابع القوة وتشلّ طاقته الحيوية على التفكير الخلاق، بقدر ما تهدر رصيده وتفقده ميزته ككائن ذي فكر يملك القدرة على التعقل والتدبر. والعبادة كما تمارس هي مزدوجة: جماهير وحشود لا عقل لها تمارس طقوس العبادة تجاه آلهتها وانبيائها وأئمتها وزعمائها، لكي يتحولوا بدورهم إلى عبيد لألقابهم ونزواتهم وسلطاتهم وأساطيرهم.

هذه الآفة تشتغل بصورة مضاعفة لدى العرب، من حيث علاقتهم بالسلف والتراث، القائمة على عبادة الأصول وتقديس النصوص. والنتيجة ما تعاني منه المجتمعات العربية من الكسل الثقافي والتأخر الاقتصادي والتخلف الحضاري والهزال الوجودي. وأنا لا أعني بالعرب، هنا، العقول المنتجة بدناميكتها البناء، في غير حقل أو مجال، عبر أعمال الاختراع والابداع، بل أعني بشكل خاص، من يمارسون الوصاية على قضايا الأمة والهوية، من دعاة ومثقفين، ومن يمثل لهم من الحشود والتكتلات العمياء.

وإذا كانت الحضارات القديمة نشأت وازهرت تحت يافطات القداسة والالوهة والتعالى، فإنه من الصعب اليوم أن ينمو مجتمع أو يزدهر بمثل هذه المفردات، لأن صناعة التنمية تحتاج إلى فرد قادر وفاعل، يشارك في بناء مجتمعه،

بالعمل والانتاج والابتكار، بقدر ما يمارس استقلاليته الفكرية وحيويته الوجودية بكل ابعادها المعرفية والسياسية والخلقية والعشقية.

2 - التعلق بالاسماء

من مفاعيل التقديس والعبادة التعلق بالاسماء والالفاظ بصورة سحرية أو خرافية، وعلى نحو يؤول إلى نفي الواقع وإسقاط الوجود من الحسبان. والوجه الآخر للتعلق الاعمى هو استبعاد الآخر والنفور أو الخشية من اسمائه ورموزه، وعلى نحو يشهد على السذاجة العقلية والطفولة المعرفية.

ومن المفارقات في هذا الخصوص أن بعض الحدائين قد مارسوا عبادة الحدائنة، بقدر ما تعاملوا مع ما بعد الحدائنة بأعلامها ومناهجها، وكأنها فزاعة، على ما يشهد موقفهم السلبي والعدائي من مصطلح "التفكيك". في حين هي فتحت امكانيات جديدة وخصبة للتفكير.

نحن إزاء عطب تجسم لدى أتباع الطوائف الدينية كما تجسم لدى أهل المنظومات الايديولوجية الحديثة؛ ثم بين الفريقين، ضد بعضهم البعض، في صراعاتهم وحرولهم على اسماء ورموز وهويات مجهولون أصولها، أو ينقلبون عليها، أو باتت اسماء لا تدل على مسمياتها.

يستوي في هذا الخصوص الدعاة في معسكر الدين والمثقفون على جبهة العلمانية. ففي كلا المعسكرين جرى التعامل بمنطق المماهة والعبادة والذوبان مع الاسماء والاعلام أو مع النصوص والمقولات.

مثل هذه العملة الثقافية لا تحقق تقدم أو تنجز تنمية أو تصنع ازدهاراً، بل تلغم العلاقات بين الناس في الداخل بقدر ما تستعدي العالم في الخارج. معها تنتهك الشعارات وتدمر القضايا، بقدر ما يتحول المثقف إلى ديناصور حدائني والداعية إلى تبنين إرهابي. وتلك هي حصيلة التمرس وراء الاسماء والتعامل مع مفردات الوجود بوصفها حقائق منزلة، مطلقة، ثابتة، فردوسية، نهائية...

3 - المعتقد الاصطفائي

وقوامه احتكار المشروعية وممارسة الوكالة الحصرية على شؤون الأمة البشرية جمعاء، من خلال الادعاء بامتلاك مفاتيح الحقيقة والاستقامة والسعادة، أو

اسرار النمو والتقدم والرقي الحضاري. على هذا النحو تمارس الأصوليات المختلفة، المتصارعة والمتواطئة، هوياتها أكانت دينية ام قومية، ثقافية أم طوائفية... والاصطفاء يصدر عن طفولة نرجسية هي مصدر عظام ذاتي تجعل صاحبها يستوهم بأنه استثناء بين البشر، أو تحمله على أن يعتقد بأنه الاحق والاصدق والاشرف والأفضل... ومآل ذلك هو الإرهاب بمختلف اشكاله ودرجاته التي تبدأ بالرفض والنبذ والاقصاء، لكي تنتهي بالالغاء الرمزي أو الاستئصال المادي للمختلف والآخر، أو للضد والمعارض.

هذا من حيث العلاقة بالآخر. اما من حيث العلاقة بذات النفس، فالاصطفاء هو مصدر التهويمات الذاتية والشعوذات الفكرية والتشبيحات الثقافية كما تمثل، بنوع خاص، في السطو على المعارف والنظريات التي ينتجها العلماء في مراكز البحث لنسبتها إلى الإسلام والقرآن. والنتيجة هي التراجع عن الركب العالمي للوقوف على الهامش وفي المؤخرة على الصعيد العلمي، أو للتعاطي مع العالم بلغة العداة والإرهاب، على ما تمارسه المنظمات الأصولية السياسية والعسكرية.

4 - الفكر الأحادي

وله مظهران: الأول الايمان بمبدأ واحد ووحيد في تفسير العالم والظواهر؛ الثاني هو ممارسة الإنسان لوحدانته بتأليه نفسه وخلع صفات الألوهة والعصمة على اقواله وأعماله.

والفكر الاحادي يترجم على الصعيد المعرفي بالتبسيط والاختزال والنظرة الوحيدة الجانِب إلى الظواهر المعقدة والوقائع الملتبسة والسيرورات المتحولة، كما يترجم على الصعيد السياسي بظهور الزعيم الاوحد أو الامام المرشد الذي تذوب الأمة فيه أو يختزل مجتمعاً بكامله، لكي يشل حيويته ويعرقل مسيرة نموه وتقدمه، على ما تشهد التجارب، حيث المجتمعات تتحول، تحت راية مرشدها أو زعيمها، إلى آلات تطيع وتنفّذ، أو إلى ارقام في حشود تصدق وتصفق أو تنتشي وتهلل...

وهكذا فالاحادية، احادية المبدأ أو القطب أو الزعيم أو الرأي أو الصوت، إنما تقوم على نفي ما يتشكل منه العالم أو المجتمع من التعدد والتنوع والاختلاف والتعارض، لكي تصنع الاستبداد السياسي والنظام الشمولي أو الفقر المعرفي والإرهاب

الفكري، أي الهزال الوجودي. ومن مفاعيلها، على الصعيد المجتمعي، بناء وحدات هشة ملغومة يسهل تفكيكها، كما يشهد تاريخ الصراعات والانشقاقات، سواء في الديانات التوحيدية القديمة أو في الايديولوجيات التحررية الحديثة.

5 - العقل الدغمائي

والوجه الآخر للفكر الاحادي هو العقل الدغمائي الذي يتعامل صاحبه مع النتائج الفكرية بعقلية اليقين القاطع أو الأمر الجازم. الأمر الذي يحول العقل إلى مصنع لانتاج التزمت والانغلاق والثبات الخادع والمساواة الخاوية مع الذات، كما يحول العلاقة بالأفكار والمقولات إلى معتقد إيماني أو إلى امر لاهوتي، وقد يحول السجلات إلى محاكمات نظرية أو إلى محاكمات اتهامية.

ولذا لا شيء أكثر من العقل الدغمائي يقتل حيوية الفكر ويحول دون تجدد الأفكار، كما لا شيء يخشاه ويحاربه أصحاب العقول الدغمائية، المتحجرة أو الصدئة، أكثر من العقل النقدي الذي يشتغل صاحبه بالمساءلة والمراجعة والمحاسبة، بما يعنيه ذلك من الوعي الضدي المفتوح على الآخر والحدث، أو على الفكر الاشكالي الذي يتحدد بكسر القواقع الفكرية الخائفة، كما يتغذى من النظرة النسبية إلى النتائج الفكرية أو العلمي.

6 - الخط الأصولي

قد يكون الخط الأصولي هو الجامع لأكثر الآفات: المنزوع التقديسي، عبادة الاسماء، المعتقد الاصطفائي، الهوام النرجسي، العقل الدغمائي. وإذا كانت الدغمائية تتجسد في المساواة الخاوية مع الذات، فإن الأصولية تتجسم في القول بالمماهة التامة مع الأصول أو القبض على معاني النصوص. وذلك من المحالات. إذ يستحيل التطابق بين شيء وشيء في عالم منسوج من الصيرورة بتحولاتها وطفرتها ومستجداتها؛ فكيف في عالم البشر حيث الذوات والهويات هي لغاتها ومجازاتها وتأويلاتها وسردياتها، كما هي التباساتها وتوتراتها وانشطاراتها التي تصنع لها فروقاتها ومفارقاتها.

هذا ما يجعل الأصولية تمارس على سبيل الوهم أو الادعاء أو الانتهاك أو الزيف أو الاستئصال... وهكذا فالأصولي يدعي التطابق مع الأصل، فيما هو

يختلف عنه بكلامه ونصه؛ ويزعم الوفاء له والدفاع عنه، فيما هو يقوم بانتهاكه والحلول محله؛ إلى ذلك فهو يلجأ إلى استئصال الآخر، بقدر ما يدعي احتكار المعنى والمشروعية؛ وقد يقفز الأصولي من النقيض إلى النقيض، لكي يمارس الزيف بالسطو على المعارف والنظريات الحديثة المنتجة في معاهد الدرس والبحث لنسبتها إلى القرآن، كما يفعل الأصوليون الإسلاميون. والوجه الآخر لهذا السطو، هو أن الأصولي يعلن العودة إلى الأصول، فيما هو يعيش في الزمن الحديث والعالم المعاصر، ولكن بالطبع بصورة مقلوبة، سيئة أو عقيمة أو مدمرة.

من هنا تترجم الأصوليات، أكانت قديمة ام حديثة، قومية ام دينية، إسلامية ام مسيحية، عربية ام غربية، دعوات مستحيلة أو استراتيجيات قاتلة تولد الحروب الأهلية والصدامات الثقافية، في الداخل والخارج، لكي تستجمع أسوأ ما في الزمن القديم وفي الأزمنة الحديثة. والشاهد الأبرز تقدمه المنظمات الأصولية الإسلامية. لأن ما فعلته هو عكس ما ادعته: لم تحسن جلب المصالح ولا درء المفساد، بل هي تكاد تطيح بالمنجزات التي حققتها المجتمعات العربية في سعيها الخثيث إلى التقدم والتحديث.

7 - المنزِع الطوباوي

وقوامه البحث عن الحلول القصوى والاجوبة النهائية، تحت خانة المطلق والثابت والواحد والكامل، كما تجلّى ذلك لدى أصحاب الجمهوريات المثلى والمدن الفاضلة... والنتيجة هي الانتهاكات والفضائح أو التراجعات والانهيارات، لإعادة انتاج الواقع المراد تغييره على النحو الأسوأ.

ذلك أنه لا وجود على ارض الواقع الحي، المعقّد والملتبس أو المضطرب والمضطرم أو المفخخ والملغم، بالاهواء والمطامع أو بالعقد والاحقاد، الا لما هو متعدد ومتكسر، أو نسبي ومتغير، أو متفاوت ومتفاضل، أو مؤقت وزائل... ومن هنا فإن مصير أهل الطوبى، إزاء عناد الواقع، التحول إلى نماذج إرهابية، أو اللجوء إلى العزلة لاتقان لغة الشكوى والتهمة والادانة.

8 - الفردوس التحرري

والوجه الآخر للمنزِع الطوباوي هو الفردوس التحرري، وهو الشكل الحديث للمعتقد المهدوي الذي يعدّ الناس بظهور منقذ يملأ الأرض عدلاً بعد أن

ملئت جوراً. هذا الوهم قد تمّ زرعه في الاذهان من جانب الثورات الحديثة التي وعدت بتنوير العقول وتحرير الاجساد والرغبات، تحت شعارات المساواة والعدالة والاخوة والاشتراكية والتقدم والسلام.

وقد مورس هذا الوهم، بصورة مضاعفة، من جانب أصحاب المذاهب الاشتراكية والأنظمة التقدمية وحركات التحرر الوطنية، وكل الذين وعدوا الناس بفرديوس ارضي، خال من الظلم والتفاوت، يكون الناس فيه سواسية، لكي يمارسوا ملء حريتهم في التعبير والتنظيم والاستهلاك واللهو والاستمتاع...

وذلك منتهى السذاجة والتبسيط والجهل المركب بالنفس والمجتمع والعالم. أولاً لأن ما يسعى إليه الواحد، بين نظراته، ليس الحرية أو العدالة أو المساواة أو الحقيقة، بل الثروة والسلطة والمنصب والجاه أو الانفراد والتميز...؛ ثانياً لأن المجتمع ليس مملكة للفضيلة أو ملكوتاً للسعادة، بما في ذلك مجتمع المثقفين، بل هو مصنع سلطوي لا ينفك عن انتاج التفاوت والتفاضل أو الانتهاكات والارتكابات المضادة للقوانين والحقوق؛ وأخيراً لأن العالم هو أعقد وأكثر استعصاء من أن نقبض على قوانينه أو أن نتحكم بمساره أو أن نستشرف صيرورته ومآله.

من هنا تحطمت الاحلام الوردية وتُرجمت الشعارات الفردوسية بأضدادها: فالحرية انتجت المزيد من الاستبداد، والمساواة لم تردم الهوة بين الاغنياء والفقراء، والمجتمع المدني تراجع أمام التشكيلات الطائفية والمنازع العنصرية والفاشية، والثورة تحولت إلى إرهاب سياسي أو عقائدي، مما جعلها تأكل ابناءها وتصفى اعداءها، كما تشهد نماذجها الحديثة والمعاصرة. مما يعني أن الأجدى هو أن يمارس الواحد التواضع، بحيث يتخفف من ادعاءاته المثالية والخالصية التي تلغم المشاريع البشرية. فالحياة هي أكثر تعقيداً والتباساً أو توتراً وانشطاراً مما يحسب أصحاب الافراديس. ولذا فالأعمال هي مجرد رهان، بما ينطوي عليه ذلك من المجازفة والمغامرة، أو التورط والتواطؤ. الأمر الذي يفضح هشاشة الإنسان ويُقي قيد المراجعة، بصورة دائمة، قناعاته ومشاريعه وشعاراته.

9 - الموقف الضدي

وأساسه التعامل مع الآخر بصورة سلبية، عدوانية، بوصفه الضد الذي لا سبيل إلى اللقاء معه. والخصيلة هي ارتداد هذا المنطق ضد أصحابه. فبعد أكثر من

قرنين من تعامل العرب مع الغرب بوصفه العدو التاريخي أو الخصم الحضاري، أمسى الاخ في السدين والشقيق في الوطن هو العدو، كما تشهد الحروب الأهلية والفتن المذهبية في غير بلد عربي.

ولا غرابة في ذلك، سيما اليوم، حيث تتشابك المصالح والمصائر، وتتعولم المشكلات والهويات والخيرات على الساحة الكونية. مما يعني أنه لا تجدي إدارة القضايا بعقلية الضد ومنطق الاقصاء. فالعاقل والمدبر هو الذي يتقن فن التعامل مع الآخر، بعقلية الحوار والمداولة أو الشراكة والمبادلة.

10 - التهويل الايديولوجي

ومن مفاعيل التعامل الضدي والسلبى مع الآخر، ممارسة التهويل الايديولوجي، وقوامه الاعتقاد بأن مصدر المصائب والشور هو الغرب وما مارسه أو يمارسه من الغزو والهيمنة والنهب أو الابادة، على ما ينظر أصحاب الدعوات الدينية والقومية واليسارية. ومن نتائج التهويل التمرس وراء الهويات وعسكرة المجتمعات، على نحو يعزز مقولة الصدام الحضاري والعداء الثقافي.

ثمّة نتيجة أخرى، لمنطق الضد، هي رمي المسؤوليات، عن الأخطاء والكوارث، على الآخرين، للتهرب من القيام بأعمال المراجعة النقدية والمحاسبة العقلانية. والحصيلة هي التستر على الأخطاء والمساوى لتفعل فعلها بصورة مضاعفة، وتحويل الثوابت والشعارات إلى أصنام تعبد وأقانيم تقس. ولذا، فإن العاقل الذي يحسن التفكير والتقدير والتدبير، هو من يعترف بنسبية آرائه ويقر بأخطائه ويعالج اخفاقاته.

11 - الداء الثقافي

والمقصود به داء الهوية كما يتعامل معها أهل الاصطفاء والتعصب والانغلاق، لكى يحيلوها إلى هوام أو عُصاب أو سجن أو محكمة... ومن اعراض هذا الداء تقديم العقيدة أو الطائفة أو المذهب أو الحزب على حساب الوطن والبلد والدولة والمؤسسة والقانون... على ما يعرف بأنفسهم أصحاب العقائد والايديولوجيات القديمة والحديثة. ومن مفاعيل هذا الداء العقم والكسل والتواكل، فضلاً عن تأجيج النزاعات بين الطوائف والجماعات. ولا غرابة. فالعمل المنتج والبناء، الذي

يشهد لصاحبه بالجدارة والاستحقاق، هو أفضل تعريف بالهوية، إذ هو جواز المرور إلى انتزاع المشروعات وممارسة الفاعلية والحضور والمساهمة في الشراكة الكونية. ولذا فصاحب الهوية الغنية والقوية والمزدهرة، هو الذي يمارس خصوصيته بصورة مركبة، عالمية، كوكبية، عبر المشاركة في أعمال الاختراع والابداع العابرة للقارات والمجتمعات والثقافات...

12 - الفخ الاناسي

الوجه الآخر للداء الثقافي هو القيد الاناسي الذي يتجسد في تجنيس العقول وأسلمة المعارف. هذا في حين أن العلم لا هوية له، وأن الابداعات الثقافية والمنجزات الفكرية هي فتوحات خارقة لحواجز اللغات والثقافات⁽¹⁾. وهذا الداء الذي يخلص المشتغلين بالفلسفة وعلوم الإنسان، يجعل صاحبه يعسكر وراء هويته أو في قوقعته لكي يغلب الاعتبارات الايديولوجية والنضالية، الدينية أو القومية أو التحررية، على الصناعة المفهومية والمشاكل المعرفية، مما يحول الفيلسوف أو عالم الاجتماع أو النفس إلى داعية أو مناضل أو مصلح أو مبشر... والحصيلة هي اخفاق مزدوج: فشل في النضال وعقم في الأفكار وعجز عن تجديدها، سواء بتوليدها أو بتطويرها. ولا غرابة. فالاعتبارات الايديولوجية المتعلقة بالهوية أو بالحرية، هي مجرد محفزات لكي يتقن العالم أو الفيلسوف مهنته، بقراءة المجلات أو درس الظواهرات أو تحليل الوقائع أو تفكيك المشكلات على سبيل الفهم والتشخيص...

13 - العقل النخبوي

هذا العطل يتجسم لدى المثقفين والدعاة وأصحاب المشاريع الايديولوجية الرامية إلى التحرير والتغيير والتحديث، ممن يدعون بأنهم يجسدون قيم الحقيقة والعدالة ويدافعون عن مصالح الجماهير أو عن حرية الشعوب. مثل هذه العملة النرجسية ترجمت بأضدادها كما تشهد التجارب الفاشلة، لأن أصحابها طرحوا

(11) ومع ذلك ما زلنا نجد مثقفين يحدثوننا عن الفكر المستعار، بنوع من الاستعادة الكاريكاتورية للمقولة القديمة. الأمر الذي يفسر الجهل بالواقع، بقدر ما يشهد على زيف المواقف، لأن ما يدعونه مستورداً قد اخترقهم وبات جزءاً من ثقافتهم وتكوينهم الفكري.

أفكاراً غير قابلة للمداولة هي عبارة عن قوالب جاهزة ومقولات متحرّرة أو مستهلكة. والنتيجة هي ان المثقف، حامل الوعي ومثل القيم وناقل المعرفة، قد انتهى إلى فقدان المصدقية والفاعلية، وأمسى على هامش المجتمع لكي تنقلب ضده الحشود التي يدافع عن مصالحها. وذلك هو مآل ثنائية النخبة والجمهور: مثقفون يزعمون أنهم عقول الأمة وقادة الرأي يمسون في المؤخرة.

ولا غرابة في ذلك. فأعمال الإصلاح والنهوض أو التحديث والتطوير، إنما هي صناعة مشتركة، يساهم فيها جميع الفاعلين، كل في حقل عمله ودائرة اختصاصه. مما يعني سقوط الوصاية الفاشلة من قبل النخب المثقفة على المجتمع والناس أو على القيم والحقوق، سواء من جهة مشاريعهم في التقدم والتحديث التي اخفقت وانهارت؛ أو من جهة شعاراتهم حول الامانة والعدالة والحرية إذ هم أول من ينتهكها، كما تشهد حروبهم الرمزية العنيفة التي تجسد ارادة التهشيم والالغاء للنظراء والزملاء⁽¹⁾.

14 - القوقعة الأكاديمية

الوجه الآخر للعقل انخبوي هو العقل الاكاديمي الذي يتجسد في التعامل مع الأفكار على نحو مجرد أو معزول عن ميادين النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وسوى ذلك من وجوه الحياة. وهذا عطب أساسي، ربما هو الذي

(1) هذا ما تشهد به نماذجهم: فهم يحدثونك عن مصادرة العروبة، فيما هم جزء من نظام وثقافة وعقلية يشتغل أصحابها بالمصادرة. ويغارون على الأمن القومي، فيما هم ينخرطون في معسكرات ومحاور تعمل على شق الصف وتمزيق الأمة. ويدعون عشق الحرية لكي يستبدوا بها أو يقعون ضحيتها. وينادون بالعدالة والمساواة فيما همهم حصد الجوائز أو الفوز بالمناصب. ويهاجمون السوق والعولمة والمقاولة، فيما شغلهم الشاغل نشر اسمائهم وتسويق منتجاتهم والعمل كمقاولين أو رجال أعمال بصورة سيئة. ويطالبون بالامانة والاستقامة، فيما هم لا يؤمنون على نتائج زملائهم. والأطرف هو ذلك الذي يهاجم الأصولية، فيما هو يسطو على نتائج غيره كما يفعل المفسر المشعوذ الذي يسطو على النظريات العلمية لينسبها إلى القرآن. ناهيك بالذي يهاجم الانتماءات التقليدية إلى الطائفة والقبيلة، فيما هو لا يحسن العمل الا ضمن شلّة ضيقة يتنهي اهلها بعضهم على بعض ويجدون الاعذار بعضهم لبعض، بتحويل الأخطاء والعثرات إلى منجزات وابتكارات، فيما هم يتعاملون عن منجزات الغير ويحيلونها إلى سيئات، على ما يفكر أيضاً الأصولي الذي يبذل حسنات غيره إلى سيئات، وبالعكس. وهؤلاء هم الأسوأ. ولا عجب إذن أن تكون الحصيلة ما نعاني منه من المساوئ والكوارث، وأن تسمي النخب على الهامش وأن تفقد المصدقية والمشروعية.

يفسر الهوة الكبيرة بين الخطاب والحياة، أو بين النخب الثقافية والاكاديمية المنتجة أو الناقلة للمعرفة وبين المجتمع والناس. بالطبع إن الفكرة المنتجة في حقل من حقول المعرفة تقدم امكانات هامة لفهم الواقع وتشخيص المشكلات. ولكنها ليست مجرد نظرية تصلح للتطبيق، وإنما هي تحتاج إلى أن توضع على طاولة المداولة، من جانب مختلف الحقول والقطاعات المنتجة والفاعلة، لكي تتحول إلى واقع حي أو إلى حل ناجع أو إلى فاعلية مجتمعية. ولذا، فإن الفكرة الحية لا تتجدد بذاتها، بل تغذى من حركة الانفتاح المزدوج، سواء بين فروع المعرفة على مستوى أول، ثم بين هذه الفروع وبين بقية الحقول المجتمعية على مستوى آخر.

15 - العقدة الذكورية

من الهوامات الراسخة في الازهان أن الرجال هم الأكثر ذكاءً وتعقلًا من النساء، الأمر الذي جعل الرجل يتصرف بوصفه القيم والوصي والسيد. من هنا يصف المرأة بأنها تغلب الشهوة على العقل، أو يشرع لتعدد الزوجات، أو يعتمد على حجب المرأة حتى العماية خشية منها لا عليها. ولكن الرجل لا يحسن سوى نقض حجته. فهو يصف المرأة بأنها ناقصة عقل، ثم يتهمها بأنها تغوي الرجال وتلاعب بعقولهم لكي تجرّهم إلى ارتكاب المعاصي والآثام. وتلك هي فضيحة العقل الذكوري.

هذا ما تجسد في التشريعات الدينية، كما تجسد في آراء بعض الفلاسفة، حيث المرأة تعامل ككائن من الدرجة الثانية. حتى في هذا العصر وجد رجال يقولون بأن المرأة ليست مهيأة للتخصص في الرياضيات كالرجل. هذا مع أن التجارب والشواهد، ماضياً وحاضراً، تثبت بأن هناك نساء تعهدوا رجالهم ووقفوا وراءهم في ما أطلقوه أو حققوه من الدعوات والمشاريع والإنجازات. ولا شك أن هناك نساء اذكى وابرع من رجالهن. واليوم اخذت المرأة تنافس الرجل في غير مجال، حتى في مجال السياسة.

وفي أي حال، لم تعد العملة الذكورية تجدي في إدارة الشأن البشري، بعد كل هذا الاخفاق والاحباط. وإنما أصبحت عبئاً، بل عقدة يجدر تفكيكها لإعادة بناء العلاقات على أسس أكثر توازناً وعقلانية. فمن نحسبه تابعاً أو خاضعاً أو

عبدًا، إنما يسهم في صناعتنا من حيث لا نعقل، مما يعني خواء مقولات السيادة والوصاية. فالأجدى إذاً أن تبني العلاقة على الشراكة التي لا تقوم على حجب الاختلاف أو محوه، بل التي تتيح له أن يتجلى ويزدهر.

16 - المركزية البشرية

وأخيراً، وليس آخراً، إن المركزية البشرية، التي هي الوجه الآخر للنرجسية النخبوية والعملة الاصطفائية، تجسد العطل الأساسي الذي تتولد منه سائر الآفات والاعطال.

ومفاده اعتقاد الإنسان بأنه أشرف الكائنات وأفضلها وأقواها وأحقها بالوجود، بتسخيره الحيوان والنبات وموارد الطبيعة جملة، لمنافعه وأهوائه وطمعه الذي لا يقف عند حد، سواء بالتلويث والتصحير أو بالنفاد والتبديد أو بالقتل والتدمير. وهذه ثمرة المنطق النفعي: ولادة الإنسان الاستهلاكي الذي يؤول به شرهه وتقوده شرسته إلى الهلاك والخراب.

بل إن نرجسية الإنسان حملته على اختراع آلهة يسخرها لشهواته ونزواته، كما تمثل ذلك في اعتقاده بأن الله ما خلق الكون إلاً من أجله، أو بأنه سيد الطبيعة ومالكها. بذلك يحل الإنسان محل الله، فيؤله نفسه على سبيل الإجلال والتعظيم أو الاستكبار والانتقام، بوصفه مالك الملك الذي يتصرف في ملكه كما يشاء. والحصيلة لذلك، هو ما تعاني منه البشرية، من العبث والهدر والشعوذة والجنون والحروب والتوحش والبربرية. من هنا ما عات تجدي العملة الالهية، بعد أن انكشفت اللعبة وانفضحت الخديعة.

وإذا كنا نأمل انفراجاً وسط هذا الخراب، فالبداية ممارسة التواضع، بحيث يتصرف الإنسان بوصفه كائناً دنيوياً يُسأل عن مصير الأرض، وبحيث لا تتم إدارة الشأن البشري على حساب الشأن الكوكبي.

هذه أبرز الاوهام والاعراض التي تعشش في العقول وتفتك بالمجتمعات، لكي تنتج الأزمات والآفات، على ما جرى تلخيصها وتكثيفها، في هذه المقدمة، وعلى ما يجري شرحها، توسيعاً وتفصيلاً، في ما يلي من فصول الكتاب ومقالاته.

القسم الأول

الآفات والأعطال

تشریح العقل الأصولي (*) داء الاصطفاء وفخ الاستثناء

من وقائع العصر الكبري، أن الأصولية الدينية، وبخاصة، الإسلامية، أمست اليوم لاعباً أساسياً على المسرح وفاعلاً قوياً في المشهد العربي والعالمي. من هنا فهي مدار لقراءات وتأويلات مختلفة ومتعددة.

وإذا كان لي أن أقدم قراءتي لها، من جديد، فمنطلقتي إلى ذلك تساؤلات يثيرها في الذهن الحدث الذي يصنعنا، وقد نكون أسهمنا في صنعه بإخفاق مشاريعنا الحضارية ومساعدتنا الوجودية.

بم نفس عودة الدين على المسرح بهذه القوة؟ وإلى أين تقودنا المشاريع الأصولية؟ وكيف يتشكل النموذج الأصولي ويعمل؟ أو كيف يصنع عقل المتدين في مجتمع تعددي وغير متدين؟

وأبدأ بالسؤال الأخير لأقول بأن ما يصنع عقل المتدين، خاصة من ينتمي إلى واحدة من الديانات التوحيدية، هو جملة من العقائد والثوابت أو العقد والهواجس أو الحساسيات وردّات الفعل تجاه الذات والغير والعالم، أجزها بستة أركان أو أصول.

الهوية العنصرية

1. أولها المعتقد الاصطفائي الذي يزرع في عقل المسلم، منذ النشأة، شعوراً عارماً بالترجسية التي تجعله يؤمن بأن أهل ملته أو فرقته ليسوا كبقية الناس، لأن الله اختارهم لكي يكونوا ناطقين باسمه أو يجسّدون كلمته، أو لكي يختم بهم وحيه ويبلغ إلى العالم آخر رسائله. ولذا فهم، في نظره، وحدهم أهل الإيمان الصحيح والسائرون على الصراط المستقيم والنهج القويم، وما عداهم في ضلالٍ مبین. إنه داء الاصطفاء وفخ الاستثناء.

(*) نشرت هذه المقالة في مجلة "المسبار"، أبو ظبي، الكتاب 28، عدد تشرين الثاني 2008.

2. والوجه الآخر للمعتقد الاصطفائي هو اليقين الدغمائي الذي يوهم كل متدين، وبخاصة المسلم، بأن كتابه، الذي هو عنده بمثابة نص مقدس أو منزل أو مُطَهَّر، وحده الكتاب الحق الذي لا يأتيه الباطل من أي وجه، وبأنه ينتمي إلى جماعة هم وحدهم مالكو مفاتيح الحقيقة والاستقامة والهداية والسعادة.

هذا الوهم المزدوج يتجسد في نهاية المطاف في هوية عنصرية تجعل أصحابها يرون إلى أنفسهم بأنهم الأحق والاصدق والأكمل والاشرف والأفضل والأنظف علماً وخلقاً أو نسباً ومكانةً أو عملاً ومالاً، كما تملأ السمع والبصر الخطابات من جانب الدعاة على الشاشات. هذا هو الأساس الذي ينهض عليه المشروع الأصولي ويفجره في آن، كما تشهد، في بداية الإسلام، الصراعات الدموية، كحرب الردّة أو معركة الجمل أو حادثة كربلاء، فضلاً عن حرب صفين حيث كان يُسمَع "خبر الدماء" كما وصفها من عايشها يومئذ، لهُولها وقظاعتها. ولذا لا عجب أن يكون الجاهليّ أرْحَم من الإسلاميّ بكثير من حيث ممارسة الاقتصاد في العنف.

مثل هذا المنزع العنصري، الذي يقصي الآخرين من فلك العدالة والفضيلة، بل الإنسانية، يجعل المسلم يتصوّر بأن نبيّه، الذي هو بشر مثلنا، هو "سب وجود الدنيا"، كما طالعنا اليافطات في بيروت، أثناء ذكرى المولد النبوي (2007)، من جانب تنظيم أصولي سنّي؛ وهذا المنزع نفسه هو الذي يجعل الواحد يتصوّر بأن إمامه، الذي هو نظير لنا في الخلق، هو "الذهب المصفى وباقي الناس كلهم تراب"، كما جاء في بعض المأثور الشيعي. إنه داء التآله والتوحّد الذي يلتفّ به المخلوق على الخالق ليحلّ محلّه، ويصبح أولى منه. هذا ما يفعله اليوم الآلهة الجدد الذين يسخرون أسماء الله ومعانيه لأهوائهم وآرامهم.

3. الوجه الثالث للاصطفاء واليقين، هو الفكر الاحادي الذي يقضي بالتعامل مع ماهية الحقيقة، المتعلقة بالواقع، واقع الاشياء والأحداث أو الذوات والكلمات، بوصفها هوية متعالية صافية، وحيدة المعنى والدلالة أو الوجه والبعد. يترتب على ذلك نفي أي امكان وجودي للتعدد والتنوع أو للالتباس والإشكال أو للتوتر والتعارض أو للحركة والصبوورة، أي نفي كل ما يشكّل مصدر الحيوية

والقوّة ومنبع الثراء والازدهار. هكذا تقرأ النصوص، من جانب النموذج الأصولي، سواء تعلق الأمر بخطاب الوحي ام بالخطابات التي تشكلت حول تفسيره وتأويله: المعنى واحد، والحقيقة مطلقة، واليقين قاطع، والحق بين لا لبس فيه ولا يقبل الجدل. نحن هنا ازاء ديكتاتورية الحقيقة وامبريالية المعنى.

4. الوجه الرابع لدعوى الاصطفاء والثوق والوحدانية، هو المبدأ السكوني. فالأصل عندهم ثابت لأنه ذو مصدر علوي مفارق؛ انه يقع خارج الزمان والمكان بقدر ما هو متعال على التاريخ. ولذا فإن أصحابه يعتبرون بأنه ينسخ ما قبله ويلغي ما عداه، بقدر ما يعتبرون بأن ما يأتي بعده ينبغي أن يكون مجرد تجلّ له أو امتداد أو تطبيق، وإلاّ كان مجرد انحراف وفساد أو زيغ وبطلان.

آلات فكرية

5. يترتب على مبدأ الثبات منطق المماهة الذي هو الركن الخامس. فهاجس الأصولي هو المساواة التامة مع النفس، عبر التطابق مع المبدأ أو الأصل الذي يجسده نبيّ أو إمام أو مخلص، هو أولى من الناس بأنفسهم. ولذا فالأصولي لا يمارس فعل التفكير الحيّ والخلاق، أي لا يتفكّر ولا يتعلّق، لأنه لا يقيم مسافة نقدية، لا مع الذات ولا مع الغير. إنه يفكّر بصورة مغلقة أو أحادية، بقدر ما تتحكّم بتفكيره المقدسات والمسلمات والمسبقات. فهو إذاً ليس ذاتاً مفكّرة، بل مجرد جهاز إيديولوجي أو آلة فكرية، بقدر ما يعتبر أن هناك من فكر عنه وما عليه إلا الامتثال والطاعة، وتلك هي عقلية الحشد والقطيع.

هذا هو العطب الأساسي الذي تُبنى عليه الأصولية بأعراضها وأعطالها: التوقف عند زمن ما أو حدث ما أو شخص ما أو نصّ ما، باعتباره المرجع المطلق أو المعيار النهائي في ما تصحّ معرفته أو يُحسن عمله في كلّ مساعي المرء وأنشطته. بهذا المعنى، فالأصولي هو، من حيث التعريف، عبدٌ لاسمه، بقدر ما تختم على عقله عقيدة أو مقولة أو صورة، على يد مرجع أو قطب أو شيخ أو زعيم أو قائد... لكي يُمسي أداة ينفذ ما يقال له بصورة عمياء.

وبالطبع هذا شأن الأصوليات أكانت دينية ام قومية ام غير ذلك، يهودية ام مسيحية ام إسلامية ام علمانية... فهي سواء من حيث منطقتها وآليات عملها

ومفاعيلها، إذ هي تحلج على ما هو بشري من التجارب والأعمال والنصوص والحروب الطابع القدسي والمطلق والنهائي والمتعالى، بقدر ما تضع فوق المسألة والجدل والاعتراض أنبياءها وأئمتها وزعماءها وأبطالها ومنظريها، أي آلهتها. وهي في ذلك لا تفعل سوى أن تستر على ما تنبئ عليه من أشكال المصادرة والاحتكار أو الاعتبار والاستبداد أو القبض والتحكم أو التمييز والاستبعاد... مثل هذا التهويم والتهويل هو الذي يحمل أناساً على إسباغ صفات إلهية على ذواتهم أو على أعمالهم، فيما لا تعرى هويتهم من الهوى والعصية والنقص والتبدل والنفاذ.

وهذا الأصل، عمل على تلغيم المجتمعات الإسلامية، لأن الثابت والمطلق والمتعالى والكامل والواحد، لا يمكن ترجمته الا انتهاكات وفضائح أو مآسي وكوارث، على ارض الواقع الحي، حيث لا يوجد سوى النسبي والمتعدد والناقص والمتحول والعاير أو الزائل...

6. الركن السادس هو العقل الضدي الإقصائي. فالاعتقاد بصفاء الأصل وأحقيته ووحديته وثباته، وامكان معرفته وحصر معناه أو التماهي معه، يحمل صاحبه على احتكار المشروعية، الدينية والحلقية والوطنية، وحده من دون سواه، وعلى تنصيب نفسه ولياً على المسلمين، مستبعداً كل من يخالفه الرأي من دائرة الايمان وحظيرة الإسلام، وذلك بوضعه موضع الاتهام والادانة أو الاقصاء والالغاء. فإن كان من أهل المذاهب الإسلامية الأخرى، عُذ من أصحاب البدعة والضلالة أو أُتهم بالردّة، وإن كان من أهل الديانات الأخرى، أو الفلاسفات، عُذ من أصحاب الشرك والكفر وعمول بالانتقاص من كرامته وإنسانيته.

المتراس المذهبي

وهكذا نحن إزاء استراتيجية للرفض يتبادلها المسلمون مع سواهم، وخاصة فيما بينهم، هي التي تجعل الحوار بين السنّة والشيعية، يصل إلى الجدار المسدود. هذا ما فوجئ به المشاهدون والمراقبون في العام الفائت (2007)، ممّن استمعوا عبر الشاشات إلى الحوار بين الشيخ القرضاوي من جهة، وبين الشيخ التسخيري من

جهة أخرى، إذ كان يشبه حوار الطرشان. ولا غرابة في ذلك، لأن كل واحد منهما كان متمرساً وراء ثوابته، منغلِقاً على ذاته، لا يسمع إلاّ صوته، بقدر ما تتحكّم بعقله أطيايف ونماذج العلماء القدامى الذين أسّسوا للفرقة وشرّعوا للعداوة بين المسلمين لكي يحصد الخلف العواقب الوخيمة.

وهكذا فالصراع بين السنة والشيعة يشهد على أننا إزاء طائفتين الهوة بينهما كبيرة، لأن كل واحدة تؤمن برموزها لتجحد رموز الأخرى، إلى حد باتت معه عناوين الله والقرآن والنبى من الدرجة الثانية أو الثالثة قياساً على الأسماء والعناوين الخاصة بكل طائفة.

في أي حال، إن العقل الضدّي، المستند إلى يقين اعمى، والمدعوم بنرجسية قاتلة، هو الذي يسوغ لأي مسلم سماع كلاماً من شيخه، لا يحسن تلاوته، أن ينصب نفسه اميراً على المسلمين، فيشنّ باسمهم، ومن غير علمهم ولا موافقتهم، بل رغباً عنهم، حرباً تعود عليهم بالوبال والخسران، كما شهدت الكارثة في حرب نهر البارد (أيار 2007).

هذه هي الاسطورة المؤسسة لوعي المسلم، بأصولها الستة، معتقد اصطفاي، يقين دغمائي، فكر احادي، مبدأ سكوني، منطق تطابقي، عقل اقصائي.

وكل ذلك يُترجم على صعيد الطقوس، في عبادة الأصول والاسماء لتحويل الهويات إلى سجون عقائدية، كما يُترجم ثانياً على مستوى الفكر ثنائيات ضدّية تفصل على نحو حاسم ونهائي بين حقّ وباطل أو مؤمن وكافر أو طيّب وخبيث أو خيرٍ وشرير... الأمر الذي يتجسد على صعيد الوجود المعاش والمحسوس إدعاءً وزيفاً وتفخيخاً للهويات، بقدر ما يتستّر على ما تُنسج منه أو تتركّب من التوتّر والتعارض أو الشكوك والوساوس أو الهواجس والمطامع.

الإستئصال

وفي النهاية تتضافر هذه الأصول وتساند لكي تُترجم عنفاً يبلغ أقصاه في السلوك الإرهابي الذي هو ما يُتقنه الجهاديون بنوع خاص. هكذا يتشكّل عقل المسلم الأصولي ويعمل: انه مفخخ بالنوايا العدوانية، بقدر ما هو مدجج بالصور النمطية التي تستعدي المختلف والآخر بوصفه موضع التهمة والادانة أو البند

والابلسة. ولهذا فإن ما يقوله الأصولي ويدعو إليه، إنما هو بمثابة اعتداء رمزي على الآخر، مقدمةً لتصفيته الجسدية، إذا اقتضى الأمر، كما تنص إحدى الفتاوى: "إذا وُجد زنديق، وجب قتله ولو كلف ذلك قتل ألف مسلم". من هنا فإن مآل الأصولية الاستتصال، بقدر ما هي ختم على العقول. وهذا ما عبّر عنه الجهادي الجزائري نبيل الصحراوي بشعاره: الإسلام لا ينتصر إلا بالدماء.

نحن ازاء نسق ايديولوجي عدواني مغلق يقوم على تقديس الأصل وعصمة السلف وتنزيه الذات بوصفهم اشرف الخلق وخير امة والفرقة الناجية. مثل هذه النرجسية، التي تجمع بين المكابرة والغطرسة والاستكبار، هي التي تولّد العنف وتنتج الفتن المذهبية والحروب الأهلية، كما يتجسّد ذلك في المشاريع الايديولوجية والحركات السياسية للمنظمات الإسلامية التكفيرية والدعوات الجهادية الإرهابية.

الجرح الرمزي

بالطبع لم تكن الهوية الإسلامية، بمقدساتها وأساطيرها وثوابتها، تدرك وتمارس على هذا النحو قبل العصور الحديثة. إذ هي كانت طوال عصور الركود والانحطاط، مضمرة أو غافية أو خاملة وغير فعالة.

هكذا استمر الحال، حتى اجتياح الغرب العالم الإسلامي، لكي يصدم اهله بتفوقه الحضاري في مختلف المجالات العلمية والتقنية والمدنية والسياسية... هذا الحدث كشف للمسلمين بأن ما كانوا يحسبونه الآخر الكافر أو الفاسق أو الشرير... قد حقق سبق والتفوق عليهم في ما يتباهون بهم، فضلاً عن غزوه لهم في عقر دارهم.

ولكن الصدمة التي أحدثها الغرب والتي كانت محرك النهوض والباعث على اليقظة من السبات، قد ولّدت من جهة أخرى نوعاً من الجرح الرمزي لم يندمل حتى الآن، هو مصدر هذا الكم من العُقد والحساسيات في تعامل المسلمين مع العالم الغربي.

بالطبع لم تكن المواقف واحدة. فهناك فريق انفتح بعقله على الثقافة الغربية، فتأثر بها أو تبنت فلسفاتها وعلومها وقيمتها ونظمها... كما تمثل ذلك لدى دعاة الحداثة، بمختلف تياراتهم الليبرالية والقومية واليسارية، من شبلي الشميل ولطفي السيد وطه حسين إلى المعاصرين...

وهناك من بهره التقدم الغربي. ولكنه لم يعترف بذلك، بل كابر وعاند وحاول الالتفاف على الحقيقة، بالقول إن الغرب لم يتقدم الا لأنه تبني مناهج المسلمين أو أخذ عنهم. هكذا كان موقف الشيخ محمد عبده الذي يكرره من بعده السدعاة والمرشدون. مع أن الشيخ الإمام قد حاول، من جهة أخرى، المزوجة بين التراث والحداثة، كما هو موقف الكثيرين من السلفيين دعاة الاحياء والإصلاح.

الأسلمة الشاملة

ولكن مقابل هؤلاء دعا السلفيون المتشددون للعودة إلى الأصول والاعتصام بالنصوص وتقليد السلف، كما فعل رشيد رضا الذي يعد الجد الحقيقي لما يُطلق عليه اليوم مسمى الأصولية المعاصرة. بمختلف نسخها وتياراتها وأحزابها، كالأخوان المسلمين أو الجماعة الإسلامية.

بالطبع كان هناك صراع على المصادقية والمشروعية بين الإسلاميين وبين الحداثيين، كتبت فيه السيطرة للكتلة الحداثية. بمختلف اتجاهاتها، طوال عقود، تحت شعارات قومية أو اشتراكية أو علمانية أو ليبرالية...

غير أنه بعد انهيار المشروع القومي، وفشل البرنامج الاشتراكي، الذي ولد أصلاً ميتاً، عاد الإسلاميون بقوة، عبر شعارهم: الإسلام هو الحل والبدل. عندها تصدرت الكتلة التراثية الواجهة واكتسح أصحابها ساحات الفكر والعمل، في غير بلد عربي، سواء باستلام السلطة، أو بسيطرتهم على الشارع والجموع، فيما تراجعت مقابل ذلك الكتلة الحداثية، لكي تمسي على الهامش، من حيث الأثر والفعالية.

ولكن لا شيء يعود كما كان عليه. من هنا فإن عودة السلفية، بشكلها الأصولي، قد حملت معها تغييرات مهمة وخطيرة، من غير وجه:

الأول أن الحركات الأصولية شكلت خروجاً، بل ثورة على الإسلام التقليدي، إسلام المؤسسات الرسمية، كالأزهر، بأهله بالتخاذل والتواطؤ.

الثاني أنها مارست أقصى التعصب والانغلاق والتطرف، ولذا فقد استبعدت من التراث كل ما ينصّ أو يحثّ على الانفتاح والتواصل والتعارف، لكي تشتغل فقط بحسب منطق الرفض والصدام.

الثالث انها سعت، عبر مؤسسة الفتوى ورفع سيف التحريم والتكفير، إلى القبض على حياة الفرد، بكل ميادينها وتفصيلها الحميمة، من المهد إلى اللحد، كما هو مآل الاسلمة الشاملة لقطاعات الوجود ومناشط الحياة.

الرابع انها اتت على سبيل الردّ والانتقام والمحاکمة، ولذا فهي عادت بشكلها الإرهابي الكارثي. ومن أبلغ الشواهد على ذلك أن الإسلاميين في الصومال، قد سموا دولتهم باسم المحاكم، مما يدل على أن مقصدهم الأصلي، هو الإرهاب للاقتصاص والعقاب.

التأله والتوحش

وهكذا فما كان غافياً أو راكداً أو معطلاً، قد استنفر على النحو الأرهب، من اقاصي الوعي المأزوم ومن غياهب الذاكرة الجريحة والموتورة. وما كان في بطون الكتب أو يقال في المساجد والمجالس الخاصة قد أصبح مادة للنشر والشيوع، بعد أن احتلّ الدعاة الجدد الساحات والشاشات والجامعات. بذلك تحولت الاسطورة المؤسسة إلى آلة ايدولوجية تقولب العقول وتسيطر على الاجساد، وتحول النسق الفقهي والتعليم الديني إلى نظام شمولي أو إلى نشاط إرهابي، بقدر ما مورست الهوية كعصاب نفسي أو منزع فاشي، لكي تتحوّل إلى لغم مجتمعي أو سجن عقائدي أو مأزق حضاري.

هذا ما جسّدته الاحزاب والمنظمات الجهادية، برموزها وامرائها ودعواتها وبرامجها: لقد عملت على استعادة شكل من أشكال الإسلام بإعادة تصنيعه وتسويقه، بنماذجه البائدة ودعواته المستحيلة وسياساته المفخّخة وفتاواه البائسة. انها عودت إلى الوراء على النحو الأردأ والاخضر، بقدر ما بلغت النرجسية في التعبير عن الهوية، اقصى ذروتها، من التهويم والتشبيح والشعوذة. والمثالات بليغة وناطقة، في مختلف الوجوه والميادين.

السطو على النظريات العلمية الحديثة ونسبتها إلى القرآن بوصفه ينطوي على العلم بكل شيء؛ اصدار فتاوى مضحكة تعمل على تشويه سمعة المسلمين في العالم كفتاوى الباروكة وجواز شرب بول النبي أو رضاعة الكبير؛ خطف الابرياء وذبحهم امام الملاء باسم الله والإسلام؛ امراء الجهاد يغتصبون المشروعية لخوض

حروب باسم المسلمين تقودهم إلى الهلاك؛ دعاة وزعماء يتلاعبون أو يعثون بالمصائر بقدر ما يخلعون طابع القداسة على أعمالهم وسياساتهم الدنيوية وحُروبهم؛ الدعوات والمشاريع الدينية تتحول إلى فتن مذهبية على غير ساحة عربية؛ قيم **التعارف** تستحيل مصانع لإنتاج **الفرقة والعداوة والتقاتل**؛ الشريعة السمحاء تتحول إلى **نظام خانق** يحصي على الناس الانفاس؛ الوعد بتحرير المسلمين يترجم استراتيجيات للهيمنة والاستكبار... باختصار إن **خير أمة أُخرجت للناس**، تكاد تصبح **الرجل المريض** في هذا العالم لتفاقم أمراضها الثقافية بشكلٍ خاص. وتلك هي الفضيحة والكارثة.

هكذا تجري على أرض الواقع ترجمة الشعارات الدينية، أي بما يفضي إلى اضدادها وإلى تواطؤ الدعاة مع من يدعون محاربتهم. إنه تواطؤ الأضداد على صناعة الخراب. وتلك هي **حصيلة الجراثومية الاصطفائية** التي تلغي العقل وحرية التفكير وتحول البشر إلى ارقام أو أدوات تسيرهم الغرائز العمياء، لانتاج كل هذا الهلاك والدمار تحت شعارات لاهوتية دينية. ولا غرابة: فالمزيد من التأله والتوحد يُفضي إلى المزيد من التعصب والتوحش، تماماً كما أن المزيد من القبض والتملك يفضي إلى المزيد من التبيد والتلوث.

من هنا فإن الأصولية الإسلامية لم تعمل إلا بعكس ما أتت من أجله أو ضد ما أعلنت الدفاع عنه أو ادعت محاربتة. فهي لم تفلح لا في جلب المصالح ولا في درء المفساد والمكاره، بل هي تكاد تطيح بما حققته المجتمعات العربية من المكتسبات والانجازات في سعيها إلى التقدم والتحديث والمعاصرة. يستوي في ذلك السلفيون المحدثون والأصوليون المعاصرون. وإلا كيف نفسر كل هذا العماء والإرهاب!؟

العودة المرعبة

ما هي الخلاصة التي يمكن أن نخرج بها من هذا التحليل للظاهرة الأصولية؟
بالوسع الإشارة إلى عدد من الملاحظات والدلالات:

1. الأولى أنه لا شيء نهائي في ما يخص القطع مع المنزع الأصولي على اختلاف منطلقاته وشعاراته. والتجربة الأوروبية أبلغ شاهد. فبعد قرنين من التنوير

العقلي، ظهرت أصوليات ذات طابع قومي أو ديني أو طبقي، كما تجسّد ذلك في الأنظمة والعقائد والمشاريع النازية والفاشية والستالينية والماوية والصهيونية... والآن فإن الأصولية الانجيلية هي اللاعب الأبرز على الساحة الأميركية. فمن كان يصدق أن تجري في أميركا بالذات مطالبات، في بعض الولايات، بإلغاء تدريس نظرية التطور العلمية لإحلال عقيدة الخلق التوراتية محلها؟! مما يعني أن المنزوع الأصولي هو امكانية دائمة، في أي مجتمع كان. وهذا شأن كل من يتعامل مع ذاته بمفردات الألوهة والقداسة والوحدانية: أن يستحوّل إلى فاشي أو عنصري بقدر ما يتعصّب وينغلق ويتطرّف، أو أن يتصرف على شاكلة نيرون أو الحجاج أو هولوكو. بهذا المعنى لا أحد يعرّى من ميل أصولي أو منزوع فاشي. مرة أخرى هذه حال كل من يتألّه، أكان زعيماً أو حاد أو بطلاً محرّراً أو شاعراً يحنّقر الخليقة أو فيلسوفاً يحنّكر مفاتيح الحقيقة.

2. الثانية هي أن بروز الأصولية قد أفضى إلى تغيير خريطة الصراع وموازين القوة على الساحة العالمية. إذ مع بروز الأصوليات تنتقل من حرب النظريات والمدارس الايديولوجية والمذاهب السياسية إلى حرب الآلهة والنصوص المقدسة؛ ومعها تحول من ثنائيات الرجعي والتقدمي أو الرأسمالي والاشتراكي أو القومي واليساري، إلى ثنائيات الأصولي والعلماني أو المحافظ والإصلاحي... من هنا برزت مفردات جديدة، كالجهادي والانجيلي ومحور الشر والشيطان الأكبر والفسطاطين والبعبع الإسلامي والصلبيين... ولا عجب فلكل حرب مفرداتها وعدتها ودعاتها وأبطالها وآلهتها وجزاروها... وهكذا بتنا اليوم إزاء مشاريع دينية تجسّدها الأصوليات المتعارضة التي تتقاسم النفوذ وتتصارع على القطعان البشرية، بقدر ما تدّعي احتكار الحقيقة والمشروعية. وهذا شأن كل مشروع احادي اصطفائي أصولي.

صحيح أن الأصوليات تتحارب، كما هو شأن كل من يعمل بمنطق الضدّ وعقلية الاصطفاء والاحتكار: خلق أعداء في الداخل وفي الخارج، للهروب من الاستحقاقات المتعلقة بضمّان الحريات العامة وتحسين ظروف العيش، كما تفعل الأنظمة الشمولية والحكومات الجهادية. ولكن الأصوليات متواطئة، إذ

الواحدة منها تستدعي الأخرى وتسوغها وتتغذى منها، بقدر ما تدعى محاربتها. والحصيلة هي أنها تستجمع مساوئ بعضها البعض.

الرهان الخاسر

3. الثالثة هي تهافت المشروع الأصولي. صحيح أن الأصولية الدينية ما زالت فاعلة بقوة. ولكنها قد فقدت المصداقية والمشروعية. لأن مسوغ دعاؤها هو محاربة خصومها على جبهات الحداثة والعلمانية والعقلانية والديمقراطية، للتمسك بالتراث الديني بطابعه المثالي والغيبي أو الخرافي والطوباوي، ولكن المآل هو ارتداد الأصوليات المذهبية والطائفية ضد بعضها البعض، مما يعني أن العملة العقائدية التي استخدمها المرشدون والدعاة القدامى والجدد، من أصحاب المشاريع والبرامج الدينية، هي أصل الأزمة وجذر المشكلة. بالطبع هم يفسرون الأزمة بعكس ذلك، أي يكون الناس لا يأخذون، بما يطرحونه أو يدعون إليه من العقائد والشرائع أو الاحكام والفرائض. ولكن ما يدعون إليه، من العودة إلى السلف الصالح، وبحسب ما يفهمون ذلك أو يتأولونه، هو أصل العلة. وإلا كيف نفهم أنه بعد عقود احتلوا فيها مختلف أمكنة الفضاء العمومي، وبعد كل هذا الصعود والانتشار الكاسح للتيار الديني، بمؤمنيه وجهاديين، نحصد ما نحصد من الفوضى والاضطراب والإرهاب والحروب الأهلية؟! لنعترف كي نعرف كيف نعالج وندير: هذه هي الحصيلة السيئة والمدمرة والقاتلة لعقلياتهم وشعاراتهم وتعليمهم وأحاديثهم وألقابهم ورموزهم وطقوسهم... إنها رهاننا الخاسر واستراتيجيتنا القاتلة على المسرح العالمي.

إستجماع المساوئ

4. الرابعة هي أن الأصولية قد تكون وليدة الأزمات والاحفاقات لكل ما سبقها من دعوات ومشاريع، كما يفسر البعض ظهورها على المسرح. وقد تكون ثمرة كل ما شهدته العالم العربي من الهزائم والانهيارات والكوارث. ولكنها ثمرة سيئة. انما لم تشكل العلاج ولم تقدم الحلول الناجعة كما ادّعت.

بالعكس، لقد ازدادت معها الأزمات تفاقماً على ما تشهد المآلات والمصائر: فالمشروع الديني الأصولي والجهادي، بنسخه المختلفة وتنظيماته المتحاربة، انما يستجمع مساوئ المشاريع السابقة، ليس فقط، لأنه يكرر أخطاءها ويقع في مطباتها أو يكرر أعطالها بسبب التشبيح النضالي والتهويم الايديولوجي والخواء الفكري، بل لأنه يريد للناس أن يعودوا إلى زمن مضى، لن يعود بنماذجه وقيمه واحكامه وقواعده، الا عودة مرعبة ومدمرة، على نحو ما نفاجاً ونصدم، الأمر الذي يحول الحياة في غير بلد عربي إلى أفخاخ ومآزق، بقدر ما يصنع هوية إسلامية معاصرة تجمع أسوأ ما في الماضي وكما يتجسم ذلك في العصبية القبلية والتعصب الطائفي، إلى أسوأ ما في الحداثة وكما يتجسم ذلك في العقل الشمولي والنظام والكلّي، حيث الحشود المرصوصة تمارس طقوس العبادة لزعمائها وألتهها الذين يتحولون بدورهم إلى عبيد لنزواتهم وأساطيرهم وسلطاتهم ومناصبهم واسمائهم...

من هنا وبحسب ما أقرأ الواقع لن ينجح المشروع الأصولي ولن يستمر، إذ هو لا يصلح للإقامة السوية في هذا العالم، على قدم المساواة مع بقية الجماعات والامم، للمشاركة في صناعة الحضارة بصورة مثمرة وفعالة. انه استثناء وردة فعل، بقدر ما هو عرض وداء. ولذا فإن مصير الموجة الأصولية أن تنحسر وتراجع، بمختلف شعاراتها ونسخها، في مواجهة المشاريع الأخرى، بعناوينها وأبعادها المختلفة، ذات الطابع السلمي أو المدني أو الحدائثي أو العقلاني أو الليبرالي والديموقراطي... وأضيف إلى ذلك البعد الأرضي أو الكوكبي. سيما بعد أن كاد الإنسان بتألهه ومركزيته وغطرسته وجشعه، وعلى اختلاف نماذجه اللاهوتية والعلمانية، أن يدمر الطبيعة ويلوث الأرض.

كيف الخروج من النفق؟

والآن، فيما تشتعل نار الحرب الأهلية التي تمزق غير مجتمع عربي، لن نقول بالطبع بأن الله يكفي المستقلين وغير المتدينين شر أهل الإيمان الديني الذين يقتتلون فيما بينهم. فالخراب العميم، الذي يحدثه الآلهة الجدد ورافعو سيف التحريم والتكفير، يتجاوز ثنائية العلمانية واللاهوت، بعد فشل المشاريع بنسخها القومية

والاشتراكية والإسلامية، وما جرت به على البلاد والعباد من المآسي والكوارث. الأمر الذي يحمل على طرح أسئلة الحقيقة المرة والواقع البائس: كيف يمكن الخروج من هذا النفق؟

ما أراه، على سبيل المقاربة، فيما يخص الدعاة على جبهة الدين، هو أن نملك الجرأة على كسر نرجسيتنا الدينية والزحزحة عن مركزيتنا المذهبية، لكي نخرج من قواقعنا الأصولية ونتحرر من هويّاتنا الاصطنائية. وهذا يتطلب الارتداد على أفكارنا والتمرس بنقد ذواتنا، على سبيل المراجعة العقلانية والبناء، لتجديد الرؤى والتصورات وإعادة بناء القناعات، باجتراح لغة جديدة للتعامل مع الذات والغير والعالم. ومؤدّى ذلك أولاً أن يكفّ الواحد عن الادعاء بأنه وحده يملك مفاتيح الحقيقة والهداية، أو وحده يمثل الإسلام الأصولي الصحيح؛ ومؤداه ثانياً أن نتخلى، جميعاً، عن الادعاء بأننا خير أمة، وبأن انبياءنا وأئمتنا سادة الخلق.

الاعتراف والاعتذار

خلاصة القول: ما نحتاج إليه هو التمرس بمحاسبة الذات، لممارسة التقى الفكري والتواضع الوجودي.

وبداية ذلك الاعتراف والاعتذار، بحيث يعمد الدعاة والوعاظ والمرشدون الذين يملأون الفضاء بصورهم وأحاديثهم وألقابهم، إلى الاعتذار من الناس، فيمارسون الارتداد النقدي على أفكارهم، من أجل التكفير عن سيئات عقائدهم التي تنتج كل هذا العنف والإرهاب؛ والوجه الآخر، هو الاعتراف المتبادل، الذي يعني أن المختلف ليس ضدنا أو عدونا، بل شطرنا الوجودي الذي يجدر أن نحسن التداول معه، لخلق أطر جامعة وعالم مشترك. من غير ذلك، لا مصداقية للدعوات والأطروحات والحوارات التي سيكون مردودها، كما هو حاصل، تواطؤ الأضداد في الداخل ومع الخارج، على خراب العالم العربي.

التقى والتواضع

لنستيقظ من السبات اللاهوتي لكي نهتم برعاية الأرض بدلاً من التوجه إلى السماء. فالاصطفاء يسهم العلاقات بين البشر، والقداسة تترجم على سبيل

الانتهاك والفضيحة، والاحادية تصنع اعنى اشكال الاستبداد، والثبات ينتج هوية فقيرة وخاوية، والأصالة تتحول إلى عرض أو مرض، والتراث يمسي عبئاً وعائقاً، والفتوى باتت تدمر التقوى التي هي رأس الفضائل، والحجاب لا يعصم بل يولد المزيد من الهواجس والوساوس التي قد تنتج الفجور أو الانفجار، وأما شعار التضحية فإنه يحول الناس إلى ضحايا، تحت مسمى الاستشهاد، الذي هو من قبيل الانتحار الذاتي.

الممكن للخروج من النفق الذي تجر إليه الأصوليات، أيًا كانت الشعارات، هو اتقان لغة الخلق والتداول والتحول، بابتكار الحديد والحي والفعال من العلامات والرموز والمفاهيم والقيم والقواعد، سواء في ما يخص قراءة الواقع وصناعة الحياة، أو في ما يخص ممارسة الهوية ومعاملة الآخر. فالهوية الحية والخلاقة والبناءة، سيّما اليوم في عصر الهجرات والتبادلات والتشابكات في المصالح والمصائر، ليست هي التي تمارس بصورة مغلقة أو متحجرة أو أحادية أو عدوانية، بل التي تصنع وتبنى ثمارس كـ هوية ملتبسة ومتوترة، هجينة ومركبة، بقدر ما هي رحالة وعابرة بكل معاني الكلمة الرمزية والمادية أو الزمانية والمكانية.

تلك هي المسألة: ليس أن يتخلى الواحد عن تراثه أو أن ينسلخ عن هويته، بل أن يعمل على وقائع حياته ومعطيات وجوده، لكي يمارس خصوصيته بصورة إيجابية وبناءة، عالمية وراهنة. وذلك يحتاج إلى بلورة عُدّة فكرية جديدة ومختلفة بمفرداتها: منهج التوسّط، البعد المتعدّد، الفكر المركّب، الهوية الهجينة، الاعتراف المتبادل، المسؤولية المشتركة. وقبل ذلك ممارسة التقى والتواضع، بنقد الذات الذي يحمل الواحد على الإقرار بحدوده ونسبية أعماله، فلا ينزّه نفسه ولا يكون أداة لسواه، بل يعمل على خلق ما يتيح اللقاء والتبادل أو التفاعل من الممكنة والمساحات واللغات والتوسّطات...

العوادات المرعبة والنهايات الكارثية

المفكرون: سباتهم وآفاتهم

1 - دور المفكرين

ثمة سؤال مركزي وملح يطرحه على نفسه الواحد من العاملين في فروع المعرفة وميادين الفكر، كالفلسفة وعلوم الإنسان والاجتماع والاقتصاد، وسواهم ممن يشتغلون بإنتاج الأفكار والنظريات التي تسهم في صناعة الرأي العام، والتي تشكل أصلاً، فيما يخص مقارنة الوقائع والمجريات أو معالجة القضايا والمشكلات، لغات في القراءة والتفسير، أو أدوات في الفهم والتشخيص، أو نماذج في العمل والتنظيم والتسيير...

أين نحن من أحداث العالم بانفجاراته وتطوراتها؟ وكيف يساهمون في حل أزماته ومازقه؟

ومنطلقني إلى ذلك هو الواقع بمشكلاته وتحدياته الجسيمة كما تتجسد في الأزمة العالمية بنسختها الأخيرة، المالية والبنكية. وهذه الأزمة ليست جديدة. وإنما هي تعتمل منذ زمن لكي تنفجر، كما حصل مؤخراً، لكي تصيب بشظاياها العالم اجمع، بقدر ما تطرح على طاولة المساءلة والمناقشة الطريقة التي تدار بها قضايا النمو البشري على غير صعيد وفي غير مجال.

وإذا شئتُ الدخول على المسألة من حقل اختصاصي، أشير إلى المفارقة بل الهوة، بين الأفكار والوقائع، بين النظريات والمجريات، بين المشاريع والمآلات، باختصار بين الثقافة والحياة.

فالعالم يتغير بمحركاته ونوابضه وأدواته وقواه وخريطته والفاعلين على مسرحه، فيما نجد أن الأفكار ما زالت ثابتة، أو جامدة، أو متحجرة، بل مدمرة أو مرعبة. وهكذا فنحن ننخرط في واقع هو على درجة قصوى من الحراك الهائل والتعقيد البالغ والتسارع الفائق. مقابل ذلك نجد بأن المفكرين يغرقون في سباتهم العقلي من غير وجه:

1 - السبات النخبوي

يتمثل عندنا في الكلام على مشروع عربي، فهضوي أو تنموي، هو من مهام النخب الثقافية أو الفكرية وحدها. على هذا النحو يتعامل الأكثرون من المفكرين العرب مع مشاريعهم: ما زالوا يفكرون بعقلية عصر النهضة، وكأننا ما زلنا في زمن محمد عبده والافغاني والكواكبي وشبلي الشميل. وهذا ما يفعله كثيرون من المثقفين الحاليين بالتغيير على ساحة العالم. إنهم يفكرون بعقلية ماركس ومَنْ تَبَتَّى نظريته وسار على نهجه من انبياء الحداثة. في حين أن التحولات الجارية والانهيارات المتلاحقة تستدعي التغيير، ليس فقط في عناوين المشاريع ومضامينها الرؤيوية والمعرفية، بل أيضاً في طريقة التفكير وفي أدوار المفكرين، كما في وسائل تداول الأفكار وآليات تأثيرها. فإذا كان العالم يتغير بصورة جذرية أو بنيوية، فالأفكار تتغير لا محالة، كما تتغير بنوع خاص، سياسة الفكر واستراتيجيته في التدخل والتوسط.

فما عاد يجدي أن نقول بأن آراء المفكرين لا تصل إلى الجمهور العريض كما يقول بعض العرب. كما لا يجدي أن تنباكي على زمن مضى، زمن سارتر وراسل أو زمن فوكو ودولوز، كما يفعل بعض الفرنسيين، لنقول بأن الشاشة تشوه الفلسفات والأفكار الكبيرة، أو تُقصي المفكرين من على المسرح... وبالطبع بات من قبيل الهذيان أو التشبيح، كما يفكر وينظر، بعقلية المهدي المنتظر، بعض التنويريين العرب، الذين ينتظرون ظهور الفيلسوف الذي يشخص للأمم أمراضها ويترح لها العلاجات الناجعة والشفافية. فإذا المآل المزيد من العجز والقصور...

الأحرى بالعامل في الميدان الفكري أن يستيقظ من سباته النخبوي الذي بني على احتقار الجمهور أو احتكار مفاتيح الحلول. لقد اعتقد بأنه هو الذي يتصدر ويقود أو يفعل ويؤثر، بقدر ما تصرف بوصفه يفكر عن الناس أو يحلم عنهم. فإذا العالم يتغير بخلاف أو بعكس ما اراد له. مما يعني أنه لم يكن قائداً أو صانعاً للرأي العام، كما لم يكن فعالاً، بقدر ما كان مادة للفعل أو يتلقى التأثيرات من حيث لا يحسب، أو يفاجأ الجميع بالوقائع التي تنقلب ضد نظرياته ومواقفه.

ولا غرابة: لقد ولى الزمن الذي ينظر فيه فيلسوف أو داعية أو نبي لمشروع يخص مجتمعاً أو عالماً بأسره، سواء اختص الأمر بالعالم العربي، أم بسواه؛ ولذا، فلا طائل من أن نفكر بنفس العقلية والطريقة أو الوجهة بعد فشل المشاريع القومية واليسارية والإسلامية التي تصدى أصحابها لمهام الإصلاح والتحديث أو التنمية. فإذا النتيجة تفاقم المشكلات. وها هي الليبرالية، بنسختها الجديدة، تصدّع تحت أزماتها، لكي تشهد بأن لا تُحسن سوى انتهاك مبادئها وعودها.

الأجدى إعادة النظر فيما كنّا نفكر فيه وبه وله، بحيث نصت إلى من ندعي قودهم وتغييرهم، فيما نحن نستبعدهم من مجال التفكير والتقدير، ونعترف بهم بوصفهم ذوي فكر لهم آراؤهم واقتراحاتهم في ما يعينهم ويمسّ مصالحهم، لأن كل الناس تفكر، سلباً أو إيجاباً. بهذا المعنى فالمهمشون والعاطلون وكل من نستبعدهم من نظرياتنا وبرامجنا وسياساتنا، هم فاعلون أكثر مما نحسب، ولكن بصورة سيئة أو عقيمة أو مدمرة... وإذا كان ثمة إمكان للتغيير، فهو أن يمارس كل فاعل، في حقل عمله، حيويته الفكرية، سواء على سبيل الخلق والانتاج، أو عبر المشاركة في المناقشة والمداولة، بحيث يتصرّف كمنتج وفاعل يشارك في تشخيص مشكلته وتحسين ظروفه، كما يساهم في بناء مجتمعه وصنع مصيره.

2 - السبات القومي

ومفاده الاعتقاد بأن المشروع العربي هو شأن يخص العرب وحدهم. في حين أن الأمر لم يعد ذلك، خاصة اليوم، حيث تتشابك المصالح والمصائر على الساحة الكونية، كما تشهد العضلات من تلويث البيئة إلى انهيار البورصة، مروراً بتدهور الأمن وانتشار العنف.

كل فكرة خلاقة وخصبة تنتج، اليوم، في هذا البلد أو ذاك، من جانب هذا العالم أو سواه، إنما يجري تداولها على ساحة الفكر، لكي تصبح يرسم الاستثمار والتوظيف، على سبيل التحويل الذي يعني ويثمر، بقدر ما يضيف ويجدّد. ولهذا نحن نفكر على مستوى الكوكب، وإن كان العمل ذا طابع محلي أو مرتكز وطني. من هنا فالمشروع العربي، سواء تعلق بالتنمية أم بالسياسة أم بالدين، لم يعد شأنًا

عربياً صرفاً، وإنما أصبح مشروعاً ذا بُعد عالمي، تساهم في صوغه وترجمته بلدان وهيئات إقليمية أو دولية. هذا ما يحصل الآن في فرنسا التي اطمأنت ونامت، فيما مضى، على أمجادها، خلال العقود الثلاثة المجيدة (1975/1945)، كما سمّوها، باعتبار أن نموذجها كان الأناجح والأفضل، فكانت النتيجة أن تخلّفت عنم كانوا وراءها وصاروا أمامها. ولذا فبعد مجيء الرئيس نيكولا ساركوزي، كلف لجنة من الاختصاصيين والخبراء، من مختلف الحقول والبلدان، الأوروبية وغير الأوروبية، لتعدّ تقريرها حول كيفية تحرير واطلاق أعمال التنمية في فرنسا.

الأولى بالمفكر العربي أن يخرج من سباته القومي ومن حصونه الدينية. إن الثورات والانعطافات والتحويلات التقنية والحضارية أو المجتمعية والسياسية أو الفكرية والثقافية، ليست غزواً أو تدميراً حضارياً، ولكنها ليست فردوساً حميماً، وإنما هي إمكانات مفتوحة وفرص متاحة لكي نحسن أن نتغير، شرط أن نتعامل معها بلغة الإمكان والاختراع. وما نفيده من الحداثة والعمولة، أو من الماضي التراثي، نشتغل عليه لتحويله واستثماره، في عملية إعادة البناء، بحيث نتغير ونسهم في تغيير الآخر والواقع، بصورة مثمرة وبناءة. هذا ما يفعله أصحاب الهويات الغنية والقوية. إنهم يحسنون أن يتغيروا، في ضوء الحقائق والمتغيّرات، لكي يساهموا في ورشة الحضارة وإغناء رأسمال البشري المعرفي والتقني أو القيمي والجمالي. إن أفضل دفاع عن الهوية هو ممارسة المرء لخصوصيته المجتمعية والثقافية بصورة خلاقة وحوارية، وعلى نحو يتيح له المشاركة في صناعة الحضارة وقيادة المصائر. ومن هذا شأنه لا يعسكر وراء هويته، بل يقيم مع ثوابته علاقة حيّة، متحرّكة، نامية، بقدر ما هي مركّبة بمرتكزها المحلي والوطني، كما بأبعادها الإقليمية والدولية...

3 - السبات الايديولوجي

وهو الذي يقود المفكر إلى التمرس وراء الشعارات، بالتعامل مع مقولته أو مدرسته كنموذج وحيد أو نهائي للنهوض والإصلاح أو للتحرر والتقدم أو للتحديث والتنمية. هكذا تعامل القومي مع الوحدة واليساري مع الاشتراكية والثوري مع الحرية والرأسمالي مع السوق والليبرالية. وهكذا تعامل الإسلامي مع شعاراته وأقانيمه. كل فريق قدم نفسه بوصفه المنقذ والمخلص الذي يملك وحده

من دون سواه المفاتيح السحرية للحلول. الكل تعاملوا مع أفكارهم كأقانيم مقدسة أو كأصنام نظرية. باختصار، الكل ألّهُوا المقولات وحوّلوها إلى معسكرات، سواء تعلق الأمر بالنص أو السوق، بالحرية أو بالاستنارة.

أما النتيجة فهي المزيد من الفقر والتخلف أو الفساد والاستبداد، فضلاً عن الظلام والعماء والإرهاب. ولا عجب أن يكون المال كذلك. فهذه هي حصيلة التعامل مع الواقع المركب والمعقد بعقلية الحجب والاختزال والتبسيط؛ وهذه ثمرة التعامل مع الآخر الذي هو شريك، بمنطق الاستبعاد أو الاستئصال. باختصار هذه هي حصيلة التعامل مع الأفكار والهويات بمفردات المطلق والمقدس والنهائي والختمي والفرديوسي: ترجمة الشعارات بأضدادها وتواطؤ الاضداد على صناعة الخراب. هكذا تعامل أصوليو القومية واليسار والإسلام مع هوياتهم وأفكارهم، لكي نخصد كل هذه الكوارث. وهكذا تعاطى أصوليو الليبرالية وطالبانيو الرأسمالية مع أسواقهم وأموالهم، لكي نخصد كل هذا الافلاس والانهيار...

الأجدي أن يخرج المفكر العربي من قوقعته الايديولوجية وسباته الطوباوي، لأن أعمال النهوض والتنمية، تتم بعقل تركيبي، بنائي، معماري، يرى أصحابه إلى الواقع بكل تعقيداته وتشابكاته، أو جوانبه وطبقاته، أو التباساته ومفارقاته...

4 - السبات الأناسي

وهو الذي يجعل المفكر يتباكى على إنسانية الإنسان ويرفع لواء الدفاع عن حقوقه، غافلاً عن كون إنسانيتنا هي مصدر بربريتنا التي نمارسها ليس فقط ضد بعضنا البعض، بل ضد الانواع الأخرى. فنحن نتهم الحيوان بالتوحش لكي نتستر على وحشيتنا الزائدة، ونتباهى بأننا كائنات عاقلة، فيما نكاد ندمر الحياة بمقمنا وأهوائنا المجنونة. بهذا المعنى من الظلم للحيوان مقارنة بعض الناس به، لأن الحيوان لا يضرّ بني جنسه كما يفعل الإنسان، ولأن بعض الحيوان هو أنفع للإنسان من بعض الناس الذين لا يحسنون سوى إحداث الضرر وزرع الفساد أو الخراب على الأرض. هذا ما يجعل أهل التقى والتواضع من البشر يعيدون النظر في التصنيف التي يفصل بين الإنسان وأبناء عمومته من الحيوان، تبعاً لثنائية الأنسي والوحشي أو

العاقل وغير العاقل. ليستيقظ المفكر العربي من سباته الإنساني، إذا أراد أن يكون أفل وحشية، بحيث يعترف بحقوق الحيوان والطبيعة.

هذا السبات المركّب، كما يتجلّى في طوبى المشاريع وفي العسكرية وراء الأفكار أو في الإقامة في قوقعة المذاهب، يولد آفات تشلّ الطاقة الحية على التفكير وتعطلّ القدرة على الفهم والتشخيص أو على التقدير والتدبير، لاجتراح المعالجات الناجعة والفعالة.

آفة التبسيط

المفكر المؤدج، المقولب والمنمّط، وخاصة نوعه العربي، يفكر دوماً بصورة أحادية مانوية لكي يقع بين فكي الكماشة، فيرى العالم إما شراً أو خيراً، جحيماً أو فردوساً.. هكذا تعاملوا مع الاشتراكية، أو الليبرالية؛ وهكذا تعاملوا مع العولمة بوصفها الشر المحض أو الفردوس الموعود، في حين هي ثورة ناعمة، مزدوجة علمية وتقنية. وهي ككل ثورة أو ظاهرة أو تحول أو انعطاف، إنما تتوقف أهميتها أو خطورتها على طريقة التعامل معها، كحدث مفتوح على احتمالاته، متعدد بدالاته، غني بإمكاناته...

وعلى هذا النحو، هم يتعاملون الآن مع الأزمة المالية الحالية، بعقلية الاختزال والتبسيط من خلال مفردات الأطياف والعودة والنهاية والانهيار والانتقام... غير أنه لا شيء مما يحدث يعود كما كان عليه؛ وإنما الممكن الاشتغال عليه وتحويله، لإدراجه أو دمجّه في منظومة جديدة، بغية إعادة توظيفه وتشغيله أو استثماره. كذلك لا شيء يزول أو يندثر. لأن كل نهاية تؤذن ببداية جديدة عند من يحسن القراءة والتشخيص. كل نهاية تقوم على النفي والاستئصال تُنتج العوائق أو تُفضي إلى الكوارث. وكل بداية مألها النفاذ أو الاستهلاك عند من يرصد التحولات ويتأمل الاهتبارات.

بهذا المعنى، كل نهاية هي مجاز وعبور إلى عالم آخر، وإلا كانت كارثية، كما أن كل عودة إلى الوراء هي كاريكاتورية أو مرعبة، كما هو مآل الفتاوى الدينية. ولذا لن تعود الاشتراكية بشكلها الفردوسي الذي ترجم فقراً وشقاءً واستبداداً؛ ولن تزول الرأسمالية، ولكنها لن تعود بشكلها الغالت والمتوحش الذي

ولدى كل هذا الانهيار. مع فارق أن الرأسمالية بما هي فتح الآفاق والحدود والأسواق أمام حرية المبادرة والاختيار والعمل والابتكار، هي أصلح للتنمية من الاشتراكية، بما هي تكافؤ ومساواة وعدل وتضامن... لأن الديناميكية الوجودية، الفردية أو الجمعية، إنما محرکہ الاختلاف والتفاوت، ومظهرها التنوع والتفرد والتفنن.

كذلك لن تعود الدولة، لا بشكلها الشمولي الذي صنع القطعان البشرية والحشود العمياء التي تؤله زعماءها، لتحوّلهم بدورهم إلى عبيد لأسمائهم وسلطاتهم وأساطيرهم ونزواتهم؛ كما لن تعود الدولة القومية التي صنعت الحروب العالمية الطاحنة. وبالطبع لن يعود الدين إلا بصورته المرعبة والإرهابية، كما يمارسه الدعاة الذين ينشرون الإرهاب على الساحة الكونية، كما يصنعون الفتن ويصدرونها في البلاد العربية.

الأجدى، أن يعود الواحد إلى صوابه. هذا ما فعلته أوروبا، بعد حروبها الذاتية المدمّرة، إما لإدراكها المصالح المشتركة لشعوبها، أو لخوفها من القوى الجديدة الكبرى والصاعدة: لقد عادت إلى عقلها، فاشتغلت على نفسها لكي تتحوّل بالتدريج إلى فضاء تداولي، وذلك بقدر ما نجحت في كسر المنطق الأحادي، أو في التحرر من النظام الشمولي، أو في عدم الانجرار وراء الدعوات الدينية الأصولية. ولذا فهي اليوم الأقل ممارسة للعنف في العالم، بقدر ما خفّ لدى شعوبها الطلب على المعاني والسلع الدينية.

آفة التعميم

الوجه الآخر لآفة التبسيط، هو آفة التعميم التي هي على ما يبدو من اختصاص المفكرين العرب. فالواحد منا عندما يتحدث عن الثقافة العربية يعاملها بوصفها وحدة متجانسة أو منظومة مغلقة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العقل العربي أو الفكر العربي؛ وهكذا فنحن نصدر أحكاماً مطلقة أو نطلق تقييمات شاملة، كأن نقول بأن ثقافتنا لا تطل على المستقبل، أو نتحدث عن اغتيال العقل واحتيافه، أو نؤكد بأن الفكر العربي قد أصابه الاخفاق... فضلاً عن الذين يتحدثون عن احتضار الثقافة العربية.

وهذا التعميم، الذي أمارسه من جانبي في أحيان كثيرة، ينطوي على قدر من التبسيط والتمويه، بقدر ما يعد عاملاً من عوامل الفشل والاحباط. وبيان ذلك أنه، لا الثقافة واحدة، ولا الفكر أو العقل واحد في العالم العربي، ولا في أي مجتمع كان، سيما اليوم، حيث تتعلم الهويات وتتهجن الثقافات والحدائث، الأمر الذي يكسر الأطر الوطنية ويتعدى التقسيمات الجغرافية في مجال الأفكار والمعارف، لصالح الاتجاهات والمدارس أو المناهج، بطابعها العالمي والكونسومبوليتي.

هناك مفكرون، عرب، من المعاصرين، هم أقرب إلى الاتجاه الفكري أو الخط العقائدي الذي يندرج فيه مفكرون غربيون، يساريون، معارضون أو منشقون، أمثال تشومسكي أو بورديو أو باديو... وهم في ذلك أبعد ما يكون عن مفكرين عرب آخرين هم قرييون من الخط الفكري الذي يندرج فيه مفكرون مستقلون تعاملوا أو يتعاملون تعاملاً نقدياً مع المشاريع الايديولوجية، بل مع مشروع الحدائث والتنوير، كما تمثل ذلك في الموجة الفكرية التي سميت ما بعد الحدائث، والتي هي في النهاية موجة حدائثية جديدة، عمل أصحابها على تجديد صيغ العقلنة أو توسيع فضاءات التنوير، وليس العكس كما توهم أطفال الحدائث وكهنة الاستنارة.

الأجدى والأغنى إعادة النظر في التصنيفات القائمة لتركيب تصنيف جديد، إما بحسب الاتجاهات والمدارس، أو بحسب الحقول والاختصاصات، بحيث لا نتحدث عن فكر غربي أو عربي، بل عن الفلسفة وعلوم الاجتماع، أو نتكلم على ما هو حدائثي أو تقليدي، عقلائي أو تسليمي... وفي ضوء ذلك ثمة وجه نغفل عنه، هو الانتاج والابداع. بمعنى أن الفرق الأساسي بين مفكر وآخر، هو قدرته على الابتكار والتجديد في الحقول والمناهج أو في العدة والمفاهيم. هذا هو المعيار الأصلي، وليس بين مثقف عضوي وآخر غير عضوي. هناك عرب هم مجددون في حقولهم المعرفية، وإن كانوا قلة قليلة، أكثر من بعض الغربيين. والذين لا يرون الجديد أو المبتكر هم المتخلفون أو المشدودون إلى الوراء، وهم الذين يسهمون في ما نصنعه من أهيار أو خراب.

آفة الفوات

من الآفات الأخرى، خاصةً لدى المفكر العربي، أن الواحد يعود، ولكن بعد فوات الأوان، إلى ما كان يرفضه قبل عقد أو عقدين بصورة عدوانية. على هذا النحو تعاملوا مع عناوين الديمقراطية أو المجتمع المدني، أو حتى مع العقلانية النقدية الكنطية. لقد رفضوها بوصفها تعبر عن ايديولوجية العالم الرأسمالي. وعلى هذا النحو أيضاً تعاملوا مع الدولة التي اعتبروها أداة لخدمة مصالح الطبقة البورجوازية. واليوم يتشبثون بها ويتحدثون عن اغتيالها، بعد أن أصبحت محلاً للنقد والمراجعة، من أجل إعادة التركيب والبناء في ضوء التحولات والانهيارات والاختراقات. ليس هذا فحسب، بل إن الذين رفعوا راية الحداثة الفكرية، وتبأها بممارسة الثقافة النقدية، كانوا يخشون من النقد الذي هو أساس من أسس الحداثة.

وهكذا كان الأكثرون، مفكرين ونقاداً للأدب، يتصرفون كفقهاء متزمطين في تعاطيهم مع عناوين العروبة والحداثة كأقانيم لا تقبل الجدل والمراجعة النقدية، على ما كان يفعل أصوليو اليسار وطالبانيو القومية والحركات التحررية... الأمر الذي دفع البعض يومئذ، لأن يطالب بردع الاجتهادات الميسئة إلى الأمة، في مواجهة الأعمال النقدية الرامية إلى الخروج من الهامشية والنهوض من حالة العجز والسبات.

ولكنهم يعودون الآن، وبعد أكثر من عقد، إلى ممارسة النقد، معترفين بأن دولة التحرر التي كانوا يقصدونها قد اشتغلت بقمع حريات التفكير، وبأن الايديولوجيات القومية واليسارية التي كانوا يتشبثون بها، أسهمت في تدمير المشروع النهضوي العربي.

كانوا من قبل مع نقد الآخر ممثلاً بالامبريالية والرجعية والعولمة والأمركة، وصاروا الآن مع نقد الذات وتغيير الأسماء والعناوين. وهذا التغير هو من مفاعيل السنقد الذي كانوا يرفضونه، ولكنه اخترقهم من حيث لا يحتسبون، لكي يوقظهم من سباتهم الايديولوجي ويفتح أمامهم آفاقاً خصبة للتفكير. ولكنهم لا يعترفون، إلا إذا تعلّق الأمر بمراجعهم لدى ماركس ولينين وسواهما أو لدى خصومهم على الساحة الغربية.

هذا شأن الكثيرين. إنه يتبنون ما كانوا يرفضونه من نقد لمفاهيم النخبة والتقدم والحداثة والقداسة، ناهيك أيضاً بأولئك الذين يضعون كتب الغير أمامهم فيقتبسون، في أحيان كثيرة، عباراته وصياغاته الفكرية بحرفيتها حول الحضارة والثقافة المتحوّلة والأساس الثقافي للإخفاق الحضاري والخلل الذاتي للعقل العربي والمآلات البائسة للمشاريع النهضوية، لكي ينسبوا إلى سواه أو إلى أنفسهم؛ أو أولئك المناضلين والمثقفين العضويين الذين كانوا يرون أن مهمة المفكر الأولى هي أنه صاحب مشروع للتغيير. ولذا كانوا ينتقدون من يقول بأن مهمته الأولى هي أن يكون منتحاً وخلاقاً في مجال عمله لتجديد أصول المعاني وحياة الأفكار أو شبكة المفاهيم وأنظمة القيم، فإذا بهم اليوم يتبنون ذلك بوصفه جديدهم، أو ينسبونه إلى فلاسفة الغرب، كي لا يعترفوا بالانحياز الذي تحقق على يد عرب آخرين.

آفة الجهل

آفة الجهل هي من أفدح الآفات من حيث عواقبها وتدايعاتها السلبية. فما أكثر ما يدعي الإنسان العلم بالواقع فيما هو جاهل به. هذا ما تكشفه الأزمة المالية الآن: العجز عن توقع الأزمات، مع كل هذه الترسانة من النظريات والبرامج والحواشيب، ومع كل هذا الحشد من العلماء والخبراء، سواء تعلق الأمر بالاهتبارات المالية أو بالكوارث البيئية.

ومصدر العجز هو الحراك الهائل والمتسارع الذي يتغير به العالم، الأمر الذي يخلع طابع الخفاء والاستعصاء على المشكلات والأزمات. وربما يعود العجز إلى الاعتماد الكلي على المعلومات وأنظمتها الفائقة، التي لا تأخذ بعين الاعتبار وضعية الفاعل البشري الذي هو كائن له مواقفه ومشاعره أو أهواؤه أو نزواته. وهكذا تبدو العقلانية أعجز من أن تعقل، كما يلاحظ الفيلسوف روجيه بول دروا. ولا غرابة: فهذا هو مآل التعامل مع الناس كأدوات وحواشيب: العجز عن الحساب والتقدير أو الفهم والتدبير.

والأفدح من الآفات هو الجهل بالنفس المتولد عن المركزية البشرية التي زينت للإنسان بأنه سيد الطبيعة ومالك الملك الذي يتصرف في ملكه كما يشاء ومن غير حساب. فإذا النتيجة كل هذا التصحر والتبديد والتلوث.

وهكذا فالإنسان المتعالى الذى ندعى صفته لم نصل إليه بعد. لأن الإنسان ليس فى النهاية سوى واحد من كائنات الطبيعة ينخرط فى تدميرها، منذ بدأ يعمل ويصنع، بانتقاله من استئصال بيئى وحيوى إلى آخر، وكأنه يشكل شذوذاً على الطبيعة بذكائه المخرب، كما يلاحظ علماء الحياة. من هنا الحاجة إلى أن نخفف من منازع التأله وأن نكسر نرجسية الأنا لبناء عالم جديد يتم فيه تحرير الطبيعة وإنقاذ الحيوان.

آفة القصور

والوجه الآخر للفتوات هو آفة القصور التى تجعل الواحد يتهرب من مواجهته لذاته، بالمحاسبة العقلية والمراجعة النقدية، لرمى المسؤولية على الغير. هذا ما يفعله بنوع خاص المثقف بمشروعاته الثلاثة: الإسلامى والقومى واليسارى. إنهم يردون مصائب المجتمعات العربية إلى الغزو الثقافى الغربى، أو إلى الامبريالية والعولمة والأمركة، كما تشهد مواقفهم من الأحداث والمجريات، بالأمس واليوم. وهذا التهرب من حمل المسؤولية له جذوره الخرافية التى تجعل الواحد يرمى أخطائه عموماً على الشيطان، كما يرمى أخطائه الآن وبنوع خاص على الأميركان، ولا عجب إذن أن يجمع أعداء أميركا بينها وبين الشيطان. ولذا نجدهم، اليوم، يفرحون أو يشمتون بالأزمة التى تضرب الولايات المتحدة والعالم، كما فعلوا غداة أحداث أيلول 2001، كما هم يبتهجون للاختيار الحاصل فى النظام المالى والعالم الرأسمالى والنظام العالمى جملة، لأن ذلك يعفيهم من المسؤولية والنقد والمحاسبة، بقدر ما يعطيهم المبررات للدفاع عن أسوأ الأنظمة السياسية أو أسوأ الأنظمة الرأسمالية التى أنتجت تحت يافطة الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والتحرر الوطنى..

وبالأمس وقفوا فى مواجهة فوكوياما الذى كشف تخلفهم وعجزهم بمقولته حول "نهاية التاريخ"، فكانوا مجرد ردة فعل لا تساوى الفعل نفسه. هم لم يفهموا مغزى عبارة "النهاية" التى تعنى العبور والانتقال من عالم إلى آخر أو من دورة إلى دورة أو من صورة إلى أخرى... مع أنهم أفنوا أعمارهم النضالية، حنونة وطنطنة، برفعهم راية التقدم الاجتماعى والتحول التاريخى.

لعل فوكوياما أخطأ في استشرافه المستقبل، الذي رأى فيه انتصار الليبرالية والديموقراطية واقتصاد السوق... ولكنه كان أول من قام بمراجعة لمقولته بعد عشر سنوات على اطلاقها، واضعاً يده على إشكال كبير: كون الإنسان ما زال عاجزاً حتى الآن، بكل نماذجه الإنسانية وأنماطه الثقافية، عن بناء هندسة اجتماعية تحقق قدراً من الوعود الألفية بإقامة مجتمع السلام والعدالة والرفاه... كذلك كان موقفه من مسألة الدولة، وقبل انفجار الأزمة الأخيرة: لقد قام بمراجعة نقدية مدافعاً عن قوة الدولة وضرورتها، خاصة في البلدان حيث الدولة ضعيفة أو هشة تجاه قوى المجتمع الأهلي.

وهذا ما يفعله فوكوياما الآن في مواجهة الأزمة: إنه يقرأ قراءة نقدية ما يجري، كما في مقالته حول تراجع الماركة الأميركية. والنقد هو ارتداد المرء على ذاته ومراجعته لأفكاره. مما يعني أنه من الظلم لفوكوياما أن نقارنه بالمتقنين من نقاده، فهم ليسوا بجرأته النقدية، ولا هم من قماشته المعرفية والفكرية.

ولذا فالأزمة لا تعني سقوط فوكوياما الذي ما انفك يمارس استقلالته وحيويته الفكرية، وإنما تفضح المتقنين الذين يرمون مصائبهم على الغير، أو يعتبرون هزيمة الآخر نصراً لهم، أو يصفقون للانهيارات تغطية لعجزهم، أو يبررون خطأهم بأخطاء سواهم.

هذا دأهم. أهم يحسبون المشكلات حلاً، ولا يحسنون سوى التستر على الأخطاء والمساوئ لكي تفعل فعلها بصورة مضاعفة. هذا ما تشهد به مآلات المشاريع والشعارات حيث تحولت الديمقراطية إلى أنظمة ديكتاتورية، والاشتراكية إلى فقر وبربرية، والجمهورية إلى أنظمة ملكية ولكن من النوع السيئ. وإذا كان تبييض الأموال هو من أسباب الأزمة الاقتصادية، فإن العطل الأكبر عندنا هو "تبييض الأخطاء" إذا شئنا الاستعارة من عالم الاجتماع أولريش بك.

بيئات ثقافية

مؤدى هذا التشخيص للأزمة العالمية المركبة، برؤوسها المتعددة الأمنية والبيئية والغذائية، أنه ما عادت تصلح إدارة العالم وصناعة الحياة أو قيادة المصائر، بما هو سائد من العقليات والمفاهيم أو القيم والمعايير أو الخطط والاستراتيجيات. فإذا كان

العالم يتغيّر بنظامه وقيمه وخريطته، فالأفكار تتغيّر لا محالة، كما تتغير بنوع خاصة سياسة الفكر واستراتيجية المفكرين في التدخّل والتوسّط.

من هنا لا تتعلق المسألة الآن لا بنهاية التايخ ولا بعودته، لا بأطيايف ماركس ولا بسنهايات فوكوياما، لا بمنطق الغزو ولا بالمحافظة على الثوابت. القضية هي أن نكسر منطق التفكير بلغة الضد وعقلية المعسكرات، وأن نتحرر من الحتميات الصارمة والثنائيات الخانقة والتشبيحات الايديولوجية التي صنعت الأزمات، لاجتراح رؤى مغايرة وابتكار عدة مفهومية جديدة أكثر مصداقية وفاعلية في المقاربة والمعالجة، بقدر ما تُسهّم في إعادة صوغ وتشكيل مرجعيات المعنى وأنماط المشروعية. من هنا ما تحتاج إليه البشرية الآن، وسط كل هذه المساوئ والمخاطر والكوارث، هو تغيير مزدوج ومركب يطال أطر النظر ونماذج العمل، كما يطال صيغ العقلنة ودروب المعرفة، وعلى نحو تتجدّد معه أنظمة القيم وقواعد المداولة أو المعاملة.

أخيراً، هل أنا أقع في ما أخذه الغير، كوني أنخرط أو أنزلق في عمل التنظير على نحو كليّ أو شموليّ؟ هذا هو الالتباس الكبير. في كل محاولة للتفكير والفهم: فالأفكار والمفاهيم والخطابات هي طيّاتها وحُجُبها، بقدر ما هي التباساتها ومفارقاتها... من هنا أعتبر أن ما يطرحه أحدنا ليس حقائق مطلقة أو نهائية، وإنما هي أفكار للمداولة، تكتسب أهميتها من كونها تحضّر على المسئلة والمناقشة، أو تفتح الأبواب والآفاق لاجتراح إمكانات جديدة للتفكير والتقدير أو للتدبير والتسيير، وبصورة تسلّط الضوء على الأخطاء والمساوئ، أو تُسهّم في تشريح الآفات وتفكيك المشكلات. وأمّا الحلول التي تخص مجتمعاً أو عالماً بأسره، فهي ثمرة جهود كل من تمسّه أو تعنيه، بصورة أو بأخرى.

آن لنا، نحن المشتغلين بصناعة الأفكار أو بإنتاج العلوم والمعارف، أن نتغيّر من حيث علاقتنا بمهننا ومكانتنا ودورنا في صناعة الحياة وبناء المجتمع. فلا مهرب من تغيير مركّب يطال الأفكار وطريقة التفكير ودور المفكرين، إذا شئنا أن نسهم في صناعة الأحداث بصورة إيجابية وفعّالة أو راهنة. وبداية ذلك، ممارسة التواضع، أولاً بالكفّ عن إثبات صفات الألوهة والعبقرية على بعضنا البعض، وسواها من التهويمات أو التشبيحات التي تجعلنا ننسب قرناً أو حقلاً أو حركة أو ثورة، إلى أديبٍ أو عالمٍ أو فيلسوف.

ثانياً أن نكفّ عن ادّعاءات التيقن والقبض والتحكم في مسار التاريخ وسير العالم. فلا أحد يستطيع، على نحوٍ دقيقٍ ومطابقٍ، أن يحدّد أو يتصوّر أو يستشرف قوانين التطور وشروطه أو حركة التاريخ واتجاهات المستقبل. لأن ما يحدث أو ما نخلقه من الوقائع والحقائق، إنما يتجاوزنا باستمرار لكي يخرّب حساباتنا وخرائطنا العقلية أو أنظمتنا المعرفية. أما أصحاب الحتميات التاريخية والقائلين بأن مقولات ماركس في القرن التاسع عشر تفسر الأزمة المالية الراهنة، أو أن هذه الأزمة تعطي مصداقية للنظرية الماركسية، فإنهم يرجعون بالغيب، مثلهم مثل المشعوذين الذين يعتبرون أن القرآن ينص بصورة مسبقة على كل النظريات التي يتوصل إليها العلماء بعقولهم واختباراتهم. من هنا الحاجة الدائمة إلى المراجعة، لإعادة البناء والتركيب أو الصوغ والتشكيل.

ثالثاً، أن نفتنح بأن عملية تغيير المجتمعات والعالم، أياً كان العنوان والشعار، إنما هي مصير مشترك، كل فاعل يشارك فيها بفكره وعمله أو بمعرفته ودرايته أو بمبادرته واقتراحه، على مستواه أو من موقعه أو في دائرة عمله، سيما وأن الإنسان هو فاعل فكري بالدرجة الأولى، أياً كانت التجليات والقطاعات أو المهن والأعمال والصناعات.

الثورات تأكل أبناءها وتصفّي أعداءها(1)

الإرهاب

الثورة هي من العناوين الحديثة في مساعي الإنسان ومطالبه الوجودية. ومعظم أبناء جيلنا بدأوا في طور شباهم ثوريين حاملين. وكانت الحصيلة، على ما كابدنا وعانينا، تحطيم الشعارات على يد حاملها، أو ارتداد الأفكار ضد مطلقها. وإذا شئنا النظر إلى الظاهرة بعين النقد ولغة الفهم، نجد أن أبرز ما يميز الثورات هو طابعها التدميري، وليس البنائي. إذ قلما ينجح قواد الثورات وأبطالها، في أعمال الإصلاح والبناء. بل إن الثورة هي ذات طابع إرهابي، إذا شئنا الرجوع إلى الفيلسوف الألماني هيغل.

وهذا ما تؤكده النماذج التاريخية، بدءاً من الثورة الفرنسية التي كانت يفكر فيها هيغل عندما جعل الإرهاب عنوان الثورة، وصولاً إلى الثورات البارزة التي حصلت في القرن العشرين كالروسية والصينية والكوبية... أو كالثورات والانقلابات التي قامت بها حركات التحرر الوطني، حيث الثورة تجمع العقائد الاضطغائية والمنازع الفاشية إلى الفكر الاحادي والمنطق الاقصائي والسلوك الإرهابي، فضلاً عن عبادة الشخصية التي تجعلنا نترحم على عبادة الأصنام في الجاهلية، إذ كانت أقل وطأة وتكلفة على حياة الناس ومصائر المجتمعات.

ولذا تعمل الثورات على استئصال معارضها بتهمة الخيانة والعمالة. ولكنها تضحي أيضاً بالذين ينخرطون في صفوفها ويعسكرون وراء قادتها، بقدر ما تتخذ منهم آلات لتحقيق استراتيجيتها التدميرية. وهكذا فهي في كلا الحالين، تجرّ الناس إلى الموت. فمن كان معها وقّس شعاراتها وضحّى من أجل قادتها، راح ضحيتها؛ ومن كان ضدها عملت على استئصاله وتصفيته.

(1) نشر الجزء الأكبر من هذه المقالة في جريدة "الحياة".

الولاية الفقهية ضد الجمهورية

وهذه حال الثورة الإيرانية، فما هيمن على عقول قادتها، طوال ثلاثة عقود، هو هاجس الحفاظ على الولاية والسلطة، أي أولى من الحقيقة والعدالة. وما نُجِّحوا فيه هو القولية والتدجين والتعبئة وعسكرة المجتمع لتحويل الناس إلى شهداء أو ضحايا للدعوات مستحيلة أو لاستراتيجيات لا تعود بالنفع على البلاد والعباد. وهذا ما جعلهم يهتمون بالدرجة الأولى بالعمل على تصفية خصومهم في الداخل واعدائهم في الخارج. وهذا هو منطق الثورة وقانونها، فيما وراء شعارات الحرية والعدالة والمساواة: خلق أعداء، في الداخل وفي الخارج، والعمل على طردهم أو نبذهم أو محاربتهم واستئصالهم.

لا شك أن ما حدث في إيران عام 1979 كان ثورة فعلية، ولم يكن مجرد انقلاب تقوم به نخب عسكرية كما حصل، غالباً، في البلاد العربية. لأن ما حدث عبّر عن حراك شعبي أشبه بطوفان بشري أطاح بنظام الحكم الشاهنشاهي، لكي يؤسس نظاماً جديداً ذا مرجعية لاهوتية فقهية.

وهذه الثورة، التي جسدت حيوية مجتمعية فائقة، لم تكن لتحدث لو لم تهيئ لها ثورة ثقافية وفكرية قام بها، على امتداد عقدين وأكثر، جيش عقائدي، مدجج بالشعارات والوصفات السحرية والطوباوية، من رجال الدين ومن تحالف معهم من مثقفين محدثين وعلمانيين في مواجهة النظام السابق.

وهكذا نجح هؤلاء في تعبئة مدّ بشري هائل لاسقاط الشاه، فكان نجاحهم بالمعنى السلبي، أي تقويض نظام استبدادي. ولكنهم لم ينجحوا بالمعنى الإيجابي، بقدر ما طغى المحتوى السلفي الارتدادي على البعد التنويري والمستقبلي، وبقدر ما طغت عقلية الاستبعاد والإقصاء على لغة الاعتراف والشراكة والتبادل.

من هنا فإن قادة النظام الجديد قد عملوا، بإمرة المرشد، منذ تسلّمهم السلطة، على إقصاء سواهم من المعارضين، بمن فيهم نائب المرشد الذي أدرك كيف أن الثورة ترتد على أهدافها وتنتهك شعاراتها، كما عملوا بشكل خاص على نفي أو استئصال التكتلات اليسارية والعلمانية، فأقاموا نظاماً لاهوتياً تحت شعار ولاية الفقيه الذي يملك مشروعية عليا تتحول، عندما تصبح مقدسة أو مطلقة، إلى استبداد مضاعف سياسي وعقائدي، أو مادي ورمزي.

ثقافة مضادة للتنمية

لا ينكر أن الثورة اعتمدت نظاماً للحكم يجمع بين المرجعية الفقهية والآلية الديمقراطية، بين ولاية الفقيه وقوانين الجمهورية، بين مجلس الخبراء ومجلس الثورة، بين الحوزة الدينية والجامعة الحديثة. وقد أتاح لهم هذا النظام في البداية إدارة الانقسام والصراع بين مختلف القوى والسلطات والمرجعيات (المرشد، الرئيس، البرلمان، الحرس)، بقدر ما أتاح للشعب الإيراني أن يمارس حيويته السياسية عبر صندوق الاقتراع، أو عبر الحركات والتجمعات السياسية في الشارع والساحات العامة. ولكن الأصل اللاهوتي مدعماً بالحرس الثوري، قد عمل على ابتلاع النظام الديمقراطي. ذلك أن الديمقراطية، ليست مجرد ارقام، ولا هي مجرد موسم انتخابي، وإنما هي ثقافة وعقلية ونمط وجود يترجم، أقله، بالاعتراف بالمختلف والمعارض.

وهكذا فإن العقلية الثورية، وعبادة الشخصية، واردة القبض والتحكم، ومحاولة احتكار المشروع العلي، برفع سيف التحريم والتكفير، قد شكّلت جميعها، ثقافة مضادة للديموقراطية والسياسة. هذه الثقافة المضادة، بدأت تفعل فعلها، مع انتخاب الدكتور محمد خاتمي رئيساً، بأغلبية شعبية كبيرة. فقد كان مغلول اليد عاجزاً عن استخدام صلاحياته كرئيس للجمهورية، لأن القرار ليس مع الناخب بل مع المرشد والحرس والقضاء ومجلس الخبراء ومؤسسة التشخيص. ولا غرابة. ففي نظام يستمد مشروعيته من النص المقدس أو من الإمام المعصوم، لا حرية للفرد ولا استقلالية ولا قيمة، لأن الشعار والفتوى والنظام والحرب والتضحية والنصر، هي أولى من الناس والمجتمع والحياة.

ماركة الدم والحجاب

هذا على صعيد السياسة. أما على صعيد التنمية، فالوضع ليس أفضل حالاً. من هنا لم تنجح الثورة في إدارة البلاد واستغلال المقدرات على نحو يعود بالنماء والنفع على المناطق النائية والفئات المهمشة والعوالم السفلية. لم يتحول المجتمع الإيراني إلى حيوية خلاقة تنتج ما يحتاج إليه الناس أو العالم وما به تتم المشاركة في صناعة الحضارة العالمية، مما هو عابر لحدود الدول أو خارق لحواجز اللغات

والثقافات، كتأليف نص أو اطلاق فكرة أو وضع نظرية أو اجترح طريقة أو ابتكار وسيلة أو اختراع أداة أو تصدير ماركة مفيدة أو مغرية... ففي الماضي أبدعت إيران فلي غير مجال، في الشعر والعمارة، كما في صناعة الفلسفة أو صنع السجادة. أما اليوم فالبارز في المشهد ليس الاختراع والابداع، بل الصاروخ والحشد والخُطب النارية والمواقف الاستفزازية ولغة الوعد والوعيد وتصدير ماركة الحجاب والدم والتضحية. ولكن منطق العنف والحرب لا يصنع مستقبلاً في هذا العصر، بل يطيح بالمكتسبات كما يحصل في إيران، أو يضرب النموذج الناجح كما حصل حتى في الولايات المتحدة، وعلى ما قيّم فرانسيس فوكويوما سياسة الرئيس بوش الابن وخططه وحروبه.

عقلية الثأر

وإذا كانت الثورات، عامة، تنجح في أعمال الهدم كمرحلة أولى، تمهيداً لأعمال البناء في مرحلة لاحقة، كما حصل مع الثورة الفرنسية التي فتحت أمام البشرية آفاقاً جديدة لتنوير العقول وتحرير الأجساد، فمن الصعب وربما من المستحيل، أن تنجح الانقلابات والثورات التي يقودها رجال دين أصوليون بعقلياتهم الاحادية، الاصطفائية والتكفيرية.

هذا ما تشهد عليه الأصولية العائدة. فبعد انهيار المشروع القومي وفشل البرنامج الاشتراكي الذي ولد أصلاً ميتاً، قال رجال الدين: الإسلام هو الحل والبديل. وكانت النتيجة، بعد ثلاثة عقود، هي الاخفاق الذريع، حيث وصل الإسلاميون إلى الحكم. ولا غرابة. فالأصولية هي موجة ارتدادية مشدودة إلى الوراء. ولذا لم تحسن سوى هدر الوقت والطاقات والموارد؛ وهي متحجرة تعمل بمنطق الفتوى والتكفير ضد منطق النقد والتنوير. وهي منغلقة على الحدث والعالم والآخر، مما يجعلها تعيد انتاج الخصومية فقراً وبؤساً واستبداداً. من هنا، فإن الأصولية حيث سادت، في هذا البلد العربي أو في ذلك البلد الإسلامي، لم تشكل صحوة أو يقظة، بل كانت نكوصاً وعودة عن مكتسبات عصر النهضة والإصلاح والتحرر.

والثورة الإيرانية، وإن اختلفت عن باقي الثورات، فإنها في المحصلة ليست استثناء، بل تؤكد القاعدة في هذا الخصوص من حيث الاخفاق في عمليات

التحديث والتطوير. إنها لم تحسن بناء نموذجها الحضاري والتنموي أو السياسي والمدني، أي لم تنجح فيما نجحت فيه دول أخرى. إذ هي تغلب الاهتمام بالخارج على مصالح الداخل، للهروب من الاستحقاقات المتعلقة بمشاريع الإصلاح والتنمية. وأنا لا أقول ما أقوله الآن، بعد اندلاع الأحداث، التي تلت انتخاب الرئيس أحمد نجاد لولاية ثانية، وإنما أستعيد بعض ما قلته⁽¹⁾ في كتابات سابقة، إبان حرب تموز 2006، وبعد الحرب. فإيران الأصولية الثورية نجحت في قمع الحريات التي وعدت باطلاقها أو التي فتحت أبوابها بعد اندلاع الثورة، ولكنها لم تنجح في بناء اقتصاد فعال. لقد فوتت فرصة ولم تصنع تنمية، مكررة بذلك تجارب حركات التحرر الفاشلة والآفة، وإلا لما كان هناك ملايين من الإيرانيين تحت خط الفقر، كما تشير الاحصاءات. وها هي الثورة تدفع الثمن، إذ تنقلب الأمور ضدها وتنتقم الوقائع منها بما يشبه ثورة على الثورة، بقدر ما يفقد مرشدها وقادتها الهالة والحصانة. هذا ما يحدث الآن، بدليل أن شريحة واسعة من الشعب الإيراني، بخاصة النساء، وبالاحص الشباب الذين هم مستقبل إيران لا ماضيها، ينظرون إلى ولاة الأمر، كما كان هؤلاء ينظرون إلى الشاه، قبل ثلاثين عاماً. وهكذا لم تحسن الثورة سوى نسف الثوابت التي كانت مسوغ قيامها، بقدر ما أخفقت بإحداث نقلة حضارية نوعية في حياة الشعب الإيراني. وهذا شأن الذي يدعي أو يتوهم المحافظة على الثوابت، في مواجهة التحولات والتحديات. إنه ينتهك ثوابته ويتغير ولكن بصورة سيئة أو غير مجدية.

تصدير العقيدة والثورة

ولذا، لا تعود الأزمة الراهنة إلى شخصية القائد أو المرشد، فلو كان الخميني محل خامنتي، لما كانت الأمور أفضل بالنسبة للتيار الإصلاحي. بالعكس، كان من الممكن أن تكون أسوأ، لأن الخميني كان أقوى وأصلب وأكثر عنفاً من خلفه، من حيث علاقته بمبادئ الثورة. ولذا فقد عمد إلى تصفية خصومه أو المخالفين له. ومن رحمه منهم وضعه في الإقامة الجبرية كما حصل للشيخ منتظري، أو سهّل له

(1) راجع كتاب "تواطؤ الأضداد"، إيران ودورها الإقليمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، مؤسسة الاختلاف، 2008.

الهرب كما حصل للرئيس الأسبق بني صدر، ربما لأن هذا الأخير استقبله أثناء منفاه في منزله بباريس، ليقود الثورة.

وهكذا فإن الثورة بعد ثلاثين عاماً، قد استهلكت بشعاراتها التي تُترجم على الأرض بأضدادها. ولذا لم يعد الشعب الإيراني يجد في ما يُطرح ويُدافع عنه ما ينفعه، سواء ما تعلق بالبرنامج النووي، أو بالدور الإقليمي، أو بالشعار التحريري، أو بمهاجمة الولايات المتحدة.

ما تحتاج إليه إيران، ليس تصدير العقيدة والثورة، ولا التخصيب النووي، بل نزع عباءتها الأصولية والتحرر من هويّاتها الاصطفائية، للانخراط في بناء القوة الناعمة والذكية، كما تتجلى في الابداع في حقول الأدب والفن وفروع المعرفة، أو في ابتكار نموذج فعّال للتنمية أو في اجتراف أساليب ناجعة في الإدارة والتسيير والتشغيل، كما تفعل الدول الناشئة والصاعدة التي تصنع تنمية وتحرز تقدماً وتحقق سبقاً، كالصين والهند وتركيا. ولو نجحت إيران في ذلك لحققت بعض طموحات شعبها، وللعبت دوراً إقليمياً، بصورة أخرى، أي دور الوسيط الفعّال، ولأصبحت محط النظر كما هي الآن تركيا أو ماليزيا. وهي قادرة على ذلك لأنها تملك غنىً في المعطيات والموارد، وما ينقصها هو الأفكار الخلاقة والخارقة التي تُتيح إعمال العقول لاطلاق الإمكانيات وتشغيل الطاقات. إذاً ما ينقصها هو تغيير التوجّه والنظر إلى الأمور بطريقة مغايرة يتحول معها المجتمع إلى ورشة متواصلة من التفكير الخصب والعمل المثمر، كما هو شأن المجتمع الديناميكي الغني بقواه وفاعلياته، حيث الفرد لا يعود مجرد شخص يمثل ويصدق أو يهمل ويصفق، بل يتعامل مع نفسه كفاعل، مسؤول ومشارك في بناء مجتمعه، بقدر ما هو مختص ومنتج أو مبدع في مجال من المجالات.

هذا ما تحتاج إليه المجتمعات اليوم: الفرد القادر والفاعل الذي يمارس حيويته إنتاجاً وابداعاً أو تميّزاً وتفرداً، وليس الفرد الذي يكون مجرد نسخة عن غيره أو صدىً لزعيمه، كما يجري في الأنظمة الأصولية والشمولية. وأما ما نحتاج إليه في بلد كلبنان، فليس فتح جبهات جديدة لقوى المقاومة والممانعة، كما تمنى الرئيس الإيراني أحمدني نجاد، بل خلق وسط للتداول والتفاهم والتداول، أو ظهور وسطاء في المجال العمومي تتعزز معهم مبادئ الجمهورية والديمقراطية وقواعد الحياة المدنية.

وهذا يتطلب تغيير نمط التفكير في الرؤية والطريقة والعدّة.. وبدلاً من مهاجمة أميركا، علينا أن نتعلم منها الكثير، فنثبت القدرة على ان نغير لمواجهة الأزمات والتحديات. ففيمّا كانت أميركا تنتخب أوباما رئيساً يملك هوية هجينة عبارة للأعراق والألوان والطوائف، كان علماء المسلمين عندنا يتناذبون عبر الشاشات، بلغة الاستبعاد والإلغاء. إلى ذلك، فأوباما لا يتصرف كرجل عقائدي، كما يفعل احمدي نجاد وشافيز، بل هو أقرب بفكره إلى نموذج اردوغان، بمعنى أنه يفتح على مختلف النماذج والمدارس، ففما يخص تركيب الحلول وايجاد المخارج من الأزمات.

بهذا المعنى، إن اردوغان الآتي من حزب إسلامي، والذي يعرف العلمانية بأنها تعدد الأنماط، والذي يمارس هويته بصورة منفتحة ومركبة، بجذرها الديني ومرتكزها القومي وأفقه الحداثي ومداه الأوروبّي، هو أقدر على مباشرة أعمال الإصلاح والتحديث والتطوير، من النماذج الأصولية، كما من النماذج العلمانية واليسارية التي تعاملت مع شعاراتها بصورة لاهوتية احادة، فقيرة، طوباوية.

ولعل هذا هو الفرق بين النموذجين التركي والإيراني. فتركيّا تهتم بتحديث اقتصادها وتنمية مواردها، ففما إيران تريد تصدير العقيدة والثورة؛ وتركيّا تمارس الانفتاح على العالم، ففما إيران تمارس التهويل الايديولوجي بالكلام على الغزو الثقافي الغربي، على ما يفعل عرب وأفغان وباكستانيون وغيرهم؛ وتركيّا تلعب دور الوسيط في حل النزاعات العربية والإقليمية، ففما إيران تريد إعادة ترتيب الأوضاع السياسية والمجتمعية في المنطقة؛ وتركيّا تشتغل بالقوة الناعمة، ففما إيران تهتم بالتخصيب النووي وتوظيف الثقافة الكبرلائية التي تحول الناس إلى ضحايا. من هنا نجاح النموذج التركي وإخفاق النموذج الإيراني. وما تشهده إيران من اضطرابات مصدره هذا الاخفاق بالذات.

لعلّي ألامس بذلك أسباب الإخفاق والفشل في الدعوات والثورات، وأخصها الثورات في دول العالم الثالث. فالعلة لا تعود إلى الضغوطات والتدخلات والمؤامرات من الخارج، كما لا تعود إلى حفنة من المضللين أو المنافقين أو العملاء في الداخل. وإنما هي تصدر عن وهم مركب جرى زرعه في العقول حتى عشب وأثمر ثماره السيئة والعقيمة أو المدمرة: الاصطفاء العقائدي، التهويم اللاهوتي، الفردوس المساوي، التشبيح الثوري والنضالي.

داء الاصطفاء

والمقصود به الترسانة العقائدية التي انتقلت إلى المسلمين عن اليهودية، والتي فعلت فعلها بصورة مضاعفة لديهم، كما تتمثل في اعتقادهم بأنهم خير أمة وأهم يمتلكون وحدهم من دون سواهم مفاتيح الحقيقة والهداية والاستقامة والسعادة... وهذا الاصطفاء الذي يمارسه السنّة والشيعه، إزاء بعضهم البعض، استبعاداً وإقصاءً أو تبديعاً وتكفيراً، هو الذي يلغم الحوار بين الفريقين قبل أن يبدأ. وفي بلدان تتميز بالتعدد الطائفي والمذهبي، كما في لبنان والعراق، يشتغل العقل الاصطفائي كمنصنع لإنتاج الفرقة وتمزيق المجتمع وتفكيك الدولة وضرب فكرة المواطنة. إنه فخر الاستثناء الذي ينقلب ضد صاحبه، إذ يوهمه بأنه المتقدم أو المتفوق، ثم يكشف فيما بعد بأنه على الهامش أو في مؤخرة الركب العالمي، من حيث المشاركة في صناعة الحضارة.

التشبيح الثوري

وقد سرى إلى العقول من جانب الحدائث بثورتها الفكرية والسياسية والاجتماعية. وهذا الوهم مورس بشكل مضاعف حيث سيطرت الإيديولوجيات الاشتراكية وحركات التحرر وأنظمة التقدم، وكما تجلّى ذلك في الشعارات الداعية إلى إقامة مجتمع خال من التفاوت يتساوى فيه الناس، بقدر ما يمارسون ملء حريتهم في التعبير والتنظيم والاستهلاك واللهو والاستمتاع... وفي ذلك قدر كبير من السذاجة والتبسيط والخداع.. إنها الطوبى التي تجعل أصحابها يحملون بفرطهم أرضي، ولكن بالقفز فوق الواقع البشري، بما ينطوي عليه من التعقيدات والالتباسات والمفارقات... وبما يولده دوماً من التفاوتات والآفات والارتكابات، مما يجعل الشعارات الوردية حول المساواة والحرية مجرد قشرة حضارية على سطح الوعي أو مجرد إنشآت بلاغية في منطوق الخطاب؛ فالأصل الغائر والمطمور والمحتجب، أحياناً من فرط الوضوح، وأحياناً أخرى لأننا لا نرى وسط الرؤية من فرط العمائة، هو عكس ما يطرح ويقال، أي ليس العقل ولا الحرية ولا المساواة ولا الحق، بل الهوى والطمع والتميز والانفراد والإقصاء والاستبداد... وهذا ما يفسر لنا كيف أن المجتمعات تولد دوماً ما هو مضاد للقانون والدستور والحقوق

والقيم الجامعة... مما يجعل العناوين والشعارات، سواء تعلق الأمر بالعدالة أو بالعقلانية، محتاجة على الدوام، إلى إعادة النظر والبناء على سبيل التطوير والتعزيز. هذا ما يحصل بالنسبة للديمقراطية على أرضها بالذات، حيث الفكرة تخضع دوماً للنقد والمراجعة على سبيل التوسيع والتطوير وإعادة البناء، لمواجهة الإخفاقات والمتغيرات، وكما يجري في بلد كفرنسا. فكيف ببلداننا حيث تتحول الأنظمة الديمقراطية إلى حكومات ديكتاتورية أو إلى ملكيات من النوع السيئ؟!

وهم النصر الإلهي

وأساسه الاعتقاد بأنه مع قيام الثورة في إيران ودعمها لحزب الله، تحقق ما لم يحققه العرب منذ زمن صلاح الدين، كما يببالغ ويهول الكثيرون: تسجيل النصر على أميركا وإسرائيل والعالم الغربي. بالطبع، هم يعتقدون أن ذلك حصل بمدد من الله. ولذا سمي "النصر الإلهي". واسباغ الصفات الإلهية على الأعمال والمؤسسات الدنيوية والبشرية، برفع الإنسان نفسه إلى مرتبة الالهة وبالتعامل مع الثورة بوصفها قدس الأقداس، مآله احتكار المشروعات ومصادرة الحريات والاستلاء على المقدرات أو التستر على الفضائح والارتكابات، تحت راية الزعيم الأوحيد والقائد الملهم أو البطل المحرر. والوجه الآخر لهذا التهويم الإلهي هو الاعتقاد بأنه مع قيام الثورة الإيرانية سوف يعود للعرب والمسلمين مجدهم ويستعيدون مبادرتهم التاريخية لإقامة دولتهم أو خلافتهم. وعندها سوف يكون رفع الظلم وإحقاق الحق، أي تحقيق ما عجز النبي وصحابته عن تحقيقه وهم كانوا استثناء.

الثورة الناعمة

أنهي باستدراكات ثلاث:

الأول، هل أنا أتدخل في الشأن الإيراني؟ جوابي أننا نعيش الآن في عصر الاعتماد المتبادل، حيث تتعولم المشكلات والهويات، بقدر ما تتشابك المصالح والمصائر. مثل هذا الواقع الكوني المتداخل، في مستوياته ودوائره ومجالاته، يجعل من الممكن والمشروع، لكل واحد أن يتدخل في شؤون كل واحد. وعلى كل، فإن إيران التي تمارس وصايتها على شؤون القضايا الإسلامية، إنما تتدخل حيث أمكنها

ذلك. وأنا إذ أتدخل من منطلق عملي، فإني لا أتدخل لا من باب طائفي ولا من باب قومي، بل من الباب الأوسع العالمي والكوكبي، لكي أقول أو أكرّر قولي، بأن لغة الصاروخ والمدفع وتصدير الثورة والعقيدة لم تعد لغة العصر.

الثاني، ويعني علاقة العرب بإيران. قد يقال هنا، على سبيل الاعتراض، أن العرب أو بعضهم يقفون ضد إيران الثورة، عندما أصبحت قوة تدعم القضايا العربية في مواجهة إسرائيل وأميركا. وما اعتقده، من جانبي، أن دعم الخارج للعرب، ولو من دولة إسلامية، لا يجدي كثيراً، ما دام العرب في حالة العجز والضعف، أي ما داموا غير قادرين على استثمار مقدراتهم وبناء قوتهم وتحويل منجتمعاتهم إلى مجتمعات منتجة، مزدهرة، تمارس حضورها الفعال، على النحو الإيجابي والبناء على المسرح العالمي.

والدليل أن دعم الاتحاد السوفياتي لهم طوال عقود، لم يمنع حصول النكبات والنكسات والاجتياحات، على يد إسرائيل ومن جانبها. وهذا شأن الدعم الإيراني، وإن كانت إيران دولة إسلامية، فإن له وجهه الآخر، لأن إيران ليست دولة عربية، وإنما لها استراتيجيتها هي الباحثة عن دور إقليمي وعالمي، عبر استخدام القضية الفلسطينية. والشاهد الأكبر هو أن الدعم الإيراني لم يثمر قوة، لأنه أفضى إلى انشقاق العرب، كما أفضى إلى انشقاق الصف الفلسطيني، لأن الهدف هو قلب الأوضاع والأنظمة في العالم العربي لإعادة رسم الخريطة السياسية أو الطائفة المجتمعية. إن القوة التي تغير الواقع وتصنع معادلات جديدة، هي ما تبنيه الشعوب العربية. عندها يصبح الدعم الإيراني أو التركي مثمراً وبناءً.

أضف إلى ذلك، بأنه كيف يمكن لدولة أن تدعم أو تنفع أناساً في خارجها، فيما هي لم تنجح على أرضها في تحسين شروط العيش وإحراز التقدّم والازدهار. والثالث، أن كلامي على الثورة لا يعني أنني أقف ضدها، أو أدعو إلى عدم قيامها، أو أقول بأنه لا فائدة منها. فأنا نفسي أغضب وأثور ضد ما اعتبره أعمالاً جائرة أو فاسدة. ولكن هناك فرق بين أن ننخرط في صفوف الثورة أو أن ندعو لها، وبين أن نفهم منطق الثورة. انه الفرق بين لغة الفهم والتشخيص من جهة، وبين لغة الغلو والتهميم أو التشبيح النضالي والعقائدي.

ولذا أراي أختتم بالقول إن الغضب الثوري، على ما علمتنا الثورات، لم يعد يثمر في هذا العصر، الذي يستحيل فيه النصر باستخدام العنف والسلاح، بعد أن أصبحت المصالح والمصائر متشابكة ومتداخلة. إن لغة الصاروخ والمدفع والحشد المرصوص والجمهور الاعمى، لن تصنع حياة ولن تجلب حرية، ولن تغير واقعاً نحو الاحسن. وهذا ما خبرناه في لبنان: فتوالي الثورات وطرح الشعارات وتعاقب القيادات، بمختلف نسخها وعناوينها ونماذجها القومية أو اليسارية أو الإسلامية، لم تصنع إصلاحاً أو تجديداً أو تقدماً أو ازدهاراً، بل أسهمت في اندلاع الحروب الأهلية، وتمزيق الوحدة الوطنية، وتخريب العمران، ثورة بعد ثورة، للعودة بالأحوال والأوضاع إلى الوراء.

لعلنا نحتاج في زمن الالهيارات والكوارث، وعلى ضوء الثورات والتحولات التقنية والمعلومات والعلمية، إلى ثورات من نوع آخر: ممارسة التقى والتواضع بالثورة على الذات للتخفيف من امراضها النرجسية والمركزية والاصطفائية والامبريالية والاستبدادية... فماذا ينفع الإنسان كل هذا التآله والتقديس الذي ينشر الشعوذة ويزرع الخراب ويولد البربرية في أرجاء الكرة؟ ماذا تنفع الشعارات على اختلافها وتناقضها، إذا كانت مدننا تتحول إلى ما يشبه الثكنات العسكرية، حيث الأمن يتدهور من جراء العقول المفخخة والهويات المغلقة والثقافات العدوانية والعصبية الطائفية أو الحزبية المسعورة والمستنفرة؟

الصدمة والكارثة

1 - الجشع والترف

ما هي حقيقة الأزمة المالية في ما يخص الرهن العقاري؟ هذه الأزمة التي انفجرت في الولايات المتحدة تترك أثرها وتداعياتها على المستوى العالمي، كما هو شأن أي أزمة محلية كبرى. ولا يبدو أنها عابرة، بل بنوية، من صنف تلك الأزمات الدورية التي يشهدها القطاع الاقتصادي بين الحقبة والأخرى. ومن هنا يشبهونها بالأزمة الكبرى لعام 1929.

وبالطبع تختلف التفسيرات في فهم الأزمة وتشخيصها. فالآراء كثيرة والنظريات متضاربة. ويبدو أن التعامل مع المال الذي هو عمل يومي يمارسه كل واحد منا، على الأقل في شراء ما يحتاج إليه، هو من أعقد الأمور وأكثرها استعصاء على الفهم. ذلك أن العملات النقدية التي يضعها المرء في محفظته أو يسحبها من مصرفه، هي في النهاية رموز تشكل معادلاً نظرياً أو افتراضياً غير مباشر للكسب أو للرزق، أي للجهود التي يبذلها المرء في عمله، كما في الراتب الذي يحصل عليه الموظف آخر كل شهر، أو في ما وفره أو ادخره من الأموال. وكانت المدخرات تتجسد في الماضي في الذهب أو الفضة أو في الأموال غير المنقولة.

هذا ما يدخلنا في العلم المالي العويص بترسانته من المصطلحات والمفاهيم، كالقرض، والقسط، والدين، والائتمان، والفائدة، والبورصة، والتضخم، والسيولة، والمساهمة، والمضاربة...

وكل مصطلح منها يشير إلى جانب من جوانب النشاط الاقتصادي أو العمل المالي والبنكي، التي هي متداخلة ومتشابكة، بحيث يؤثر كل وجه أو مستوى على سواه من الوجود والمستويات الأخرى. ولذا فالحصيلة هي نظريات مصاغة بلغة رياضية تقنية هي من أعقد ما يكون.

وأنا كلما قرأت مقالاً حول المسألة، لا أقرب من فهمها، بل ازداد حيرة والتباساً، نظراً لتداخل الجوانب وتعدد التحليلات والتفاسير.

فمنهم من يرد الأزمة، بل الكارثة، إلى تغير الخارطة الاقتصادية مع ظهور لاعبين جدد على المسرح، على نحو غير متوقع، بقواهم وفاعليتهم كالصين والهند وغور آسيا. ومنهم من يردها إلى الجشع والتعطش إلى الربح السريع. وهناك من يرى بأنها تعود إلى قبض الأموال بصورة غير مقبولة، أو في التلاعب وانتهاك الأنظمة المالية، فضلاً عن الذين يرون أنها تعود إلى جهل اللاعبين بالإجراءات والآليات المعقدة للعمليات المالية، الأمر الذي يولد تقديراً مغلوطاً للقيم، إما علواً أو هبوطاً.

في أي حال، أنا لست خبيراً مالياً، ولن أصبح خبيراً. ولكن بوسعي أن أقارب المسألة من مداخل مختلفة. وأبدأ بالرجوع إلى العلامة ابن خلدون الذي فسر انهيار الدول من خلال عاملين: نفاذ الأموال واستنفاد القوة. وكلاهما نتيجة لما سماه "الترف". ومجتمعاتنا المعاصرة هي مجتمعات "استهلاك"، بحسب المصطلح المتداول. لقد بتنا كائنات نعيش ونعمل ونتج، لكي نستهلك، الأمر الذي يعني أن المصاريف باتت تتفوق على المداحيل. وهكذا فنحن نستهلك حتى نفقر ونهلك.

من الأسباب الأخرى أن إخضاع أنشطة الإنسان وممارساته للدرس والتحليل، بغية معرفتها على نحو يقيني مطابق أو بإدارتها على نحو محكم، هو أمر إشكالي إن لم يكن من المستحيلات. والعلّة في ذلك هي الازدواجية بين الذات والموضوع، أي بين العارف والمعروف أو الفاعل والآلة. فما يريد أن يعرفه الإنسان، من نفسه بوصفه فاعلاً، يتغير بفعل المعرفة ذاتها، بما هي صناعة وتحويل. وهذا شأن المضارب في الدورة الاقتصادية. فإنه يفعل ويؤثر، ولو كان فعله طفيفاً، أي هو يسهم في تغيير المعطى الذي يبيّن حساباته على استقراره وثباته. وهذا المفعول الخفي، هو ما يهمله علماء الاقتصاد وخبراء المال.

أصل من ذلك إلى عامل هام يتصل بالسياق العالمي الراهن، وهو أن المجتمعات البشرية تنخرط اليوم، بفضل ثورة المعلومات والاتصالات التقنية والرقمية، في واقع كوني جديد، هو متسارع وفائق.

ولأنه متسارع بوتيرته وحراكه، فإنه يجعل الأدوات والإجراءات تستهلك قبل أن تؤتي ثمارها. الأمر الذي يعني أن المعالجات تولد المشكلات بقدر ما تجد لها الحلول، وربما تولد مشكلات أكثر مما تجد الحلول. ولذا نجد اليوم أن الأزمات والانهيارات باتت وتيرتها متسارعة.

ولأن الواقع هو فائق بمعلوماته وتقنياته، فإن معنى ذلك أن العالم أصبح يحتجب أو يتوارى تحت رموزه وعلاماته العابرة للقارات، عبر الشبكات. الأمر الذي يعني غلبة الإنتاج الناعم على الإنتاج الثقيل، وطغيان رأسمال المال على ما عداه، ونمو التجارة على حساب الصناعة والزراعة، بصورة مضاعفة وسريعة. هذه هي تداعيات الواقع الافتراضي: فتح المجال أمام التجارة الإلكترونية على نطاق كوني واسع، وبصورة تؤدي إلى جني ثروات من غير جهد مشروع أو معقول. والحصيلة هي انهيار الكازينو المالي كما يسمونه، مما يعني أن النظام المالي الذي يحكم العالم بات عاجزاً عن حكم نفسه.

طبعاً يثار هنا سؤال كبير. كيف يحصل ما يحصل من أزمات وانهيارات، فيما هناك جيش من العلماء يحلل ويشخص؟ وكيف يُعقل أن لا ننجح قط في توقع الأزمات وتلافيها مع امتلاك ترسانة من التقنيات العقلانية المعقدة والرفيعة؟!

هنا أيضاً بالوسع القول أن النظريات سيف ذو حدين. فهي كلما أمعن في التجريد والعقلنة أو التمنييط والبرمجة، فإنها تحجب بذلك الواقع البشري الحي بحراكه وحيويته، بنبضه واضطرابه، بتحوّله وصيرورته، بتوليده الأحداث والظفرات. والحدث هو بالتعريف ما لا يمكن توقعه.

والحديث عن العقل وقدراته يوصلنا إلى العامل الأخير في إنتاج الانهيار، وهو أن الإنسان ليس عقلاً محضاً ولا حاسوباً مبرمجاً، حتى في المسائل الاقتصادية. ولذا ليس الربح مجرد تكديس للأموال، وليس السوق مجرد حسابات مالية دقيقة، تماماً كما أن الإنسان ليس مجرد ناشط اقتصادي أو مضارب مالي. هناك عوامل تتدخل في إنتاج الأزمة، عديدة ومتشابكة، نفسية واجتماعية وخلقية، كما يشخص الإفلاس الحاصل بعض الخبراء ومن أبرزهم الاقتصادي الفرنسي أندري أورليان. فهناك تصادم القوى وتضارب المصالح وقوة المشاعر والأهواء، وهناك الثقة العمياء بالسلطات النقدية، وهناك المعاندة التي تجعل صاحبها يتمسك بمذهبه في التفسير، وهناك العدوى بين الناس الذين يفقدون الثقة لكي يفاقموا الأزمة بعد حصولها. وهناك من وراء ذلك كله الطمع والشهرة والتفرف والفحش، وكلها عوامل تترك أثرها على الخيارات والإجراءات والأنشطة المالية، إذ هي تقود اللاعب أو الفاعل إلى حيث لا يريد أو لا يقتنع. بل تجره أحياناً إلى ما فيه أذاه أو خسارته، أي إلى ما ينتج الجهل والعماية أو المصيبة والكارثة.

فها هي البشرية، بالرغم من كل التحذيرات، تكاد تحول الأرض إلى "قرية من السفنات". وها هي الحرب على الإرهاب تزيد العنف أضعافاً مضاعفة. وها هي الأزمات المالية تتكرر بسرعة بالرغم من كل عقول الخبراء وحسابات المحللين ونظريات العلماء.

ومن المفارقات في هذا الخصوص أن تكون الأزمة البنكية التي انفجرت في نهاية العام 2008 نتيجة نقص في السيولة المالية، في عصر يوصف بأنه عصر الحدائث السiale في العلامات والمعطيات.

هل نحن أقل قدرة على التيقن والقبض والتحكم مما ندعي؟ تاريخ البشر يشهد على أن نزوات الإنسان وأهواءه ومطامعه وحقده وجهله، هي اقوى بكثير من عقله وحكمته وفضائله في التعقل والتبصر والتدبر.

2 - أصوليو الرأسمالية وطالبانيو الاشتراكية

الأزمة المالية التي تضرب أميركا، وتترك أصداءها ومفاعيلها على الصعيد العالمي، وكما تجسّدت في انهيار البورصات، ما زالت الحدث البارز إلى جانب الحروب والنشاطات الإرهابية. ولذا فإنها باتت الشغل الشاغل للناس في العالم أجمع، مسؤولين وغير مسؤولين، خبراء وغير مختصين. وبالطبع لهذه الأزمة التي تذهب بالمدخرات أسبأها القريبة والبعيدة، أو العابرة والبنوية، ومن غير وجه:

هناك أولاً السبب الاخلاقي، كما يتجسم في جشع المضارب، أو جهل المستثمر، أو التلاعب بالمعطيات وانتهاك القوانين من جانب المتعامل والمصرفي معاً. هذه الآفة هي ما تتقنه بنوك الظل والكازينوهات المالية، وسواها من المؤسسات غير المشروعة، التي تعمل وتنشط من وراء القوانين والمؤسسات الشرعية. والحصيلة أن تُجنى ثروات غير مقبولة ولا مشروعة. ومن الطبيعي أن يحصل ذلك في عصر السرعة الفائقة والقيمة المضافة، بحيث تتضاعف الارباح بصورة خيالية وبأسرع ما يكون.

هناك من جهة ثانية السبب المعرفي، ويتجسم في الجهل بالمعطيات وعدم الاحاطة بالمجريات. وبيانه أن العالم بسرعته الفائقة وتعقيداته البالغة أصبح، أكثر من أي يوم مضى، يستعصي على الحصر والضبط أو على القبض والتقنين، مما يجعل الوقائع تفلت من سيطرة الخبراء والمحللين أو العلماء والمنظرين.

صحيح أن هؤلاء يعملون على تحسين الأداء، باجتراح الصيغ والنظريات أو المعادلات الجديدة، الأكثر تركيباً واستيعاباً. ولكن الحراك الهائل والسريع للعالم يولد ما لا يتوقع من التحولات والظفرات المفاجئة.

السبب الثالث هو تقني يتعلق بالطور الحضاري الذي دخلت فيه المجتمعات البشرية، مع ولادة عصر الحاسوب والتقنيات الفائقة، كما تجسد ذلك في ثورة الاتصالات والمعلومات، إذ هي باتت تتيح نقل الرموز والأموال بسرعة البرق، لكي تولد نوعاً جديداً من التجارة الموصوفة بالالكترونية.

وإذا كانت التجارة، بما هي نقل السلع والبضائع، لا انتاجها، تسبب أزمة، عندما تتضخم على حساب الانتاج الصناعي أو الزراعي، فإن التجارة الالكترونية، عندما تشتغل وتتضخم، فإنها تسبب أزمة مضاعفة وتخلق الكوارث الاقتصادية والمالية، بقدر ما تتيح لشرائح واسعة من الناس أن تجني الثروات الطائلة، من غير جهد، بل فقط بواسطة التراسل والتواصل عبر الأثير وفي الفضاء السبراني.

ربما تكون هذه الآفة من العوامل الاساسية في صناعة الأزمة. فالخلل لم يعد مجرد تلاعب أو سوء تصرف، وإنما هو عطل بنوي يصيب المنظومة الاقتصادية في عملها، كما تشهد الأزمات المتلاحقة والمتسارعة، في أميركا، من انهيار شركة انرون (2002)، وصولاً إلى افلاس بنك ليمان براذرز (2008)، مروراً بأزمة الرهن العقاري في العام 2007.

من هنا يتحدث البعض عن انهيار عام، عن خللٍ أساسي في طريقة جني الثروات وإدارة الأموال. ولا عجب: فإذا شئنا استثمار نظرية ابن خلدون فإن الافلاس أو النفاذ في الأموال، يؤدي إلى انهيار في مكان ما. وما ينهار الآن ليس الدول، بل ثمة تصدع في النظام المالي العالمي السائد بصيغته الليبرالية الجديدة والفاحشة.

هذا الانهيار جعل الحاجة ماسة إلى تدخل الدولة لانتقاذ الوضع ومعالجة الأزمة، كما حصل في الولايات المتحدة، وكما تداعى قادة الدول الأوروبية إلى الاجتماع لتدارس مفاعيل الأزمة على بلدانهم.

وأياً ما كان الأمر، فإن الأزمة لا تعني ببساطة انهيار الرأسمالية، ولا انتصار الاشتراكية في وول ستريت. لا تعني العودة إلى الماضي للتمسك بالنموذج الذي

ساد في دول المعسكر السوفييتي وتلك التي كانت تدور في فلكه، على ما يفكر طالبانيو اليسار والاشتراكية، وعلى ما تصرف الدعاة الجدد على الساحة الدينية، بطرحهم شعار: الإسلام هو الحل، بعد فشل المشروع القومي والبرنامج الاشتراكي. والنتيجة هي، كما نعلم، تفاقم الأزمات وتلاحق الكوارث. ومغزى الشاهد أنه لا يمكن العودة لتطبيق ما جرب وفشل، أو لاستعادة نماذج استهلكت منذ زمن بعيد.

ولكن الأزمة تفضح، في المقابل، أصولي الليبرالية الفالته من كل رقابة أو تنظيم أو معيار، على ما يفكر طالبانيو السوق المقدسة. وقد أحسن من سماهم كذلك.

هذا أصل إلى السبب الرابع الذي هو ذو طابع ثقافي وعقائدي. فالأزمة، منظوراً إليها على هذا المستوى، هي حصيلة نمط من التفكير والعمل والبناء قوامه الاحادية في النموذج والمعياري أو في الوجه والبعده... على ما تمارس الاحادية في مختلف المجالات.

إن الأزمة، عند من يحسن القراءة والتشخيص، تشير إلى أن النمو وفقاً لنموذج واحد، رأسمالي أو اشتراكي، ديني أو دنيوي، اوروبي أو آسيوي... قد أثبت فشله. مما يعني أن المعالجة تفتح أولاً على تعدد المدارس والمذاهب، من دون نفي للتجارب السابقة والنماذج الناجحة، ولكن من غير التعامل معها كقوالب مسبقة أو كمعايير نهائية. لأن أعمال الاصلاح والنمو والبناء، تجري بمنطق الخلق والابتكار، بقدر ما تتعدّد وتختلف باختلاف السياقات والبيئات والثقافات والمجتمعات. من هنا لا نموذج أو واحد أو وحيد يحتكر الحقيقة في أي مجال. هذا عند من يرى من منظور نسبي، تعددي، تركيبي، تطوري، بل كل نموذج يبقى قيد المناقشة والتجربة، على سبيل التعديل والتحسين أو التغيير وإعادة التركيب.

كذلك فإن المعالجة تعني على صعيد آخر، أن النمو ليس وحيد الجانب، وإنما تتعدد وجوهه ومستوياته بتعدد أبعاد الحياة البشرية. ولذا ليس هو مجرد تكديس للأموال. انه علاقة بالثروة أو السلطة، كما هو علاقة بالقيمة والمعرفة، أو بالحرية والكرامة، أو بالخير والنفعة العام الذي اصبح ذا طابع عالمي وكوكبي. ولذا فالنمو يتعلق الآن بجانب لعله الأهم، وهو ان لا يتم على حساب الطبيعة والكائنات الحية.

خلاصة القول: لن تصلح، بعد كل هذه الاخفاقات والانهيارات، صناعة الحياة أو إدارة العالم بمنطق أحادي لاهوتي أو أصولي شمولي. ولذا لن يكون القرن الواحد والعشرون دينياً، على ما بشرنا به مثقفون كبار ذوو عقل أحادي ايديولوجي، أو على ما يحلم به دعاة يزرعون الخراب والفساد في أرجاء العالم، وإنما سيكون متعدد الأنماط والنماذج أو المذاهب والمشارب... هذا ما يراه الفرنسي لوران جر فرو، مدير متحف الكائنات الحية الذي يدعو إلى العمل لبناء ثقافة جديدة هجينة، ذات توجه بيئي تعدي. ولا غرابة أن تصدر مثل هذه الرؤية أو الدعوة، ليس عن أصوليي العقائد والمذاهب، بل عمّن يتعاطى مع عالم الحياة بغناه وتعقيده وحراكه وأنواعه وطفراته، فضلاً عن عالم الإنسان الذي تتعدد خياراته وطرقه ومسالكه وفنونه وإبداعاته وفراداته بتعدد أنفس الخلائق واختلاف معاني الكائنات. ولعلّ هذا ما رمت إليه الأكاديمية السويدية، هذا العام (2008)، بمنحها الجائزة نوبل في الأدب للفرنسي لوكليزيو، المنفتح بسرده على مختلف النماذج الحضارية، قديمها الأقدم وحديثها الأحدث.

القسم الثاني

رهانات التحديث

من الديمقراطية الموسمية إلى الديمقراطية اليومية

المفارقة

هل الديمقراطية تمرّ في أزمة؟ أم أنها بالعكس تنمو وتتعرّز؟

من يرى إلى الأمور بعين مركّبة، يجد بأن الوضع ملتبس، بل في غاية التعقيد. ولذا فالجواب ليس واحداً. نحن نعلم أن هناك من يتحدث اليوم عن انتصار الديمقراطية، كما هو شأن المنظرين والعقائدين، والذين يتعاملون مع القضايا بلغة التبشير والترويج.

ولكن أهل الاختصاص والذين يتعاطون مع المسائل بعقل نقدي هادئ يرون غير ذلك. فمعظم الكتابات التي يهتم أصحابها بالفكر السياسي تشير إلى أن الديمقراطية ليست على ما يرام. من هنا تتراوح عناوين المؤلفات أو الدراسات بين مفردات الأزمة، أو المأزق، أو اللغم، أو الداء...

ولا غرابة أن يكون الوضع كذلك. فالسياق العالمي هو سياق الأزمة الشاملة التي تعصف وتضرب على غير صعيد، ومن غير مصدر، وفي غير مكان من العالم. وإلا كيف نفسر ما نحن فيه، في واقعا الكوني من الفوضى والاضطراب والإخفاق والعبث والجنون والإرهاب... كما تشهد على ذلك العضلات الأمنية، والبيئية، والمعيشية، والمالية، والسياسية... وكلها تترك أثرها وتداعياتها على الحقل السياسي. إذا شاء المرء أن لا يتعاطى مع النظام الديمقراطي بعقل فردوسي، كما يفعل دعاة، بالوسع القول، ليس هناك أصلاً عصور ذهبية للديموقراطية، لأن هذه ما انفكت تواجه التحديات والأزمات الطارئة أو البنوية، من الداخل والخارج.

فبالأمس القريب، أي في الحقبة السابقة على انهيار جدار برلين، كانت الديمقراطية تواجه الداء الأكبر: الأنظمة التوتاليتارية التي تشكلت في أوروبا، بعد دهر من الصراعات والتطاحنات القومية والطبقية والإيديولوجية.

وفي العالم العربي، الذي ورث عن الدول الاستعمارية، نظاماً ديمقراطياً طُبق بعض التطبيق، في ظل الحكومات الملكية والإقطاعية أو الأنظمة البورجوازية، نجد بأن الديمقراطية قد تعثرت، بل تراجعَت، عما كانت عليه في زمن الاستعمار، بسبب العقل الاستبدادي، أو الأنظمة الثورية، أو الحكومات الشعبوية، فضلاً عن العصبية الطائفية والبنى القبلية.

نصر خادع

لا شك أن الديمقراطية أحرزت تقدماً على أرضها، بعد انتصار الحلفاء على تحالف النازية والفاشية. إذ عمدت الأنظمة الديمقراطية إلى إجراء إصلاحات، ولو طفيفة، على أطرها وآلياتها، وظلت تقاوم حليفها في النصر، الاتحاد السوفياتي، أي الوجه الآخر للثالث التوتاليتاري، حتى انهياره والانتصار عليه. وقد تراقق هذا الانهيار مع انهيار بعض الديكتاتوريات في أوروبا الغربية، كما في إسبانيا والبرتغال، أو في اليونان. وقد عدّ ذلك نصراً للديمقراطية على عدوها، التوتاليتاري أو الديكتاتوري.

من هنا سجلت الديمقراطية ازدهاراً في السنوات الأخيرة، سواء من حيث الخطاب والبيانات أو من حيث الملتقيات والمؤتمرات أو من حيث الوعود والآمال. الأمر الذي جعل أنبياءها ودُعائها يتحدثون عن نصرها النهائي، كما بشرنا يومئذٍ فوكوياما.

تحديات جديدة

غير أنه بعد عقدين من انهيار العدو التوليتاري، نجد بأن الديمقراطية تواجه تحديات جديدة، سواء من جهة المنظمات الإرهابية، أو من جهة الدول المارقة أو الخارجة على الإجماع الدولي، أو التي هي في صراع مع الدول الديمقراطية الغربية. فالحرب على الإرهاب أفضت إلى تفاقمه وانتشاره في هذا العصر المعولم. وسقوط الديكتاتورية العراقية، لم يسجل نصراً للديمقراطية، بل حول العراق إلى بركة دماء، وأظهر عجز القوة العظمى التي تتورط وتتخبط في إدارتها للشأن الكوكبي وقضاياها.

هذا من جهة الخارج. أما على صعيد الداخل فإن البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية تواجه تحديات وانتهاكات من كل نوع: فثالوث الحرية والإخاء والمساواة، الذي جسد قيم الحداثة السياسية منذ أكثر من قرنين، إنما ينتهك باستمرار من جانب ثالوث الليبرالية والتنمية والعدالة، الذي يولد البطالة والفقر أو الفساد والنهب أو الإقصاء والتهميش، فضلاً عن التلوث في ما يخص البيئة. واليوم تواجه الديمقراطية عوائق وعراقيل من كل نوع: الأحادية التي تمارسها الدولة العظمى من حيث تدخلها على الساحة الكونية، صدام الحضارات، طغيان النزعة الفردية، ظاهرة مقاطعة الانتخابات، التفاوت المريع بين جنة الأغنياء وجحيم الفقراء، تحويل المواطن من كائن سياسي إلى مجرد مستهلك أو مستثمر أو مودع... وسواها من المشكلات التي تجعل من الكلام على انتصار الديمقراطية ضرباً من السذاجة أو التعمية.

الإرهاب والمال

هل أبالغ في التوصيف والتشخيص. لتتوقف عند مسألتين:
الأولى هي الأمن المتدهور. وها هي مدننا شاهدة على ذلك، إذ هي من فرط الإجراءات الأمنية المشددة، تكاد تشبه الثكنات العسكرية المسيّجة بالأشرطة والحواجز والبوابات الإلكترونية. هذه حال مقرّات الرؤساء والزعماء والقادة والسفراء، بل هذه هي أيضاً حال المؤسسات الاقتصادية والسياحية. تجاه مثل هذا التدهور الأمني يتساءل المرء: ماذا تُجدي كل الثروات أو الشعارات المرفوعة سواء تعلّق الأمر بالعقل والاستنارة والحرية والديموقراطية أو بالله والإسلام والمسيحية والعروبة والمقاومة!؟

الثانية تتعلق بالأزمة المالية البنكية التي تخيم بأشباحها على العالم الرأسمالي والليبرالي، على نحو يذكر بالأزمة الاقتصادية العالمية الشهيرة لعام 1929. فالكازينو النظري والافتراضي، كما يسمّونه، ينهار أمام الأعين، إما بسبب جهل الفاعلين أو المساهمين للتعقيدات البالغة للعمليات البنكية، أو بسبب قبض أموال غير مقبولة، أو بسبب الاختلاس وانتهاك الأنظمة المالية، فضلاً عن الجشع لتحقيق أرباح سريعة ومضاعفة...

أياً يكن فأنا لست خبيراً مالياً، ولذا بوسعي أن أفسّر الأزمة من خلال الواقع الكوني الافتراضي الذي ننخرط فيه، والذي هو واقع متسارع وفائق. والزمن المتسارع يعني استنفاد الإجراءات والوسائل قبل أن تؤتي ثمارها على الأرض وفي الميدان. وأما الواقع الفائق بأدواته وتقنياته، فإنه يعني غياب العالم تحت علاماته ورموزه العابرة للحدود والقارات عبر الشاشات والقنوات، الأمر الذي يغلب الإنتاج الناعم على الإنتاج الثقيل، لكي يخلق المجال لممارسة ضرب من التجارة الإلكترونية المضاعفة لتحقيق أرباح هائلة من غير ما جهد.

ولا غرابة. فالمجتمعات البشرية ليست فراديس للحرية والمساواة والعدالة، كما نظن وتوهم، وإنما هي تنتج دوماً قوانين مضادة، بقدر ما تولد ما يؤدي إلى انتهاك القواعد والمبادئ، أو إلى استهلاك النماذج والوسائل. فمقابل المساواة المجردة هناك التفاوت والإقصاء، ومقابل التنمية هناك النهب والهدر، ومقابل حرية التعبير هناك آليات الحجب والتلاعب والتضليل، ومقابل حرية السوق هناك عولمة الإرهاب...

الوضع الملتبس

باختصار إذا كانت الحكومات الديكتاتورية والعصبيات القبلية أو الطائفية هي ما يقوض عندنا فكرة المواطنة أو يلغم المؤسسة الديمقراطية، بإفراغها من مضمونها أو بتحويلها إلى نظام استبدادي أو إلى جهاز مخبراتي، فإن ما يلغم الديمقراطية على أرضها، وحيث مصدرها في البلدان الغربية، هو الشركة، والمصرف، والقناة، والتجارة الحرة المنفلتة من كل قيد، والإرهاب الذي يتفاقم وينتشر على المستوى الكوني لكي يتهدد أمن الجميع.

فنحن نعلم أن هناك شركات عابرة أو قنوات ناجحة باتت اليوم أقوى من الحكومات والبرلمانات، مما يجعلها تلتف على المؤسسة الديمقراطية أو تعمل على تجاوزها وعلى حسابها.

هذه الأزمة المركبة بوجوهها المتعددة وأعراضها المشتركة، إنما تعني أولاً أن السياق العالمي لا يكفي لتفسيرها، كما تعني من جهة أخرى، أن أسباب وعوامل التأزم، إنما تتصل بطبيعة الديمقراطية، كما تتصل بأطرها وآلياتها، أي بالفكرة

والممارسة معاً. فمشكلة كل شيء، إنما تكمن في مفهومه وفي نمط استعماله، كما يقول الفلاسفة.

والنظر إلى المسألة من هذه الزاوية يبيّن أن فكرة الديمقراطية، إنما تبني على الالتباس والمفارقة، بقدر ما هي تحاول الجمع بين المتعارضات التي تسير باتجاهات متضاربة أو متعاكسة: الحرية والمساواة، الأمن والحقوق، المنفعة والقيمة، السلطة والاستقلالية، النمو والتفاوت، المحلي والكوكبي، الحقوق الفردية والمشاريع الجمعية...

نحو ديمقراطية فعّالة

هذه الثنائيات تعمل على الدوام كألغام أو كشياطين لكي تصنع الأزمات كما تتجسد في التلاعبات والالتفافات والانتهاكات للقوانين والأطر الديمقراطية. من هنا ما عاد يُجدي أن تُمارس الديمقراطية بنفس العدة القديمة أو السائدة التي تتعامل مع المشكلات بعقل لاهوتي ديني، أو بمنزع طهراني أو خلاصي، أو حتى على صعيدها المجرد والقانوني.

فالممكن الآن في ضوء التحولات والانعطافات، وعلى وقع الإخفاقات والانهيارات، إعادة الاشتغال على فكرة الديمقراطية، تحليلاً وتركيباً، وتجاوزاً، من أجل فتح آفاق جديدة للعمل السياسي على غير نمط ومن غير وجه:

1. تحطّي ثنائية الناخب والنائب التي استهلكت وباتت قليلة الفاعلية، بالتعامل مع الفرد ليس بوصفه مجرد مؤمن أو مواطن، بل كمختص ومنتج وفاعل يفعل ويؤثر في حقل عمله وبيئته ومحيطه وعالمه، بقدر ما يستثمر طاقته الذهنية ويشغل قواه العقلية. هذا إمكان فتح يتيح اليوم عصر العولمة والعولمة واقتصاد المعرفة.

2. تجاوز الديمقراطية الشكلية لجمهورية المساواة المجردة أمام القانون، عبر توسيع أطر وآليات التعبير والمشاركة، ومضاعفة إمكانات المحاسبة والرقابة، وذلك بتحويل الفضاء المجتمعي إلى ورشة دائمة وحيّة من الحوار والمباحثة والمناقشة والمبادلة، على مختلف المستويات، وفي مختلف دوائر المجتمع وحقوقه وقطاعاته وقنواته. وهذا ما يتيح الآن عصر الشبكة والقناة. إذ لم تعد أعمال المحاسبة

والرقابة تنتظر صندوق الاقتراع، بل باتت عملاً يومياً يمكن أن يمارس عبر الصحافة، وفي وسائل الإعلام، أو عبر الندوة التي باتت هي الأخرى نشاطاً متواصلًا. بذلك يتحول المجتمع إلى مساحة تداولية من التأثيرات المتبادلة والتفاعلات البنّاءة التي تنتقل معها من الديمقراطية المركزية، النخبوية، والموسمية، إلى ديمقراطية هي يومية وأفقية، بقدر ما هي ميدانية وتشاركية...

3. كسر عقلية النموذج والقالب، فلا وجود لنموذج واحد أو وحيد للعمل الديمقراطي، ولا في أي مجال كان، فالنماذج التي تتخذى، هي عند من يدرسها ويفيد منها، مجرد محفزات أو مواد من أجل بناء نموذج جديد في سياق مغاير. بذلك تنتقل من الديمقراطية المنمّطة إلى ديمقراطية منفتحة، بقدر ما هي متحرّكة ومتطوّرة.

4. التحرر من وهم الربط الميكانيكي بين الديمقراطية والتنمية. فالتلازم بينهما ليس حتمياً. لأن للتنمية منطقتها الذي هو زيادة الإنتاج ومضاعفة الموارد، في حين للديمقراطية منطقتها الذي هو حماية الحقوق وضمان الحريات. ثمّة دول ديمقراطية عريقة، كفرنسا، تخلفت في مجال التنمية، بعد استهلاك نموذجها وتقاوعسها عن السعي إلى تجديده. وبالعكس: ثمّة دول مركزية، كالصين، تنجح في برامج التنمية، وهي لا تعد دولة ديمقراطية.

الأجدى النظر إلى المسألة بعقل مركب: فالتنمية لا تفضي بالضرورة إلى العدالة الاجتماعية، ولكنها قد تخلق فرصاً لتحقيقها. تماماً كما أن إطلاق حريات التعبير، قد يساعد في خلق فرص للتنمية، بقدر ما يطلق القوى الحية للمجتمع.

5. الانفتاح على الخارج، عبر المؤسسات الإقليمية والهيئات الدولية، السلمية والمدنية، التي تهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان ودعم الحريات الديمقراطية. فلا مجال بعد للعزلة في عصر تشابك المصائر والمصالح، وعولمة الحروب والهويات. من هنا بات التدخل من الخارج في شأن الداخل حقاً مشروعاً.

بذلك تنفتح آفاق جديدة أمام الفكر السياسي في ميادين الممارسة، أفقياً وعمودياً، داخلياً وخارجياً، مما يتيح للديمقراطية أن تغتني وتتجدّد أو تتعزّز، سواء بالانفتاح على الفضاء الاجتماعي بكل قواه وفاعلياته وهيئاته الأهلية والمدنية والسياسية؛ أو بالانفتاح على الخارج عبر المشاركة في المناقشات العالمية في الهيئات

والمؤسسات الإقليمية والدولية. بذلك يفتح المجال للتحول نحو ديمقراطية جديدة، أكثر فاعلية وديناميكية، نوعية، تجريبية، علمية.

الديموقراطية هي سيرورتها الحيّة والخلاقة

خلاصة القول: إن العالم لم يعد كما كان عليه بمفاهيمه ومعايير ومؤسساته ومحركاته وخريطته واللاعبين على مسرحه، بل إن كل شيء يتغير بما في ذلك الإنسان والطبيعة والأرض. وهذا شأن الديمقراطية التي تتغير فكراً وممارسة، سيما على وقع الأزمات المتلاحقة، أو في مواجهة التحديات والتحويلات الخارجية والداخلية، الطارئة والبنوية. الأمر الذي يحملنا على تغيير المفاهيم والأساليب، سواء في المقاربة والتشخيص أو في المعالجة والتدبير، بقدر ما يحملنا على تخفيف الادعاءات الطوباوية والتخلي عن المزاعم المثالية، المتعلقة بمفاعيل النظام الديمقراطي.

لا نتوقع، إذن، الفردوس، خاصة في هذا العصر. فلا توجد فراديس على هذه الأرض. حلّ ما يمكن الوصول إليه، هو بناء تسويات واتفاقات هي مساومات ومصالحات.

لا نتظرن حلاً قسوى، كي لا نصدم ونفجع بالواقع. من هنا فإن الديمقراطية تبقى دوماً رهناً لما نفكر فيه ونصنعه، بمعنى أنها صيرورة مفهومها على مستوى الفكر، بقدر ما هي ثمرة التجارب الفذة والغنية، على أرض الواقع البشري الملغم دوماً بالأهواء والمطامع أو بالجهل والنسيان أو بالخدع والأوهام.

لا شك أن الديمقراطية التمثيلية، ديمقراطية الاختراع والبرلمان، هي مكسب نتمسك به ونبني عليه، ولكنها لم تعد تكفي، بل باتت خادعة وعاجزة في مواجهة ما نشهده من تحولات أو تجاه قوة الشركات والقنوات والفاعلين الجدد على المسرح من رجال مال وأعمال وإعلام ونجوم من كل صنف ونمط. وإها لفرصة سانحة، أمام العرب، لكي ينخرطوا في المناقشة العالمية، للمساهمة البناءة والثمرة في تطوير مفهوم الديمقراطية وفتح إمكانات جديدة أمام العمل الديمقراطي.

المراجع

1. بيار روزانفالون، العالمية الديمقراطية، تاريخها ومشكلاتها، مجلة اسبري (Esprit)، عدد كانون الثاني، 2008.
2. روبرت رايبخ، الديمقراطية وداء الرأسمالية الفائقة، حوار أجراه معه اكزافييه دي لافيغا، في مجلة "العلوم الإنسانية"، العدد 191، آذار، 2008.
3. كاترين هلبان، هل الديمقراطية في أزمة؟ مجلة "العلوم الإنسانية"، العدد 192، نيسان، 2008.
4. مارسيل غوشيه وبيار مانيه، معاودة التفكير في الديمقراطية، حوار أجراه معهما بيار سيمون ناحوم، في مجلة "Le Magazine Littéraire"، العدد 472، شباط، 2008.
5. لجنة تحرير النموّ في فرنسا، كتاب مشترك برئاسة جاك أتالي.
6. علي حرب، تواطؤ الأضداد، الإصلاح والتجديد، المصدر السابق.

الاجتهاد والنقد رهانات التحديث (1)

سؤال التحديث

ماذا يعني أن نجتمع هنا للتداول في رهانات التحديث في العالم العربي؟

قراءتي للعنوان تقول بأن هناك أزمة، إن لم نقل كارثة. ولا حاجة إلى الأدلة، فإن بلداناً كانت تشبه البلدان العربية في أوضاعها المتخلفة أو تقف وراءها، فإذا بها تتطور وتتقدم لكي تصبح أماناً. من هنا لم يعد السؤال سؤال عصر النهضة: لماذا تقدم الغربيون وتأخر المسلمون؟ فهناك شوقيون وآسيويون بل مسلمون يتقدمون، سوى العرب الذين يتعثرون، باستثناء دول الخليج، بل إن بعض البلدان العربية يسجل تراجعاً مريعاً أو مرعباً في غير مجال وخاصة في مجال الأمن.

وأنا أت من بلد كانوا يسمونه سويسرا الشرق، ومن مدينة سمّوها عروس المدن أو ست الدنيا، فإذا بها تكاد تتحول إلى ثكنة مسيحة بالاشربة الصفراء والحواجز الاسمنتية والمربعات الأمنية، ومن وراء ذلك الحواجز الرمزية المنصوبة في العقول المفخخة والنفوس المتوترة أو الموبوءة، كما تعبّر عن ذلك الخطب النارية التي تحكم حكماً مبرماً بالاعدام على الآخر، لكي نخمد الفتن المذهبية والحروب الأهلية. وهذه هي الحال في غير بلد عربيّ تلغمه النوايا العدوانية والأحلام المخنونة والدعوات المستحيلة والاستراتيجيات القتالة، بقدر ما تتحكم به الوحداية وإرادة التأله، لانتاج كل هذا التمزق والتدهور والتوحش.

ولذا كثيراً ما أسأل وأتساءل: ماذا تجدي العناوين المرفوعة، سواء حول الله والإسلام والمسيحية والعروبة والمقاومة، أو حول الإنسان والعقل والحرية والسيادة

(1) نص مداخلة كانت مشاركتي في ندوة "الاجتهاد ورهانات التحديث، المكتبة الوطنية الجزائرية، 26 شباط 2008.

والوطنية، إذا كان الصراع عليها سوف يولد كل هذه المآزق والكماثن أو المآسي والكوارث؟

في أيّ حال اذا كان ثمة أزمة، فإنها تتجسم في خلل أو عطل يعرقل مشاريع التحديث العربية بقدر ما يشلّ الطاقات الحيّة على الخلق والابتكار، وبقدر ما يعيق سيرورة التحرر والتغير، لكي يمنع المجتمعات العربية أن تحقق أو تنجز ما به تصنع نفسها وتشارك في صناعة الحياة المعاصرة، مما هو مفيد أو ناجح أو قيم من نماذج التنمية أو أساليب الحكم أو صيغ التواصل والتبادل.

مكمن الخلل

أين الخلل إذن؟

لست مع التفسير الاحادي. ولكني أدخل على المشكلة من حقل اختصاصي، كعامل في فرع معرفي، لأقول بأن المشكلة تكمن في المفاهيم بالدرجة الأولى، كما هو مقتضى الصناعة الفلسفية. فالمجتمعات العربية تملك تراثاً غنياً كما تملك ثروات هائلة. ولذا فهي لا تحتاج إلى المساعدات من الخارج. ثمة فيض في المعطيات، مقابل نقص مربع في الأفكار الخصبة والخلاقة.

من هذا المدخل أرى أن العطل إنما يتجسّم في الختم على العقول، وفي عبادة النماذج والأصول.

أولاً لدى ديناصورات التراث الذين وقعوا فريسة داء الاصطفاء الذي يجعلنا نعتقد بأن الله قد اختارنا لنبلغ العالم آخر رسائله ومقرراته، وبأننا خير أمة أخرجت للناس، وبأن شريعتنا تنطوي على أجوبة وحلول لكل أسئلة العصر ومشكلات الواقع، أي بأننا نمتلك وحدنا مفاتيح الحقيقة والهداية والسعادة، فإذا بنا نعود القهقري لكي نقف على الهامش وفي المؤخرة.

وهذا الداء قد استحكّم اليوم، لدى الأصوليين الجهاديين، واصحاب شعار الإسلام هو الحل، من خلال مشاريع الحاكمية الالهية أو الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه، أو المحاكم الإسلامية كما سمى الجهاديون الصوماليون دولتهم. انها النرجسية الدينية القاتلة والمدمّرة، كما تترجم حروباً اهلية وإرهاباً نصدره إلى العالم.

والوجه الآخر لداء النرجسية الدينية هو العسكرية الإيديولوجية كما يتجسّم ذلك لدى عجزه الحداثّة، والآخرى القول لدى أطفالها الذين تعلقوا بموجات الحداثّة الأولى وبعناوينها ونماذجها، بصورة تقليدية، طفولية، دغمائية، إذ أن أكثر الحداثيين قد اشتغلوا كشرطة لحراسة الأفكار وتحويلها إلى اصنام نظرية وأقانيم مقدّسة، على ما تعاملوا مع مفردات العقلانية والاستنارة والعلمانية والحرية. ولذا نراهم يتخيلون أن مستقبل العرب سوف يكون كماضي أوروبا منذ ثلاثة قرون، فيما كلّ شيء يخضع اليوم للتحوّل والتغيّر. فالعالم يتغيّر بمفاهيمه وقيمه ونظمه، كما يتغيّر المجتمع والثقافة والحداثّة، بل الإنسان والطبيعة نفسها.

هذا التمرس وراء الشعارات هو ما جعل الحداثي يعجز عن التجديد، لكي يتحوّل إلى مجرد مروج ومبشّر يكرر المقولات بصورة مختزلة، فقيرة أو عقيمة، فيمارس بذلك حداثّة أصولية هي الوجه الآخر للأصولية التراثية. والحصيلة هي الفوضى والممارسات المعتمة والأنظمة الاستبدادية واستحكام العصبية الطائفية والعرقية التي تقوض فكرة المواطنة وتدمر الدول ومؤسساتها.

الفاعلون الجدد

هل يعني ذلك أن العالم العربي هو خارج فلك التحديث؟ بالعكس. إن الفاعلين في المجتمعات العربية، في حقول اختصاصهم وقطاعاتهم الانتاجية، إنّما ينخرطون، منذ عصر النهضة، في تحديث الحياة، من غير ادعاء أو تنظير أو إعلان. وهذا ما يفعله، الآن، رجال المال والاعمال والاعلام وأصحاب المصارف والشركات والقنوات، أو نجوم الفن والغناء والكرة. وهذا ما يفعله أيضاً فنانون وشعراء وروائيون ومعماريون لا يهتمون كثيراً بالتنظير والتأصيل. وإذا كان هناك أزمة، أو عراقيل، فإنّها تتجسد لدى دعاة الحداثّة واصحاب مشاريع التنوير والتحديث والتغيير الذين هم مصدر هذه الأزمة وعرض من أعراضها.

من هنا نجد اليوم أناساً ليسوا من ذوي الالقب الفكرية الضخمة، قد تعاطوا مع أفكارهم في مهنتهم، بصورة حيّة ومتجددة، خلاقة ومثمرة، فعالة وراهنّة، في حين نجد المفكرين والمنظرين واصحاب المشاريع وحملة الشعارات لم يتعاملوا مع أفكارهم من حيث قدرتها التداولية على خلق مساحات للتواصل والتداول

والتبادل، ولا من حيث طاقتها على الخلق والابتكار والتحديد والتغيير على سبيل التقدم. وإنما تعاملوا معها بمنطق أصولي، تراجعي، نكوصي، لكي نخصد ما نخصده من الإخفاقات والتراجعات والانهيارات.

التحديث لا يصنعه دعاة الحداثة

وتلك هي المفارقة الفاضحة بوجوهها المتعددة:

الوجه الأول أن المثقف الذي تصرف كفاعل تاريخي وحامل لواء التغيير والتقدم والحرية والابداع، قد أصبح على هامش الفعل التاريخي، قياساً على الفاعلين الجدد على المسرح الكوني، بل هو بات محافظاً يخشى المتغيرات، بعد أن كان ثورياً أو ليبرالياً أو إصلاحياً أو تقديمياً. من هنا فهو يدافع عن مصالح جماهير تنقلب ضده، أو يدعي تمثيل مجتمع لا يهتم بما يقوله بقدر ما صار هو على هامشه. الوجه الثاني أن أعمال التحديث وبرامج التنمية قد نجحت حيث لم يكن يُنتظر. هذا ما حصل في غير مكان، في سنغافورة أو الصين أو ماليزيا. وهذا ما يحصل الآن في تركيا. مقابل ذلك فشلت برامج التحديث أو تعثرت حيث كان ينبغي أن توثي ثمارها، أي على يد دعاة بالذات، من أصحاب المشاريع اليسارية والقومية والإسلامية. ولا أراني أبالغ أو أتعسف. فالشعارات والمشاريع أفضت جميعها إلى الفشل في البلدان التي حكمها صاحب شعار قومي أو يساري أو إسلامي. وهذا ما جعلني أقول أخشى على ماليزيا عندما استُقدم بعض المفكرين العرب للتدريس في جامعتها.

والوجه الثالث أن المثقف الحداثي، قد انتهى إلى الانقلاب على مشاريعه، لكي يتبنى مشاريع قد دعا أصلاً للخروج عليها، أو يدعم أنظمة لا تعمل الا على نفيه أو نفي من هم على شاكلته. من هنا نجد اليوم تحالف اليساري والقومي والإسلامي تحت راية الفقيه الذي يقوم مشروعه على استبعاد أو استئصال الحداثيين. ويا لها من آخرة انتهى إليها المثقف العقلاني والتنويري والعلماني.

بالطبع هم يتذرعون أو يهولون بأنهم يؤيدون قوى الممانعة، في مواجهة ما يسمونه الغزو والهيمنة تحت عناوين الغربية أو العولمة أو الأمركة. وهنا المفارقة العظمى، ذلك أن أنظمة الممانعة في معظم البلدان العربية والإسلامية، ومن وراءها

المجتمعات والثقافة، لا تُحسن سوى تدمير مصادر القوة والمنعة لدى شعوبها، إذ هي تخشى من مظاهره صغيرة أو من بيان يُصدره مثقفون، أو من نقد يوجهه مفكرٌ للدين ورجاله، أو هي تعطل القوانين وتصادر حريات التفكير والتعبير والتنظيم. فكيف إذاً تكون قوى ممانعة!!

أما الوجه الأخير للمفارقة، فإنه بالرغم من كل هذا الإخفاق، ما زال دعاة التحديث يمارسون الوصاية على الشأن العام، بدليل أننا في ندواتنا ولقاءاتنا الفكرية التي نتدارس فيها قضايا التحديث، إنما نستبعد القطاعات الأخرى الفاعلة بصورة مثمرة وراهنه، أي نستبعد من هم أكثر حداثة منا على أرض الواقع.

مختصر القول: إن مشكلة الحدائثي هي أن كل ما حسبه الحل هو المشكلة. لقد ادعى بأنه طليعة المجتمع فإذا به يصبح على هامشه، وبأنه يملك الوعي والمعرفة بقوانين الواقع والتاريخ فإذا به يشهد على جهله المركّب بنفسه وبالواقع والعالم، واخيراً فهو قدّم نفسه بوصفه يجسّد قيم الحقيقة والحرية والعدالة، لكنه لا يُحسن سوى انتهاكها على أرض الواقع.

هل أبالغ؟

لنتأمل مصائر الأفكار التي رفعناها أو حملناها. لنتأمل مآل الاجتهاد الذي نتباهى به، أو الحدائثي التي عبدناها، أو الحرية التي عشقناها.

من الاجتهاد إلى الشعوذة

من المعلوم أن كلمة "الاجتهاد" مشتقة من الجهد وهو الطاقة والوسع أو الجِدّ والمشقة لبلوغ الغاية في الأمر. ثم تحوّل الاجتهاد، على وزن افتعال، إلى مصطلح لكى يعنى بذل الوسع أو استفراغ الجهد في المسائل التي ينظر فيها الحاكم لردّ القضايا إلى الكتاب والسنة. ذلك أنه لا اجتهاد مع وجود النص.

من هنا غلبت التسمية في مجال الفقه بنوع خاص، بمعنى أن لقب المجتهد أُطلق على الفقيه أكثر مما أُطلق على المحدّث أو المتكلم أو الفيلسوف... هذا بالمعنى الحصري للكلمة. ولكن الاجتهاد، بالمعنى الأوسع، لم يقتصر على الفقه، وإنما شكّل، في فضاء حضاري محوره القراءة في نص الوحي، استراتيجية فكرية كاملة لصنع الإمكان واشتقاقه، عبر أعمال العقل وممارسة حيوية الفكر.

فكان الاجتهاد أداة للنظر، أو منهجاً للدرس، أو باباً للمعرفة، سواء في تطبيق الاحكام على النصوص، أو في استنباطها مما هو غير منصوص عليه، أو في تأويل النصوص التي هي مدار اختلاف واشتباه، أو حتى في مغامرات العقل وفتوحاته. ثم انتهى الأمر، فأغلقت ابواب الاجتهاد مع انغلاق العقول ومصادرة حرية التفكير وهمود الديناميكية الوجودية والاندفاعية الخلاقة التي خرج معها العرب من هامشيتهم، ليتصدروا واجهة العمل الحضاري والانتاج العلمي لقرون طوال. ولم يقف الأمر عند ذلك. بل ثمة نكوص وعودة إلى الوراء. فبدلاً من أن نجد ونجتهد، لمواجهة تحديات الحضارة الحديثة، لتجديد العلوم التي تمحورت حول نص الوحي، بإنتاج معارف حول الواقع والعالم أو حول النصوص والأصول، ترانا اليوم نُطلق الفتاوى التي تشوه سمعتنا في العالم، كفتوى الباروكة أو التبرك بشر بول النبي أو رضاعة الكبير؛ كما ترانا ومن غير حياء خُلقي أو تقى فكري نسطو على المعارف التي ينتجها العلماء بعقولهم وتجاربهم لنسبتها إلى القرآن، كما يفعل الدعاة الجدد الذين يمارسون ضروب الشعوذة الفكرية في تفاسيرهم "العلمية" للنص القرآني. فيا لخجلنا من الشافعي والجرجاني والخورزمي.

وهكذا فنحن ما أكثر ما نتحدث عن الإجتهد المفتوح، ولكن من غير ثمرة، إذ لم نجد بعد لا في الحقول أو المناهج، ولا في المذاهب أو المقاصد. وتلك هي مفاعيل النرجسية الدينية القاتلة: أن يتحوّل العالم إلى مدعٍ والمفسر إلى مشعوذ والفتوى إلى فضيحة والدعوة إلى إرهاب، مما يجعلنا نمارس هويتنا بصورة فقيرة، بائسة، متحجرة، عدوانية، كاريكاتورية، لكي نشوه سمعتنا في العالم ثم نتهمه بذلك.

ديناميكية جديدة

غير أنه، فيما كان الفضاء الفكري ينغلق في العالم الإسلامي، مع ابن خلدون كعالم في المجتمع والتاريخ والحضارة جملة، أو مع صدر الدين الشيرازي آخر الفلاسفة الكبار بعد قرون من الازدهار الفكري، كانت البشرية في مكان آخر، كنا نحسب أهلنا وراعنا، أو نستبعدهم من فلك الحقيقة والإيمان والخير والفضيلة والإنسانية، تخرج من عالم العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، لكي تستأنف

ورشة العمل الحضاري. وكان أن انبجس فضاء فكري جديد ومختلف، حيث الشعار هو الإنسان والعقل والقانون والدولة والجمهورية والمواطن والفرد المستقل، قبل الله والنص والعقيدة والطائفة والفتوى والولاء أو الامتثال... وقد تجسد ذلك في ديناميكية وجودية شاملة بمختلف محطاتها ومواجهتها وثوراتها العقلية والتقنية والصناعية والسياسية والاجتماعية... هذا ما حصل بدءاً من عصر النهضة، ثم العصر الكلاسيكي، ثم عصر الانوار، ثم عصر التقدم، وصولاً إلى عصر الثورات وحركات التحرر الوطني والسياسي في القرن العشرين.

واليوم تنخرط البشرية في موجة حضارية جديدة، مع الدخول في عصر الزمن الآني والمعلومة الرقمية والواقع الافتراضي والقوة الناعمة، حيث يتشكل واقع كوني متسارع في حركته وإيقاعه، متداخل في امكنته ودوله، فائق في ادواته ووسائله، معقد في مشكلاته ومعضلاته، مأزوم في معناه وقيمه، مهدد في أمنه وسلامه؛ كما يشهد على ذلك التشابك في المصالح والمصائر على الساحة الكونية، وكما يجتدم الصدام على المسرح بين المشاريع الامبريالية والدول العظمى من جهة، وبين القوى الأصولية والمنظمات الإرهابية من جهة أخرى.

الاستراتيجية النقدية

وإذا كان الاجتهاد، شكل الطريق الملكي في الحضارة الإسلامية، بحثاً عن المعنى، أو دركاً للحقيقة، أو بناء للحكم، أو انتاجاً للمعرفة، فإن النقد، بمعناه الحديث والأحدث، شكّل الاستراتيجية الفكرية والطريق الملكي في الفضاء الحضاري الحديث، كإشتغال دائم على معطيات الوجود ووقائع الحياة، بالدرس والتحليل أو بالتشريح والتفكيك، على سبيل التخطي والتجاوز، أو التركيب وإعادة البناء، وذلك بإقتحام مناطق جديدة لنشاط الفكر وميادين العمل، بالطبع في ضوء المغامرات الكبرى والتجارب الفذة والكشوفات الجديدة والمنعطفات التاريخية والقفزات الحضارية والثورات الجذرية أو البنوية في مختلف مجالات الحياة وقطاعات الوجود.

هذه الاستراتيجية النقدية التي تستوعب منجز الاجتهاد، ولا تلغيه، تجلت في مختلف المحطات، من المجدية غاليلو إلى دهرية فولتير، ومن الشك الديكارتي إلى النقد

الكنطسي، ومن جدلية هيغل إلى مادية ماركس، ومن حفريات نيتشه إلى تفكيكات هيدغر، وصولاً إلى حفريات فوكو وتفكيكات دريدا. ولا أنسى آخر الدهريين، من كادحي العقل وشغيلة النقد، في مواجهة الشعوذة الدينية، صاحب كتاب "الله خدعة ووهم"، دانيال دنت الذي يقارع الآن أصحاب نظرية التصميم الذكي من المحافظين الجدد، في صراع الفريقين حول الأحقية بين نظرية التطور وعقيدة الخلق. وفي ما يعني، أشير إلى النقلة النوعية من "نقد العقل" إلى "نقد النص"، في ضوء الطفرات المعرفية في ميادين اللغة والاناسة والتحليل النفسي والنقد الأدبي وأثرية المعرفة وعلم الكتابة ومنطق الحس وفلسفة الاختلاف... الأمر الذي أدى إلى تفكيك الترسنة المنطقية المصنوعة بمفردات الكلبي والضروري والاحادي والمتعالي والماهوي... وإلى وضع مختلف شعارات الحدائة موضع المساءلة والمراجعة، وعلى نحو أفضى إلى تغيير علاقتنا بمفردات وجودنا، بالحقيقة والعقل والنص، كما بالهوية والمعنى والعالم...

الأزمة الكونية

وهذا النقد ليس مجرد ترف أو عرض، وإنما هو تشخيص لأعراض الحدائة وأزمة المجتمعات المعاصرة التي تنوء بقضاياها ومشكلاتها، في غير مجال ومن غير مصدر، كما تشهد العضلات البيئية والصحية والمعيشية وخاصة الأمنية. نحن ازاء أزمة كونية شاملة، تطال اشكال المصادقية والمشروعية المعرفية والخلقية والسياسية، كما تطال سلم القيم ومعايير الحقيقة، بقدر ما تدخل البشرية في مجتمع المخاطرة وعصر الكارثة مع علوم الذرة والجينة والجرثومة والمعلومة. وهذه الأزمة تتجلى بالدرجة الأولى في فقدان الإنسان السيادة⁽¹⁾ على نفسه وعلى الأشياء، وفي عجزه المتزايد عن القبض والتيقن والتحكم. هذا ما يجعل مصنوعات الإنسان من المنظومات والأنساق تفلت من سيطرته، كما يجعل الادوات والوسائل تستنفذ قبل أن تؤتي ثمارها، بقدر ما يجعل الحلول تولد مشكلات أعقد وأخطر.

(1) راجع بخصوص أعراض الأزمة كتابي: تواطؤ الأضداد، الإنسان إلى أين؟، مصدر سابق.

وهذا أيضاً ما يجعل المآلات بعكس الإدعاءات، بقدر ما يجعل الدعاة واصحاب المشاريع يرتدون على أفكارهم أو ينتهكون ما يدعون إليه أو يصنعون مآزقهم لكي تصدمهم الأحداث وتنتقم منهم الوقائع.

وأخيراً هذا ما يفسر كيف أن الإنسان اليوم لا يحسن سوى تصفية قضاياه للستواطو مع مَنْ يدعي محاربتهم. وتلك هي نتيجة ممارسة الوحداية وإرادة التآله والتعلق بالأشياء حتى أضدادها: أن يتواطأ الضد مع ضده على صناعة الخراب، بقدر ما يُمسي صنيعه عدوه أو وجهاً من وجوهه.

وكل ذلك يشهد على فشل الإنسان وخسرانه وعجزه تجاه مطالبه وعناوينه وقضاياه التي لا يحسن سوى نقضها أو انتهاكها على أرض المعاشات. ولعل هذا شأن الإنسان الذي يفاجيء نفسه دوماً، سواء بالوجه الإيجابي والبناء كما تشهد له مآثره الحضارية والتقنية التي أوصلته إلى المريخ، أو بوجه السلبي والمدمر كما تشهد عليه غازاته السامة ونفاياته الملوثة وغنقه الوحشي الأعمى والفاحش.

وإلا كيف تفسر كل هذه المساوئ والمخاطر والكوارث...؟ كيف نخصد اليوم كل هذه البربرية؟ إنها الثمرة السيئة والمدمرة لنماذجنا الإنسانية وأنساقنا الثقافية ومعايرنا الخلقية.

لنعترف بالوقائع والمتغيرات، كي نعرف كيف نشخص ونعالج، بدلاً من أن نصدم أو نفجع. لم تعد الحداثة كما كانت عليه في عصرها الذهبي والتنويري. من هنا تخضع مفرداتها وعناوينها للمراجعة من جانب المعينين من فلاسفة وعلماء، كل بأدوات حقله واختصاصه،

هذا شأن الديمقراطية، نحن نتجاوز الآن الديمقراطية بمفهومها الكلاسيكي، كديموقراطية كمية، عديدة، موسمية، بيروقراطية، فوقية، نحو ديموقراطية، يومية، تفاعلية، تشاركية، ميدائية، قطاعية، تداولية، تجريبية... كما يبين روزانفالون رئيس "جمهورية الأفكار" في فرنسا.

العودة المرعبة

من هنا فإن أزمة الحداثة لا تعيد الاعتبار إلى الدين العائد كما يخال بعضهم. بالعكس، إنها أزمة الدين بأمراضه وآفاته القاتلة، كما تشهد عودته المرعبة على يد

بجانين الله والمنظمات الإرهابية؛ كما هي ازمة الحداثة بأعراضها وأعطالها. ولذا فهي تطال مختلف العناوين والمفاهيم، سواء تعلق الأمر بالعقل والتنوير والحرية والديموقراطية والإنسان، أم بالهوية والثقافة والله والوطن والايامن. كلها عناوين تخضع للنقد والتفكيك، من اجل اعادة البناء والتركيب.

ومن المفارقات الفاضحة ايضاً أن يفرغ الحداثيون، وبخاصة عربهم، على حداثتهم المجهضة أو المأزومة أو المتعثرة أو العقيمة، من الموجات النقدية الجديدة لما بعد الحداثة، التي رأوا فيها تهديداً أو تهديماً أو بعبعاً، فيما هي فتحت آفاق خصبة للتفكير والعمل، يمكن استثمارها للانخراط في المناقشات العالمية الدائرة من اجل تجديد المفاهيم والعناوين، في ضوء ما حدث من الاخفاقات والانهيارات أو ما استجدّ من الفتوحات والتحويلات. هنا ايضاً يا لحجلنا من ديكرات وكنط وهيجل وماركس الذين قدّسنا نصوصهم فيما هي أعمال نقدية خارقة تجسّد منطق الخلق والتحويل، بقدر ما فتحت إمكانات للتنوير والتحرير والتغيير، أو شكّلت أدوات خصبة للدرس والتنقيب أو للكشف والاستقصاء...

بذلك يشكّل الحداثيون، مرة أخرى، الوجه الآخر لديناصورات التراث. وكما أن هؤلاء يسطون على المعارف، بدلاً من الاشتغال بإنتاجها، فإن أكثر الحداثيين تعاملوا مع الحرية كفطرة أصلية نستعيدها، كما يفهمها بصورة كسولة أو ساذجة ممن تعاطى معها بمخيال فردوسي استبدادي، لكي يستبد بها أو يقع ضحية أنظمة الاستبداد. ولا ننسى الذين يقولون لنا بأن الحرية تنال بالتضحية والدماء استشهاداً أو انتحاراً، في حين أن الحرية هي ما نقدر عليه، أي ما نفتتحه أو نختعه أو نصنعه من الابواب والفرص أو العوالم والمجالات أو الحقول والقطاعات، بالجهد والمراس والدرية والاشتغال الدائم على المعطيات، على سبيل الصناعة والتحويل أو التركييب، لتحقيق المنجزات، معرفة أو معلومة أو أداة أو سلعة أو خدمة أو ثروة وسواها من وجوه القوة.

رهانات التحديث

في ضوء ذلك ما هي رهانات التحديث؟

الرهان أولاً أن نحسن قراءة المجريات وتشخيص الواقع الكوني الراهن بتحوالاته وانفجاراته، بفتوحاته وثوراته، بصراعاته وصداماته، بإخفاقاته وأهياراته...

والرهان ثانياً هو كسر منطق العمل بمفردات الحتمي والنهائي أو المسبق والجاهز أو الدغمائي والنمذجي، للتعامل مع الواقع بينيته المعقدة والمتبسة، بوصفه مخزن إمكانات مليء بالاحتمالات، بقدر ما هو متداخل الوجوه والمستويات أو متعدد الخطوط والدلالات؛ وذلك يقتضي التعامل مع الأفكار والمفاهيم بمفردات النسبية، والتخطي، والتغير، والتركيب، والبناء، بوصفها تشكيلات خطابية أو أبنية فكرية تتردد بين منجزها ومأزقها أو بين تعارضها الحيوي وتماسكها الشكلي.

فالعالم يتشكل من جديد بمحركاته وأدواته واللاعبين على مسرحه، باستراتيجياتهم وصراعاتهم وتواطئهم، كما هي حال الآلهة الجدد من امبراطورين وإرهابيين، من محافظين جدد أو دعاة جدد، أصوليين انجيليين أو جهاديين إسلاميين.

باختصار لم يعد بالإمكان إدارة العالم والشأن الكوكبي، بالعدة الفكرية القديمة بمفرداتها من الأحادية والاحتكار والمصادرة والاصطفاء والنخبوية والمركزية والنقاء الثقافي أو الصدام الحضاري، في ما يتعلق بالقيم والحقوق والمصالح والهويات والقضايا العامة.

ولذا فالرهان ثالثاً، في مواجهة التحديات والأزمات، هو اجراء تحويلات مفهومية بنسوية خارقة، لتجديد عدة التفكير واستراتيجية العمل، بحيث نفكر ونعمل بمفردات العقل التداولي، والمنطق التحويلي، والبعد المتعدد، والهوية الهجينة، والفكر التركيبي، والإنسان الأدنى، والتواضع الوجودي، وكل ما يمكن أن تسفر عنه التجارب والخبرات من مفاهيم وأطر أو مناهج وقواعد أو صيغ ومعادلات أو أساليب وآليات...

الموجات الحضارية

ما هو رهاننا نحن كمعرب في مثل هذا الواقع الكوني المعلوم؟

الرهان أن لا نستمر على نفس النهج أو بنفس المنطق الذي أنتج العجز والفقير أو أفضى إلى المآسي والكوارث. إذ لم يعد يجدي أن ندير هوياتنا وقضايانا وحقوقنا ومصالحنا وشؤوننا بما نستخدمه من القوالب والآليات الفكرية القائمة على البُعد الاحادي والمعتقد الاصطفائي والاستبداد السياسي والتهويل الإيديولوجي والقيود

الأنتروبولوجي والمنزوع الطوباوي والعقل النخبوي والمنطق القدسي... فضلاً عن قصة المؤامرة وعقلية التهمة والإدانة التي تستعدي المختلف والأخر في الداخل والخارج. فالرهان أن نتقن لغة العصر ونعمل بمنطق التحول الخلاق، لكي نشارك في صناعة الحضارة القائمة، في عصر تتشابك فيه المصالح والمصائر، وتتوالم المشكلات والهويات، كما تتوالم الحروب والصراعات، بقدر ما يتداخل المحلي والكوكبي أو الخصوصي والعالمي أو الوطني والإقليمي.

إن العالم العربي قد عرف ثلاث محطات أو موجات حضارية، تمثل كل واحدة منها ديناميكية وجودية: موجة النهضة والاستنارة، بتأثيرها الاحيائي والتقدمي، كما مثلها أعلام كعبده والأفغاني وشبلي الشميل..؛ الثانية هي الموجة الليبرالية التي مثلها أعلام كلطفي السيد وقاسم امين وفرح انطون وطه حسين وعلي عبد الرازق، وسواهم ممن انفتحوا على الثقافة الغربية وتبنوا المذاهب والمناهج والنظم الفلسفية الحديثة؛ الثالثة هي موجة الثورة وحركات التحرر، حيث هيمنت الايديولوجيات الحديديّة والأنظمة الشمولية التي تصدر فيها الواجهة اصحاب المشروع القومي، مع تفاوت في الحضور والفاعلية للتيارات اليسارية والليبرالية والدينية... مع هذه الموجة تراجعت الحريات ولم تنجح مشاريع العدالة والتنمية. واليوم، وفيما يدخل العالم في موجة حضارية جديدة تحت يافطة التنمية والعمولة، فمن المفارقات أن الكتلة الأصولية هي التي تصدر ساحات الفكر والعمل، إزاء تراجع التيارات الحداثية على اختلاف منوعاتها. ولكن المشروع الأصولي الإسلامي، هو في طريقه إلى الاخفاق والاحتراق، لأنه لم يقدم نموذجاً صالحاً للحياة، بل أمسى داءً وفيروساً قاتلاً يمزق جسد الأمة ويعود بها إلى عصور الظلمات.

إذا لم نشأ تفويت الفرص كما فعلنا في التجارب السابقة، فالفرصة هي الآن سانحة أمام العرب للخروج من المأزق، بالانخراط في الموجة الحضارية الجديدة، لا من أجل نفي التراث الغني الذي ينتظر منا ان نعمل عليه لنحيله إلى عملة حضارية راهنة، وبالطبع ليس من أجل نفي مكتسبات الموجات السابقة لعصور النهضة والليبرالية والثورة، بل من أجل توظيفها واستثمارها في اطلاق ديناميكيات جديدة تتغير معها التوجهات والأولويات، بقدر ما تتغير عدة التفكير واستراتيجيات

العمل. وهذا يتطلب تحريك جميع القطاعات، بالتعامل مع كل فرد، في حقل عمله ومن موقعه، كمسؤول وفاعل ومشارك، يصنع نفسه ويؤثر في محيطه ويساهم في بناء مجتمعه، بقدر ما هو صاحب اختصاص وخبرة، وبقدر ما يمارس حيويته الفكرية على سبيل الانتاج والابداع، أو عبر المشاركة في المداولات والمناقشات الآلية إلى تحسين الأداء أو تشخيص المشكلات في مجال عمله.

بهذا المعنى، لا تقع المسؤولية في المجتمع التداولي على النخب السياسية أو الثقافية، وان كانت هذه تتحمل مسؤولية مضاعفة، بحكم الموقع والإدعاء، لأن كل فاعل هو مسؤول، بل كل فرد هو مسؤول عن فقره وعجزه. بحيث يعمل للخروج من قصوره بتشغيل عقله واستثمار طاقته الفكرية.

بحسب هذا التشخيص للعلّة أو للمشكلة، لم تعد المجتمعات العربية بحاجة إلى زعيم أو حد أو ولي مرشد هو المنقذ والمخلص. لا تحتاج إلى ابطال اسطوريين أو زعماء تاريخيين أو قادة ملهمين أو معصومين، فيما هم يُخطئون ولا يعتذرون، بل يتسوّون على الاخطاء لكي تفعل فعلها بصورة مضاعفة. كما أنّها لا تحتاج إلى مهدي منتظر هو نبيّ مبشّر أو فيلسوف منظر يملك وحده مفاتيح الحلول، لأنه وحده قادر على تشخيص الداء وتقديم الدواء. مثل هذه العملات النخبوية والرجسية قد دفعت المجتمعات أثمانها تكاليف باهظة، استبداداً وعماءً واستلاباً وفقراً، إذ هي أسهمت في إنتاج قطعان بشرية تتقن التعصّب وتشكّل آلة الاستبداد والإرهاب، بقدر ما تمارس طقوس العبادة والتقدّيس لزعمائها الذين يحنون على عقولها بصورهم وكلماتهم وأسمائهم، لكي يتحوّلوا بدورهم إلى عبيد لنزواتهم وسلطانهم وألقابهم وخرافاتهم وشعوذاتهم...

لتواضع ونعتير بدروس التجربة: فإذا كان دعاة التحديث قد فشلوا، أو ترجموا شعاراتهم بأضدادها، لكي يجتمعوا مع أعدائهم لإحداث كل هذا الهلاك والخراب، فإن معنى ذلك أن الإمكان المفتوح أمامنا هو ممارسة التواضع الوجودي والتقى الفكري، للتمرس بطقوس وعادات وقيم جديدة، بحيث نقتنع بتخفيض السقف الرمزي من المطالب والإدعاءات المتعلقة بصفات الألوهة والقداسة والعصمة والبطولة... فنحن كلما رفعا السقف ازدادت الانتهاكات والفضائح والإخفاقات. وبالعكس.

لقد ولى زمن المثقف الرسولي والنبوي الذي يمارس وصايته على العقول والقضايا والقيم والهويات، كما شهدنا نماذجه في الخارج من فولتير إلى ماركس وسارتر وتشومسكي، أو كما هي نماذجه عندنا من محمد عبده حتى معاصرنا. نحن لا نفكر عن الناس، بل لا احد يفكر عن احد، لأن كل فكرة يتداولها الواحد، إنما تتحوّل معه بصورة من الصور سلباً أو إيجاباً، جموداً أو نماءً، دماراً أو بناءً. نحن نحرك الأفكار أو نطلقها. وما نطلقه يحتاج إلى مبدعين يشتغلون بصرفه وتحويله في ميادين عملهم وحقول اختصاصهم، كما نحن نفيد ونتغذى من خبرات ومعارف العاملين في بقية الحقول والميادين.

باختصار ما تحتاج اليه المجتمعات البشرية والعربية هو اطلاق وتشغيل قواها الحية والخلاقة التي تكبحها العقائد المغلقة والنخب الفاشلة والادارات الفاسدة والعقليات الكسولة والثقافة الفقيرة والنماذج الإرهابية القاتلة. إذاً يتعلق الأمر بنموذج بشري من طراز جديد، شعاره: أنا أصنع وأبتكر وأغيّر لكي أكون نفسي وشارك في بناء مجتمعي وصناعة الحضارة، إذن شعاره: أنا اخلق إذن أنا أكون.

ختم القول، إن الرهان في العالم العربي هو: الانخراط في صناعة الحضارة لاثبات الجدارة وممارسة الفعالية، بإتقان لغة الخلق والتحول والتداول، بحيث نغيّر عمّا نحن عليه لكي نحسن مواجهة التحديات والمتغيرات، ونبتكر أو نخترع ما به نتنزع مشروعيتنا وسط الأمم في هذا الوجه أو ذاك، وأن نحسن التداول فيما بيننا لوقف موجات العنف، فنكفّ عن تبادل الشتائم والمساوئ لكي نتبادل الخبرات والمنافع، سواء على مستوى الداخل، أو من حيث العلاقة مع الخارج.

من غير ذلك تتحول الجهود الفكرية إلى مجرد جهاد ديني يترجم حروباً أهلية في الداخل دفاعاً عن هوية مأزومة أو عاجزة، أو إلى مجرد نضال سياسي فاشل ضد عدو في الخارج نزداد له تبعية. إن المجتمعات العربية تعاني فائضا في التراثات والموارد والمقدرات، ولكن ما ينقصها هو الأفكار الخصبة والأطر الملائمة أو المعالجات الناجحة والتدابير الفعالة.

أزمة تحديث أم أزمة المفكر الحدائشي؟

السياق العالمي

إذا كانت الأزمة هي اليوم السمة البارزة للسياق العالمي الراهن، فإن السؤال المُلح على المستوى العربي: كيف تواجه المجتمعات العربية التحديات وتعالج الأزمات؟ كيف يخرج العرب من حالة العجز لكي يمارسوا حضورهم ومشاركتهم الفعّالة في الحضارة العالمية بابتكاراتهم وإنجازاتهم؟

وإذا كانت الأزمة هي كونية، كما نسمع ونقرأ ونعاني مفاعيلها وتداعياتها على غير صعيد، فإن الأزمة في العالم العربي هي مزمنة. ولذا فالكلام على هذا الشأن الحيوي والمصيري ليس جديداً، وإنما هو قديم بدأ بعد أن استفاق العرب على عجزهم إزاء تفوق الغرب وتقدمه وغزوه لبلداتهم. ولكن الكلام على الأزمة يستجدّ طوراً بعد طور، ومشروعاً بعد مشروع، وإخفاقاً بعد إخفاق، في مواجهة الاستحقاقات الوجودية، بأسماء مختلفة وعناوين جديدة، فيكون مرة مسألة الهوية، وأخرى مشكلة التقدم، وثالثة قضية التحرر، ورابعة أزمة النمو أو التحديث.

معنى الأزمة

ومن المفارقات الكاشفة في هذا الخصوص، أن أهل النهضة عندما طرحوا سؤال التقدم كان المعيار والنموذج هو الغرب، بحسب الصيغة المشهورة: لماذا تقدم الغربيون وتأخر المسلمون؟ ولكنّ خارطة القوة والثروة قد تغيّرت على الساحة العالمية. إذ التحدي لم يعد من جهة الدول الغربية، ذلك أن هناك أمماً أخرى، كانت وراء العرب، حضارياً، فإذا بها تتقدم عليهم، كما هي حال اليابان ودول شرق آسيا، وكما هو اليوم شأن الدول الصاعدة على المسرح، كالصين والهند والبرازيل، بل إن هناك مسلمين يحرزون تقدماً، كما هي حال ماليزيا التي صنعت معجزتها التسنومية، وكما هي حال تركيا التي باتت في صف الدول الناشئة التي تصنع تقدمها ونموها. وهكذا لم يُفلح العالم العربي في تقلد نموذج في

الديموقراطية، ولا في التنمية. أما في ما يخصّ الهوية، فإن الدفاع عنها حولها إلى مشكلة، كما تشهد الفتن المذهبية والحروب الأهلية في غير بلد عربي.

وأنا إذ أتناول المسألة، فعلى صعيدها الفكري، من منطلق عملي وأدوات حقل اختصاصي من شبكات الفهم وطرائق المعرفة وصيغ العقلنة. ولذا فإنني أحاول زحزحة المشكلة وقلب الآية أو تغيير الطريقة، بحيث أضع موضع المسألة مهمة المثقفين والصدعة الذين مارسوا دور المصلح أو الثائر الذي ينظر لمشاريع التغيير والتقدم والتحديث. ومنطقي إلى ذلك هو مقولتي بأن مشكلة المفكرين هي مع أفكارهم بالدرجة الأولى⁽¹⁾.

على هذا النحو أشخص الأزمة في العالم العربي بنوع خاص. فمشكلة العقلانية هي مع دعايتها والحرية مع عشاقها، تماماً كما أن مشكلة الحدائثة هي مع الحدائثيين الذين فشلوا في رهاقها، بدليل أن المجتمعات العربية، المنخرطة أساساً في أعمال التحديث، منذ عصر النهضة، إنما تتغير، إيجاباً أو سلباً، بعكس تصوراتهم للعالم وسيناريوهاتهم للتغيير واستراتيجياتهم في التدخل. ومع ذلك فالحدائثيون يرمون المسؤولية على غيرهم، فيما الأجدى إعادة النظر في مفهومهم للحدائثة، إذ هي مكمّن العلة.

مصدر المشكلة

من هنا يبدو لي أن كثيراً من السجلات الدائرة، ولا أقول كلها، حول الأزمة في العالم العربي، وفي خارجه، إنما تقفز عن المشكل، إذ هي تتم بنفس العقلية التي صنعت الأزمة، أو على الأقل تستخدم أدوات فكرية لا تساعد أو لا تسهم في

(1) أعتزف بأن هذا الكلام ليس جديداً. فأنا منذ كتابي "تقد النص" (1993)، وبعده كتاب "أوهام النخبة" (1996)، أذهب إلى القول بأن مشكلة المفكر هي مع أفكاره بالدرجة الأولى، أو بأن مشكلة الشيء تكمن في مفهومه بالذات، تماماً كما أن مشكلة العقل هي مع لا معقولته؛ مما يعني أن حل الأزمات يتطلب تغيير النظريات والمناهج أو النماذج، لا حراستها بنفي الوقائع. هذا ما يقوله الآن كتاب غربيون بصدد الأزمة المالية، التي انفجرت في خريف عام 2008 بطبعتها الجديدة. أشير، مثلاً، إلى بول كروغمان، العالم الأميركي، والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2008، فهو يقول في تحليله للأزمة، بأنه إذا كان ثمة عوائق بنيوية تعيق النمو والازدهار، فإنها تكمن في المدارس الفكرية المتزمتة التي تشل العقول؛ هذا ما ورد في حوار أجري معه في مجلة لونغويل أوبسرفاتور، عدد 3-9 أيلول 2009.

شق وجهة جديدة لاجتراح الإمكان وتركيب الحلول المفضية إلى الخروج من المأزق الوجودي أو النفق الحضاري. بهذا المعنى مصدر الأزمة هو عند من يدعي حلها.

من هنا، أيضاً، لم تعد تقنعي الإجابات والمقاربات السلبية، التي تضع الملامة على العرب من غير تمييز بين حقل وحقل أو بين عقل وعقل، لكي تُطلق بحقهم، من لدن مثقفين ومفكرين ذوي أسماء لامعة وألقاب مشهورة، أحكاماً مبرمة، كما تطالعنا التقييمات والتصنيفات التي تعلن خروج العرب من التاريخ، أو التي تصفهم بكونهم الآن الرجل المريض في العالم، أو التي تؤكد على احتضار الثقافة العربية أو على انقراض العرب الحضاري والرمزي.

وأصحاب هذه الأحكام المطلقة، إنما يحكمون في النهاية على أنفسهم، إذ كيف يحتلون الصدارة، بوصفهم عقول الأمة وقادة الفكر وصناع الرأي العام ومنتحي المعاني والقيم، فيما هي على هذا الحال من العجز والتخلف أو التردّي والتفكك! كيف يحصل ما يحصل من الآفات والأعطال أو من المساوئ والكوارث مع وجود هذا الكمّ من المنظرين والمحلّين الذين يطلون عبر الصحف والشاشات! وإذا شئت تجاوز النطاق العربي أجدني أسأل: كيف تحصل أزمة مالية كارثية مع وجود حشود من العلماء والخبراء بترساناتهم النظرية وحواسيبهم الفائقة!

ولذا ما أراه، وما يجدر بنا أن نضطلع به، أقصد بذلك نحن العاملين في ميادين الفكر وفروع المعرفة، أن نرتد على ذاتنا ونكسر نخبويتنا المفخخة بالتهويمات النرجسية والادعاءات النبوية، بحيث يقوم الواحد بمراجعة تصوراته ومفاهيمه ودوره وصورته عن نفسه واستراتيجيته في التدخل بالشأن العام، ونظرته إلى الفاعلين في بقية الحقول والقطاعات المجتمعية، وذلك من غير وجه.

النبوة والوصاية

1. الأول هو فك الوصاية النبوية وكسر العقلية النخبوية الفوقية والمركزية، التي توهم المفكرين المحترفين، من فلاسفة وعلماء، وبخاصة أصحاب المشاريع، بأنهم يجسدون قيم الحقيقة والحرية والعدالة، أو يحتكرون الوعي والعلم والمعرفة، أو يمتلكون مفاتيح الحلول لمشكلات مجتمع أو أمة أو البشرية جمعاء. وهم بذلك

يمارسون احتقار العاملين في بقية القطاعات، بالتعامل معهم بوصفهم رعايا أو قاصرين يحتاجون إلى شخص استثنائي، نبي مبشّر أو مهدي منتظر أو فيلسوف منظر، يلعب دور المنقذ والمخلص، بحيث ينوب عن الأمة أو المجتمع في التفكير والتقدير والتدبير، بوصفه أولى من الجميع بأنفسهم، على ما هو تعريف النبوة والوصاية.

ولكن ماذا كانت حصيلة هذه العقلية النبوية الرسولية؟ لقد انتظر العرب طويلاً، داعية بعد داعية، ومشروعاً بعد مشروع، وثورة بعد ثورة، ظهور المعجزة على يد قائد ملهم أو مهدي منتظر، يظهر بين الحشود العاجزة ليقلب الأوضاع المتردية رأساً على عقب، فكانت الحصيلة حصد التراجعات وهيار المشاريع وترجمة الشعارات بأضدادها، كما نعاني على غير صعيد، وكما تفاجئنا الانتهاكات والإفلاسات والفضائح. ولا غرابة. إن عقلية الذوبان في الشعار أو القضية وتأليه الشخص أو النصّ وممارسة طقوس العبادة للزعيم والقائد والمرشد والبطل المنقذ، هي نقيض العقلانية والاستنارة والحرية والديموقراطية، بقدر ما تصنع القطعان البشرية والكُتل العمياء التي هي مادة الاستبداد وآلة الإرهاب. ولذا فهي لا تحقق تقدماً، بل تخنق الحيوية وتشلّ الطاقة على الابتكار للحلول والمخارج.

2. أن نمارس التّقى الفكري والتّواضع المعرفي⁽¹⁾، بحيث نعترف بأن التفكير لا

(1) هنا أيضاً أقر بأن كلامي، في مسألة التّواضع ليس جديداً. هذا ما أذهب إليه في نقدي للعاملين في ميادين الفكر والمعرفة منذ زمن، وفي غير موضع من كتبي ومقالاتي، سواء بالدعوة إلى كسر الحواجز بين النخب الثقافية والفكرية والعاملين في بقية الحقول والقطاعات، أو بالمطالبة بعقد ندوات تعددية في ما يخص المداولات بالقضايا العامة، أو بالتأكيد على افتتاح الفلاسفة والعلماء على ميادين الممارسة، أو بإقرارهم بأن التفكير الحي والخصب، هو ميزة كل الناس. وهذا ما يؤكد عليه الآن بعض علماء الاجتماع البارزين. أشير، على سبيل المثال، إلى عالم الاجتماع الفرنسي فرانسوا دوبييه، الذي يدعو علماء الاجتماع إلى ممارسة التّواضع، سواء من حيث علاقتهم بمعرفة الواقع الاجتماعي، أو من حيث علاقتهم ببقية الفاعلين الاجتماعيين، بحيث يتحررون من نظرتهم إلى علم الاجتماع بوصفه ينطق بالحقيقة، لكي يهتموا بالتّحاور مع الناس والتّحالف معهم، لمساعدتهم على تحصيل معرفة أفضل بالمجتمع الذي يعيشون فيه ويصنعونه؛ راجع المقالة التي كتبها جاك دونزيلو حول كتاب دوبييه، عمل المجتمعات، (2009)، تحت عنوان: ماذا ينفع علم الاجتماع؟، مجلة أسبري (Esprit)، عدد آب/أيلول 2009. وأنا إذ أعزز رأيي، بالاستشهاد =

يحتكره المفكرون المحترفون. فمن السذاجة والجهل والعسف الاعتقاد بذلك، لأن الفكر ليس "مهنة" لفئة خاصة من الناس، بل هو "ميزة" الإنسان عامة. وهذا هو مؤدى مقولة ديكارت، "أنا أفكر إذن أنا موجود": علاقة الإنسان بوجوده هي علاقة تفكر وتأمل أو تعقل وتدبر، بقدر ما هي علاقة ابتكار وتجديد أو تطوير. ولذا لا ينجح عمل أو مشروع ما لم يمارس صاحبه علاقته بفكره بصورة خلاقة وفعّالة، بصرف النظر عن المهن والصناعات أو الحقول والقطاعات. ومن الشواهد الحية على ذلك أنه عندما سئل رجل الأعمال المكسيكي، اللبباني الأصل، كارلوس سليم الذي هو من أغنى أغنياء العالم، كيف يبدأ يومه، أجاب بعقل ديكارت: قبل البدء بالاطلاع على الرسائل والمستجدات أو إجراء الحسابات والصفقات، أكرس الساعة الأولى للتفكير والتأمل (Je pense). مما يعني أن المقولة الديكارتية لا تصوغ فقط علاقة ديكارت بفكره، بل تصوغ العلاقة بين الفكر الحي والمتجدد، وبين الوجود المزدهر لدى كل فرد فاعل في عمله ومجتمعه أو عالمه.

العين النقدية

3. أن نصحو من السبات. فهناك أناس لا يحملون لقب المفكر، إنما يمارسون علاقتهم بفكرهم بصورة خصبة ومثمرة، سواء في عالم الأعمال أو في دنيا الإعلام أو في قطاع المصارف أو في ميدان الرياضة الذي هو قطاع وجودي مزدهر. ولا ازدهار من غير فكر متحرك متطور متجدد. وفي المقابل هناك عاملون في ميادين الفكر تناط بهم مهمة الاشتغال على الأفكار لتجديد أطر النظر وأنساق المعرفة وصيغ العقلنة، لم يجددوا حرفاً في الأفكار التي يتداولونها منذ عقود، على ما هي علاقتهم بمفردات العلمانية والعقلانية والديموقراطية، فضلاً عن التقدم والماركسية والاشتراكية... ومن المعلوم أن هذه العناوين

= بمفكرين غربيين، فإنني لا أناقض دعوتي لممارسة التواضع؛ وإنما أقول ذلك من باب استخلاص الدرس والعبرة؛ بمعنى أن ما يُنتظر منا، في العالم العربي، هو كسر القوقعة الأيديولوجية وتخطي التقسيمات القومية أو الدينية، في فروع المعرفة، للاهتمام بقراءة المجريات وفهم الوقائع وتشخيص المشكلات، للمساهمة في الورشة الفكرية الناشطة على الساحة العالمية، والتي يشارك فيها غير بلد وغير طرف.

تخضع بصورة دائمة، حيث نشأت في المجتمعات الغربية، لإعادة النظر والبناء، على وقع التحولات، على سبيل التجديد والتطوير أو التوسيع والإثراء، وعلى نحو يطال المفاهيم والأطر والقواعد وميادين الممارسة. ولسو توقعنا عند مسألة الديمقراطية، مثلاً، نجد بأنها تخضع، في ضوء الأزمات والإخفاقات والتحويلات، إلى المراجعة الدائمة لإعادة تركيب المفهوم على سبيل التوسيع والإغناء، في ما يخص أشكال وآليات التعبير والتنظيم والمراقبة والمشاركة، وذلك من خلال إعادة ترتيب العلاقة بين مفهوم الديمقراطية وبين شبكة من المفاهيم التي ترتبط بها، كالمشروعية، والعمومية، والمواطنة، والكونية، فضلاً عن التجمعات والمنظمات الأهلية والمدنية أو المدنية. هذا ما يفعله، مثلاً، في فرنسا بيار روزانفالون. أما في ألمانيا، فإن الفيلسوف هابرماس يعيد بناء المفهوم، عبر ربطه باللغة التي هي الوسيط لما تتطلبه الديمقراطية أو العمل المشترك من التحوير والتداول.

ديناصورات حدائية

4. ولكنّ الوضع عندنا مختلف. لأن من يفترض بهم ممارسة النقد لتشخيص العلة وتفكيك الأزمة، إنما يهربون من هذه المهمة، لكي يشتغلوا بجراحة أفكارهم ولوك شعاراتهم التي تحولت إلى أصنام نظرية ومتحجرات فكرية بعد عقود من الدعوة إلى التحديث. كما يتجسّد ذلك في خطابات المثقفين والدعاة الذين باتوا أشبه ديناصورات حدائية. ولذا تراهم يتخيّلون مستقبل العرب الآتي كما كان ماضي أوروبا في القرن السابع عشر أو الثامن عشر. وهكذا فهم لا يمارسون التخيل على سبيل الخلق والابتكار، من أجل تجديد العناوين والمفاهيم. لأن الشاغل والمقصد، عندهم، ليس فهم الجريات وإنتاج معارف ثمينة أو شبكات مفهومية فعّالة حول الواقع والعالم، بل المناضلة مدافعةً وتبجيلاً، أو هجومياً وتبخيساً. والحصيلة هي تراجع لا تقدّم، تعطيل للطاقة وليس إطلاق القوى الحيّة، تفويت للفرص بدلاً من فتح الإمكانيات والآفاق. ومن هنا لم تعد القضية أن ندافع عن الحدائثة والعلمانية والعقلانية والحرية، بل لماذا تتراجع هذه العناوين عما كانت عليه قبل عقود، لكي تصبح أسماء على

غير مسميات. هذه هي المشكلة التي يصنعها التعامل مع شعارات الحداثة بعقل تقليدي، لاهوتي، أصولي، أحادي.

ولا أراي أبالغ. فأسئلة الواقع صارخة وفاضحة: من هو أقرب إلى قيم التقدم والتحديث والتنمية، ديناصور فكري لا يحسن تحديث مفاهيمه، أم مصمم الأزياء المبتكر أو صاحب المصرف المزدهر أو رجل الأعمال الناجح؟ لنعترف بالواقع حتى نعرف كيف نجد المخارج أو نفتح الإمكان لتركيب الحلول: لقد فقدنا المصداقية من حيث علاقتنا بالقيم. فمجتعنا الثقافي ليس مملكة للفضيلة، ربما يكون أسوأ من القطاعات الأخرى من حيث علاقاتنا فيما بيننا، لأننا لا نحسن سوى انتهاك شعاراتنا حول الحرية والعدالة والأمانة، كما تشهد حروبنا الرمزية العنيفة التي تجسد استراتيجية الرفض والإلغاء أو إرادة التحطيم والتهشيم.

وأما من حيث الفاعلية فإن أهيار مشاريعنا قد جعلنا نقف على الهامش بالنسبة إلى الكتلة الأصولية. ومنهم من يتبنى شعاراتها ويؤيد سياسة زعمائها ومرشديها من رجال الدين. وتلك هي فضيحة المثقف الحداثي الذي يتهم بالتخلف من يستثمرون طاقتهم الفكرية بصورة مبتكرة وبناءة في مجالات عملهم لتحسين أوضاعهم أو لتغيير واقعهم، فيما المثقف لم ينجح في ما هو مطلوب منه، أي تغيير عدته الفكرية، بقدر ما يفكر بصورة تقليدية أو عقيمة أو معكوسة. وهذا ما يفسر كيف أن العالم يتغير بعكس ما أراد له المثقفون.

ولا يعني ذلك أن الأصولية التي تجتاح الساحات والجامعات والشاشات، قد نجحت في ما ادعته أو طرحته. بالعكس، فكل ما فعلته هو نقيض ما طالبت به أو أعلنت محاربتة. إذ هي لم تفلح لا في جلب المصالح ولا في درء المخاطر والمفاسد، بل هي تكاد تطيح بما حققته المجتمعات العربية الحديثة من المكتسبات في سعيها الحثيث إلى التقدم والبناء. ولا عجب في ذلك، لأن الأصولية قد أتت أساساً للثأر والانتقام من مجريات العالم المعاصر ومنجزاته، ولذا فهي لا تشكل صحوة تنويرية أو موجة حضارية، بل حركة ارتدادية إلى الوراء، مما يجعلها تعيش زمنها وتمارس هويتها بصورة مدمرة أو بربرية، وتلك هي الفضيحة والكارثة.

وهكذا، فالمتقف الحدائى والداعىة التراثى كلاهها فشلا فى المهمة، إذ كلاهما غلب النص والعقيدة والطائفة أو الشعار والحزب والزعم على الأمة والمجتمع والدولة والجمهورية والمصلحة العمومية. وتلك هى حصيلة الثقافة الأىديولوجىة، الأحادىة، الاصطفائىة، المغلقة، العدوانىة التى تقوم على تقديس الأسماء والسعلق بالأشياء حتى أضدادها. ولا غرابة فمن يقْدس شيئاً ينتهكه بقدر ما يتواطأ مع ضده، أو يقع ضحىته بقدر ما يستبد به. ولعل هذا ما يفسر لقاء الضدىن الأصولى والعلمانى.

العضلة والمعرفة

5. والسدرس الآخر هو أن المخرج من النفق هو أن يفتح المفكرون المحترفون على بقىة القطاعات. إذ لا أحد ينوب مناب سواه أو يفكر عن غيره، ما دام التفكير ميزة الإنسان. ومن ن فكر عنه أو يرمى سلاح التفكير الحى، يفقد أولاً إنسانىته، أى ميزته وجدارته، ويتحول إلى آلة أو مادة أو إلى عبد وتابع، كما يفقد فاعلىته، بقدر ما لا يمارس حىوىته الفكرىة ولا يحسن تشغيل طاقته العقلىة، سىما اليوم، حىث العمل المنتج، يعتمد على المعرفة أكثر مما يعتمد على العضلة. فلا يعقل أن يصلح مجتمع يفكر عنه حفنة من المثقفىن، فىما الأكثرىة الساحقة من الناس لا تبالى بأفكارهم ومناقشاتهم وسجالاتهم.

لا يعنى ذلك أن العلة تكمن فى أن الأفكار والحلول التى ينتجها أو يبتكرها المفكرون، لا تصل إلى عموم الناس. وإنما العلة هى أننا لا نحسب حساباً لما يفكر به العاملون فى بقىة القطاعات، ولا نأخذ بعىن الاعتبار دورهم فى تشخصىص المشكلات وابتكار الحلول، بقدر ما نتعامل معهم بوصفهم جمهوراً لا يعقل أو قطيعاً لا يفكر. فما يحتاى إليه النهوض والإصلاح والتحدىث، هو أن يتصرف كل فرد بوصفه منتجاً وفاعلاً ومشاركاً ومسؤولاً، أى بوصفه يستطىع المساهمة فى التشخصىص والمعالجة، ولو فى الحد الأدنى، أى على مستوى حقله وقطاعه. فالكل مختصون وفاعلون بقدر ما هم مسؤولون ومشاركون.

صناعة مشتركة

6. لم يُعد يُجدي واحدا، وأنا أعني نفسي قبل غيري، أن ننزه أنفسنا ونرمي الملامة على سوانا، أو أن نتحدث عن العرب ككتلة واحدة متجانسة. هناك في العالم العربي نُخب فاشلة وجماهير عاجزة وساسة مستبدة، ولكن هناك في المقابل أناس يمارسون حيويتهم وجدارهم وعالميتهم، على سبيل الخلق والابتكار في حقول عملهم ومجالات فعلهم.

وما يحتاج إليه المثقفون هو الخروج من القوقعة النرجسية، بحيث يتصرفون بوصفهم أصحاب مهن يعملون بخصوصيتهم كبقية العاملين في مختلف الميادين، ويؤثرون في مجتمعاتهم وعالمهم، بقدر ما يتقنون عملهم، كما هو شأن كل فاعل أكان فيلسوفاً أم تاجراً، لاعب كرة أم سائقاً بالأجرة. ولا نستهن بأحد، فإن مضارباً واحداً قد يغيّر مسار الدورة الاقتصادية، أو يحدث الضرر بالاقتصاد، تماماً كما أن سائقاً بالأجرة يعرقل السير، قد يحيل المرور في المدينة المعاصرة إلى جحيم. وبالعكس، إن سائقاً يحترم القواعد ويتمتع بالذوق السليم هو فاعل إيجابي، بعكس مثقف يفرك اللغو الإيديولوجي أو داعية يمارس الشعوذة الفكرية.

لنعترف كي نساهم في حل المشكلات المستعصية والمتفاقمة. فالحلول لا يمتلكها فرد أو قلة أو نخبة، وإنما هي عملية متواصلة وسيرورة متنامية، بقدر ما هي صناعة مشتركة ينخرط فيها جميع الفاعلين، كل في حقل عمله ودائرة اختصاصه. وإذا كان المشتغلون بالإنتاج الفكري والرمزي، من المعارف والنظريات والمناهج والقيم والقواعد، إنما يسهمون في تنوير الناس وفي تشكيل وعيهم، فإن ما يبتكره الفلاسفة والعلماء، إنما يتغذى ويتجدد بالانفتاح على ميادين الممارسة وحقول الإنتاج في مختلف القطاعات والميادين، أي على ما يفكر فيه الناس أو يقترحونه في أي دائرة من دوائر عملهم. ومن تتعالى عليهم أو نستبعدهم أو لا نحسن التداول معهم، يصنعوننا على شاكلتهم، إذ هم شركاء لنا في صنع المصائر، بقدر ما يعرقلون المشاريع وتعطلون مسيرة الإنماء والبناء.

بهذا المعنى إن المجتمع الديناميكي، الغني والمزدهر بقواه وفاعليته، هو الذي يشتغل كورشة دائمة من التفكير الخصب والعمل المثمر في مختلف المجالات،

بقدر ما يتحوّل إلى فضاء للتداول وإلى شبكة من التأثيرات المتبادلة على جميع الصُّعد والمستويات. وفي مجتمَعٍ كهذا يعمل الأفراد والمجموعات بمفردات الاعتراف والتعدّد والتوسط، بقدر ما يفكرون بلغة الخلق والتحوّل، أو بعقلية التركيب والتجاوز. ولعلّ هذا ما تقتضيه صناعة الإنماء والازدهار والتقدّم التي تبقى مفتوحة على التعدّد والتنوّع في الصيغ والنماذج، بقدر ما تصدر عن أصالة المعالجات وغنى التجارب، وبقدر ما تجسّد القدرة على الابتكار والتحديد في العناوين والمفاهيم أو في المناهج والأساليب، أو في المحاور والميادين.

إنّ العقل التنويري ليس مجرد محفوظات عن عصر الاستنارة نردها مقالة بعد مقالة، ولا هي عناوين تتعامل معها بعقلية شعاراتية تبجيلية. وإنما هي قدرة الواحد على أن يخلق ويخرق ويجدّد، لكي يتغيّر ويغيّر علاقاته بمفردات وجوده، ويعيد تشكيل عالمه من جديد، باقتحام مناطق للتفكير مستبعدة أو مجهولة أو مستحذّة...

وأراني هنا أ طرح السؤال: من أهل التحديث والتطوير والتقدم.. هل هم منظّرو الحداثة والعقلانية والحرية الذين حولوا الشعارات إلى أختام على العقل تسجن الفكر وتنتج الأزمات، أم العاملون في القطاعات الأخرى مثل مصمم الأزياء المبتكر أو صاحب المصرف المزدهر أو مدير المنتخب الرياضي الناجح أو الصحيفة المميّزة التي تنال جائزة عالمية أو منشئ القناة التلفزيونية الكوكبية أو المهندس المعمارية الكوسموبوليتية أو فرّق المجتمع المدني التي يهتم أفرادها بتنظيف البيئة والاعتناء بالحيوان، دون أن أنسى الروائي أو الشاعر أو الفنان الذي يمارس، عبر إبداعه، جدارته وعالميته من غير ادّعاء أو تنظير؟ هذا السؤال يدفعني إلى القول: ما عدنا، دعاةً ومثقفين، الأوصياء والوكلاء والأمناء على القيم والحقوق والمصالح التي هي شأن عام يخص كل الناس. لقد فقدنا المصادقية منذ زمن. وكما أن الداعية التراثي بات الأقلّ تديناً وتقياً، فإن المثقف الحداثي بات أقلّ حداثةً وعقلانيةً واستنارةً، وإلا كيف نفسّر خراب المعنى وخسارة القضايا والهيّار المشاريع بعد كل هذه المحاولات والنضالات طوال عقود!

في ضوء هذا الفهم لا تعود المشكلة تتعلق بانقراض العرب، وإنما تكمن في مأزق النخب الثقافية والأنظمة السياسية بأفكارها المستهلكة ووسائلها العقيمة التي لا تغير واقعاً ولا تحقق تقدماً أو تصنع ازدهاراً. ولكن المجتمع ليس هو مجرد ساسته وملكه أو دعائه ومنظريه. هناك فاعلون في المجتمعات العربية يمارسون ازدهارهم في مجالات عملهم، على سبيل الاختراع والإبداع، بإنتاج ما هو خارق من الأعمال والنصوص والأفكار، وما به يساهمون في صناعة الحياة العربية والحضارة القائمة التي هي حضارة عالمية معولة، بقدر ما هي كوكبية في عصر المعلومة والأدوات الفائقة.

وبقدر ما يتكاثر هؤلاء وتزداد فاعليتهم أو تتسع مساحات تأثيرهم، إنما يساهمون في تغيير مجتمعاتهم على وجهين: الأول هو خلق إمكانات لتغيير الواقع السياسي وتوسيع مساحة الحريات بشلّ قوى الهيمنة والاستبداد والاستئثار؛ الثاني هو تغيير عقول المثقفين. فقد حلّم هؤلاء بتغيير المجتمعات بعقلياتهم النرجسية وعقائدهم المهدوية، فكانت النتيجة أن العالم تغير بعكس ما أرادوا، وأنهم فقدوا المصادقية لكي يمضوا على هامش الأحداث والمتغيرات. وهذا يشهد على جهلهم المركّب بالنفس والآخر والواقع. ولذا فالأرجح أن المجتمعات بقواها الحيّة والمبدعة، عبر المشاركة في أعمال الاختراع والإبداع، هي التي سوف تغير عقول المثقفين، سواء من حيث تصوراتهم للواقع أو من حيث صورههم عن أنفسهم.

وتلك هي المفارقة. فأزمة التحديث والتقدم يصنعها الحداثيون والتقدميون، كما أن أزمة الاستنارة والعقلانية مصدرها التنويريون والعقلانيون. فكل قدسوا العناوين والشعارات التي استهلكتها وفقدت صلتها بحركة الواقع وعمل المجتمعات وسير العالم.

العقلنة والشيطنة

التقى والزندقة

لا يستنفد الكلام على المسائل المتعلقة بالعناوين الحضارية والمطالب الوجودية، كالسعادة والحقيقة أو الله والعقل أو الحرية والعدالة... وسواها من العناوين التي هي قضايا خلافية، إشكالية، ملتبسة، لا تنفك عن توليد الأسئلة المربكة أو المخرجة، لكي تبقى محلاً لإعادة النظر والبناء، على سبيل التوسيع والاغناء، أو التغيير والتجديد.

وحدها الأخبار والمعلومات يجري فحصها بمنطق المطابقة واليقين، صدقاً أو كذباً، صحة أو خطأ. وأما الأفكار التي هي عناوين وجودية، فبرهانها هو رهانها على أن تفعل وتؤثر بحيث تسهم في تغيير المشهد فيما هي تقرأ الحدث، أو تشكل وقائع معرفية خارقة بقدر ما هي أدوات فعالة للفهم والتشخيص. ولذا فهي تعامل بمنطق الخلق والتحويل، بوصفها شبكات من العلاقات والتأثيرات المتبادلة. هذا شأن قضايا التنوير والعقلانية والنقد والنزعة الإنسانية.

1. التنوير

والتنوير، بمفهومه الحديث، هو حمل الإنسان المسؤولية عن نفسه وممارسته لاستقلالته الفكرية، باستخدامه عقله في تدبر وجوده وإدارة شؤونه، من غير مصادرة أو وصاية من جانب مرجعية لاهوتية أو سلطة مقدسة. إنه خروج الإنسان من قصوره وبلوغه رشده العقلي، كما عرفه الفيلسوف كنت الذي هو أول من افتتح عصر النقد، في الأزمنة الحديثة، بوصفه نقد العقل لذاته بالدرجة الأولى.

أما الدين فهو إقرار بالعبودية والتبعية تجاه سلطة الهية خارجية. وهذا ما تشهد به الرواية الدينية بالذات، حيث أن إبليس طرد من بين الملائكة لأنه استكبر على الأمر الإلهي بقياس العقل، كما يقرأ البداية الشهرستاني في كتابه "الملل والنحل"،

مما يعني ان مشكلة ابليس مع ربه تمثلت في كونه قد شغل عقله في المسائلة والاعتراض والمحااجة، في حين أن الدين هو خضوع وتسليم. بالطبع هناك وجه آخر للمشكل، وهو أن إبليس يمثل مصدر الوسوسة وسلطة الغواية على العباد، على ما جاء في خطاب الوحي. ولكن الله مع علمه بذلك، أمهل إبليس إلى يوم الدين. وتأويل الرواية بوجهيها، أن العالم لا يسير من دون مساعلة أو معارضة عقلانية، وأن الهوى والغواية والفتنة هي الأصل والمحرك، وليس العقل.

هذا المعنى يتعارض التنوير مع الدين، وربما ينسف من الأساس الموقف الديني، حيث الإقرار بالعبودية والتبعية تجاه السلطة الإلهية، وحيث الامتثال والتسليم لما هو غير بشري، متعال أو ماورائي. وقد قال ابو العلاء، قبل العصر الحديث، وفي زمن التنوير العربي: أثنان أهل الارض: ذو عقل بلا دين وآخر ذين لا عقل له.

II. الشيطنة

لا يعني ذلك أن الناس لا تستخدم عقولها في تدبير شؤونها. فالعقل هو أعدل الاشياء قسمةً بين الناس، كما جاء في بعض المرويات الإسلامية لدى الكليني الرازي، وكما جاء على لسان ديكارت في ما بعد. ثمة أفراد هم أكثر شيطنة، في هذا الخصوص، من الشيطان نفسه. وهذا شأن بعض رجال الدين، سواء في الدفاع عن عقائده بأدلة العقل، أو في تحصيل معاشه، أو في إقناع أتباعه بالتخلي عن عقولهم لكي يصبحوا طوع أمره أو أسرى سلطته ونزواته وتشبيحاته، كما فعل ذلك الأبله الثقافي والإرهابي التكفيري الذي طعن نجيب محفوظ بالسكين، تنفيذاً لفتوى شيخه على أمل الفوز برضوان ربه.

ولا عجب، فالعقل هو حيلة الإنسان. حتى عندما يحاول الواحد التقليل من شأن عقله لحساب قوة عليا تند عن العقل، فإنه يستخدم أدوات العقل، كما نجد في المحاججات الكلامية واللاهوتية التي يدافع اصحابها بالبراهين العقلية عن المواقف الايمانية التسليمية. ومن المعلوم أن هناك علماء كلام مبتكرون في حقل عملهم، في الاسئلة والعُدّة، هم مجددون أكثر من الفلاسفة الذين يتعاملون مع أفكارهم بصورة تقليدية أو أصولية. بل هناك مارقون في الحقل الفلسفي نفسه، كما نجد نماذج ذلك بدءاً من نيتشه وصولاً إلى ميشال أونفراي، إذا اقتصرنا على الأزمنة الحديثة. بهذا

المعنى فالفلسفة تسعى باستمرار إلى التحرر من إرثها الأصولي بقواله الجامدة وأتماطه المخطئة ومناهجه العقيمة...

في أي حال، إن ابتكار الحل الديني للمشكل البشري، حيث خضوع البشر لكائن أسمي خالق ومشرّع أو مدبّر، بقدر ما هو قاهر يراقب ويعاقب، يمثل عند أول من فكّر به من الانبياء والرسل، ذروة الشيطنة، بمعناها الإيجابي والعقلاني: الذكاء الخارق والتخييل الخلاق لاجتراح الإمكان وابتكار الوسائل أو المخارج. ولا غرابة: فالإنسان يستنكر أحياناً ما يمارسه بالذات، بأن يتهم به سواه، تغطية لما يفعله هو نفسه، تماماً كما يحجب الخطاب ما يتأسس عليه. وتلك هي المفارقة.

لا شك أن الصيغة الدينية، كتركيبة وجودية يختلط فيها الإيهام والخداع مع الخشية والتقوى، قد شكلت نمطاً فعالاً وناجحاً في ضبط البشر وتنظيمهم، وذلك بقدر ما شكّل النصاب الديني، بقيمه وشرائعه، حداً رادعاً بين النظراء والانداد يلزمهم بإتقاء بعضهم البعض في حقوقهم وكراماتهم. ولكن الصيغة الدينية، التي كانت شغالة طوال قرون، تكاد تفقد مصداقيتها، فيما يتحول الدين على يد حماته إلى آلة لسفك الدماء وإحداث الخراب أكثر من أيّ يوم مضى. ولذا لم يعد الدين أفيون الشعوب كما قال ماركس، ولكنه ليس فيتامين الضعفاء كما يفهمه ريجيس دوبريه، بل أصبح يمارس كفيروس قاتل على يد حماته.

ولا غرابة في ذلك. فالأشياء لا تعود كما كانت عليه، من غير تحويل خلاق أو تأليف بناء تجدد به العلاقة مع المعنى، إلا بصورة كاريكاتورية أو مرعبة، كما يعود الدين الآن عبر فتاوى الباروكة والرضاعة، أو ملامسة الانثى بقصد الاستمتاع ولو رضية، أو قتل المخالفين في الدين والمذهب، فضلاً عن فتوى (العوراء) التي قضت بأن لا تبدي المنقبة سوى عين واحدة كي لا تكون محل إغراء وإثارة، وكلها فتاوى بائسة أو مضحكة أو قاتلة تشوه سمعة العرب في العالم.

III. الروحانية

وفي أي حال، إن المقدسات والمطلقات والثوابت لا تترجم إلا على سبيل الانتهاك على أرض الواقع الحي، حيث لا وجود في عالم الكون والفساد، إلا لما هو ناقص أو نسبي أو متغير أو عابر... فالأحرى أن تعامل الكتب والنصوص الدينية

بوصفها محصلة خيرات وجودية وتجارب فذة تركها السلف تجدر قراءتها وتدبرها، قراءة توليدية تحويلية، لاستثمارها في بناء الذات وصناعة الحياة، فضلاً عن رعاية الارض ومخلوقاتها. فالقراءة الخصبة والشارقة هي التي تتعاطى مع النصوص كمساحات للتأويل، نقرأ فيها ما لا يُقرأ من قبل، من أجل تجديد المعنى واعداد بناء الذات، على نحو أغنى وأقوى، وإلا تحوّلت إلى متاريس عقائدية وخنادق رمزية.

والأجدى أن يتوقف البشر عن نسبة اعمالهم وصنائعهم وحروبهم إلى الله. ففي ذلك طعنٌ في الذات العليا وانتهاك لأسمائها الحسنى. ثم انه من الظلم والخداع للنفس، لدى العرب، ان يطمسوا الانجاز التاريخي والحضاري، الوحيد، الذي انجزوه، مع الحدث القرآني، على سبيل الاختراع والابداع، بالتعامل معه كتنفيذ لمشئنة ربانية أو تجسيد لوحى الهى؛ كما انه من الظلم والخداع للغير، ان يقدم العرب انفسهم بوصفهم مجرد رسل للسماء، فيما هم فتحوا العالم بلغتهم وشريعتهم وسيوفهم، لكي يقيموا امبراطورية شاسعة وغنية، بثرواتها وأسواقها وعائداها وجواربها ومتعها.

لقد أثبت الإنسان بأنه أدنى شأنًا مما يحسب أو يدعي، من حيث صلته بالصُّعد والعوالم والحقائق الربانية أو القدسية والمتعالية. لقد أخفق في هذا الخصوص، على غير جهة، وبالأخص الجبهة الدينية، كما تشهد الخرائب والحرائق والفضائع من حرب صفين إلى الحروب الدينية في اوروبا، ومن الحروب العالمية إلى مجازر العراق الحديثة. من هنا ما عاد يُجدي التمييز بين النص المقدس وتفاسيره. هذه اللعبة تنتج المزيد من القيود بقدر ما تعطي مصداقية لفتاوى الردّة والإساءة. فالأنفع والأسلم، والأقل خطراً أن نقتنع بالتعامل مع أنفسنا ككائنات أرضية، دنيوية، محايدة، ملازمة، خلقنا من صلصال بطاقته وذراته وكواركاته، سيما وأن الله، بحسب منطق الخلق، بل بحسب قانونه، لم يستطع أن يخلق سوى المواد بأشكالها وألوانها وموجاتها وأضوائها. ولكننا في الوقت نفسه خالقون فاتحون صانعون مهندسون بانون... وبالطبع لا ننسى أيضاً أننا عدوانيون وسفاكون أو مفسدون ومخربون... وربما نحن أشرس من أبناء عمومتنا الحيوانات بوحشيتنا المضاعفة، كوننا نمارس عنفاً مزدوجاً، طبيعياً وثقافياً.

لنعترف بذلك كي نعرف كيف نسوس نفوسنا ونقود ما كينة رغائبنا. فأبلسة الدنيا والجسد مآلها أن تجتاحنا أهواؤنا المخاتلة من غير أن نحسب، لكي نمارس التشبيح والتهويم والتضليل، ونمعن طعناً في ما نقدسه ونعلي من شأنه. بكلام آخر لنعترف بحدودنا وتناهيها، لعلنا بذلك نفتح أفقاً لبناء علاقات بشرية أقل عنفاً وعدوانية أو قهراً وظلماً، وأكثر عقلانية أو تواصلاً وتضامناً، وربما أكثر روحانية. ولا غرابة. فالأقل روحانية والأكثر دنيوية هم أهل الإيمان المطلق والتسليم الأعمى واليقين الجازم، ذوي الفكر الواحد أو الأحادي، من الذين يريدون للناس أن يكونوا عبيداً أو آلات لأصل مقدس أو سلطة مطلقة. هؤلاء يقوضون الروحانية، إذ هم يقبلون على الدنيا ويتصارعون على حطامها، بقدر ما يدعون رفضها أو التقليل من شأنها.

من هنا فإن نفي الدنيا ينتج أسوأ أنواع الروحانية، وأنا أقصد بالروحانية، على ما أتأولها، علاقة المرء بالمعنى والقيمة أو بالحرية والكرامة، بقدر ما هي علاقته بذاته وجسده أو بالآخر أو بالطبيعة والعالم. بهذا المعنى فالروحانية هي تجسيد لاستقلالية الإنسان الفكرية وحيويته الوجودية، بقدر ما هي تعبير عن كينونته المزدوجة، التي هي مصدر الخلق والإبداع والتحول، بفجواتها وتوترها والتباساتها، كما بشكوكها وتناقضاتها ومفارقاتها وشقوقها...

IV. النكوص

إذا كان التنوير قد تحول إلى مفهوم مركزي في العصر الحديث، وغدا شعاراً من شعارات الحداثة، فإن ذلك لا يعني انه لا تنوير قبل كنعط. فمن العسف الاعتقاد بذلك. لأن كل من يمارس استقلاليته الفكرية ويشغل عقله، إنما يصدر عن موقف تنويري، أكان فيلسوفاً أم غير فيلسوف. والتفلسف هو منزع عقلي فطري لدى الإنسان.

هذا على مستوى الفرد. أما على مستوى الأدبيات العقلية، فنحن نجد الآن بأن كل ثقافة حية وخلاقة لها انوارها كما لها حجبتها وعتماؤها. وهذا شأن الثقافة العربية في عصر ازدهارها الحضاري. يكفي أن نذكر بأن الفارابي قد اعتبر العقل مبدأ الكون بقدر ما عقلن الله. ومرة أخرى يحضر ابو العلاء بقوة، في هذا

الخصوص، من خلال قوله الذي يسبق فيه تنويرية كمنط: "أيها العرُّ قد خُصِّصَتْ بعقلٍ فاستشره كلَّ عقلٍ نبي". ومع ذلك، فأبو العلاء مارس التقى المعرفي، من حيث علاقته بعقله، لأنه لم يزعم أن بإمكانه بلوغ اليقين في ما يعرفه. من هنا قوله: "وأما اليقين فلا يقين، وإنما أقصى اجتهادي أن اظن وأحدسا". صحيح أنه أنكر النبوات (ولا تحسب مقال الرسل حقاً ولكن قول زور سطروره)، وصحيح أنه أيضاً خالف ربّه معترضاً على مشيئته مجاهراً بزندقته (فلا ذنب يا ربّ السماء على امرءٍ رأى منك ما لا يشتهي فتزندقا)؛ ولكن المعرّي، وإن تزندق بالمعنى الديني والغيبّي، فإنه كان على المستوى الفكري والوجودي الأتقي، قياساً على رجال الدين الذين يدعون امتلاك الحقيقة واحتكار اليقين، لتأجيج عوامل النزاع بين الناس وزرع بذور الفتنة بين الجماعات، بما يشكّل عودة إلى ما قبل عصر النهضة والاستنارة، عصر محمد عبده وشبلي شميل.

فقد كان الشيخ محمد عبده يقول: بعد وفاة النبي لا وصاية على العقل لأحد. وهذا موقف تنويري من الشيخ. في حين نجد اليوم عماية ونكوصاً إلى السوراء، إذ بوسع أي داعية من الدرجة الدنيا، بل أي متخرج من مدرسة دينية قد حفظ عن مشايخه بعض الاحاديث التي لا يُحسن قراءتها، أن يُنصّب نفسه مرجعاً للفتوى أو وصياً على المسلمين، فيكفر من يخالفه الرأي، أو يفكر بإقامة امارة إسلامية، لكي يعلن حرباً جهادية تورط البلاد والعباد في حرب تقود إلى الهلاك والخراب.

من هنا، فإن أقل من نحتاج اليهم اليوم هم الدعاة القدامى والجدد، ثم اشتغلوا أو يشتغلون بالتأسيس والتشريع للفتن أو بإنتاجها وتصديرها (إبن بابويه وابن تيمية)، أو نسخهم المعاصرة، كما تشهد الحروب الرمزية بين القضاوي والتسخيري.

ثمّة فائض في الدعوات، ولكن ثمّة نقص في الأفكار الخلاقة والخصبة التي تترجم إلى صيغ حضارية ومعادلات وجودية تتيح استعادة المبادرة التاريخية وممارسة الحضور والفاعلية على الساحة العالمية بصورة بناءة ومثمرة. وما يمكن فعله في هذا الخصوص هو انتاج معارف حول الدين والتراث والهوية، بصورة تحدث تغييرات بنوية في الثقافة والسياسة. ولذا فإن أكثر من نحتاج اليه في تراثنا، على الاقل لبناء

الصيغ الحضارية والسلم الأهلي، هم من نستبعدهم بالذات، من الأدباء والمفكرين، من ذوي العقول المفتحة والرؤى النسبية والمنهجيات المتعددة والهويات المركبة، أمثال المعريّ والفارابي أو ابن رشد وابن عربي.

IV. عودة العقل

ما يدور من جدل حول العقل والنقد هو وجه آخر لسجال أعم يدور بين أتباع التراث وانصار الحداثة، منذ افتتاح الزمن العربي الحديث، بفعل الاحتكاك بالثقافة الغربية.

ولا مراء ان رجال الدين المحدثين قد تأثروا، بشكل أو بآخر، بالحداثة الفكرية بتقاليدها التنويرية وشعاراتها المختلفة كالعقلانية والحرية والتقدم والعلمانية والنزعة الإنسانية. ولذا فهم، بمعنى ما ثمرة للحداثة، بوعي منهم أو غير وعي، اعترفوا بذلك أم يعترفوا. ولا غرابة. فمن نعارضه أو نساجله، قد يخرقنا من حيث لا نحتسب، خاصة اذا كان صاحب أفكار جديدة، خلاقة وخصبة، غنية وخارقة. والمهم في ذلك طبيعة هذه الثمرة: كيف توظف الحداثة في دعوات رجال الدين ومشاريعهم وخطاباتهم؟

بالطبع تختلف المواقف بينهم. فمنهم انفتح على الفكر الحديث بمختلف تياراته ومدارسه، معتبراً أن لا مناص امام الفكر الديني، اذا اراد الإحياء والتجديد، من ان يفيد مما انتجته الثقافة الغربية في مختلف فروعها المعرفية وأنساقها القيمية.

ولكن هذا هو موقف القلة النادرة. اما الأكثرون فلهم مسالك أخرى مختلفة ايضاً. فمنهم من يسطو على المعارف العلمية لنسبتها إلى القرآن من غير حياء خلقي أو تقى ديني. ومنهم من يقول، في مواجهة العقل الحديث، بأن الإسلام هو دين العقل، لكي يشهد على نفسه بجهله المركب بالدين والعقل، وبنفسه في آن، أي بأنه لا يعرف معنى ما يقول. وهذه الآلية الفكرية، آلية الالتفاف على الحقيقة، لم ينجح منها حتى الشيخ محمد عبده الذي بهرته المدينة الغربية الحديثة، فحاول أن يعزو أهم انجازاتها إلى الإسلام.

هناك فريق ثالث يرفع شعارات حديثة، من غير قناعة اصيلة، ولكن فقط من اجل ركوب الموجة وتلميع الصورة، شأنه بذلك شأن كثير من الحداثيين الذين يكررون شعارات العقلانية والاستنارة والديموقراطية بصورة حاوية.

وهناك آخرون يدعون الآن إلى اعمال العقل النقدي في كل المسائل، بعد ان افنوا الشطر الاكبر من حياتهم بالاشتغال بلغة الغيب والنقل والفتوى والتنظير للحكومة الإسلامية، فإذا المآل هو الفتن المذهبية التي تمزق جسد الأمة وتفكك عراها الواهية اصلاً، كما تشهد حروب الجوامع والمرابد. ولا عجب أن يكون المآل كذلك، لأن طرح شعار الإسلام كحلّ وبديل، لا يُجدي في مواجهة التحديات الحضارية والاستحقاقات الوجودية التي تحتاج إلى تجديد العناوين والمفاهيم.

وأخيراً هناك بين رجال الدين، من يدعون الآن، ولكن بعد خراب البصرة، إلى اعتماد العلمانية في مواجهة الخطر الطائفي الزاحف. وهؤلاء يأتون بعد فوات الاوان، كما هو شأن الكثيرين من المثقفين العرب، الذين يرفضون الشعارات، ثم يعودون اليها، ولكن بعد استنفادها. وهذه حال دعاة العلمانية، فيما نحن نتجاوز الآن، بعد أزمة الحداثة والتنوير، العلمانية إلى ما بعدها، وعلى نحو يكسر ثنائية العلمانية والدين، بإخضاع المعسكرين إلى النقد والتحليل والتفكيك.

هذا ما تشهد به التجربة التركية، حيث المسألة تتجاوز مجرد الجمع بين العلمانية والدين، كما تتجاوز منطق المقايسة العقيم على سبيل المماهة والمطابقة، لأنها تتعلق بفكر تركيبي يرى إلى الواقع بتعدّد وجوهه ومستوياته أو أشكاله وأنماطه. هذا ما دعا اليه الرئيس التركي ابراهيم غلّ في الخطاب الذي ألقاه بعد فوزه في انتخابات الرئاسة. والوجه الآخر للفكر التركيبي هو العمل بمنطق تحويلي خلاق على سبيل التغيير وإعادة البناء، وبصورة تتجاوز منطق الماهيات الثابتة نحو شبكة العلاقات والتأثيرات المتبادلة.

٧. تشريح الأصول

ومع ذلك، ليس لنا إلا أن نقول: حسناً أن يثوب بعض الدعاة إلى عقولهم النقدية في ضوء المصائر البائسة والمدمرة للمشروع الديني. بمختلف نسخته ونماذجه، على ما تشهد تداعياته على ارض الواقع، حيث الفتوى تدمر التقوى وتحيل اسم الله إلى بعبع وجلاد، أو حيث منطق الفقه يسمّم صيغ التعايش بين المسلمين، ثم بينهم وبين أهل الديانات الأخرى. وتلك هي الثمرة السيئة لاعتماد المرجعيات

الدينية في تنظيم العلاقة بين الطوائف والمذاهب: تقويض مفهوم المواطنة الجامع أو تدمير السلم الاهلي، ليس فقط على مستوى العلاقات بين المذاهب، بل ايضاً داخل المذهب الواحد.

مرةً أخرى، حسناً أن يعودوا إلى لغة العقل والنقد، أي إلى ما كانوا يرفضونه لدى الغير، ثم عادوا لكي يتبنوه أو ينسبوه إلى أنفسهم. ولكن العقلانية النقدية، هي نقد الذات بالدرجة الأولى.

وهذه هي الآن مهمة الدعاة والمرشدين الذين احتلوا الشاشات والمساحات والجامعات: أن يرتدوا على أصولهم ودعواتهم وبرامجهم، بالدرس والتحليل، وأن يعملوا على تفكيك النماذج التي صنعها المشروع الديني وصدّرها إلى العالم: (1) الداعية الذي يطلق فتاوى تجعلنا أضحوكة العالم؛ (2) الجهادي الإرهابي الذي يريد انقاذ الأمة بشنّ حرب على العالم من خلال اعتماد نماذج وأحكام وتقاليده مستهلكة أو بائدة؛ (3) المفسر المشعوذ الذي يسطو على معارف الغير بدلاً من أن يُنتج معرفةً جديدةً بالدين والعالم؛ (4) الأبله الثقافي الذي يسدل الستار على عقله لكي يصبح آلة بيد شيخه، ينفذ اوامره لكي يفوز برضوان الله في جنة الفردوس، فيما يفوز شيخه ها هنا بالجنة بتمتعها وثوراتها وسلطانها.

هذه هي النماذج التي تقدّم انفسنا من خلالها، إلى العالم والآخر بصورة بائسة فقيرة، عدوانية، كاريكاتورية... والثمرة أننا نتهم الغير بتشويه سمعتنا، فيما نحن لا نفعل سوى ذلك.

VI. الاعتراف والاعتذار

من هنا فإن الاساس في الموقف التنويري والنقد العقلي بدايته الاعتراف بالأزمة وتشخيص العلة، ثم الاعتذار عمّا جرته الدعوات والمشاريع من الاخطاء والمساوئ والكوارث. فقد طرح الدعاة شعار "الإسلام هو الحل والبديل"، بعد انهيار المشروع القومي، وفشل النموذج الاشتراكي الذي ولد أصلاً ميتاً، فكانت النتيجة أن استجمعوا مساوئ المشاريع السابقة على ما يشهد اليوم تحالف القومي واليساري والإسلامي تحت راية المرشد الديني والجهاد الاهلي، لكي تزداد المجتمعات فقراً وتخلّفاً واستبداداً، أو لكي نصدّر الإرهاب إلى العالم. من هنا فإن أقلّ ما نحتاج

اليه هو الدعوة والوعظ والتبشير، وأكثر ما نحتاج اليه هو إنشاء مراكز للبحث العلمي والفحص العقلي والدرس المعرفي، لتشريح أمراضنا الثقافية والدينية، على سبيل الفهم والتشخيص. بهذا المعنى فإن غير المتدين، الذي يشتغل على النصوص والممارسات الدينية لتجديد الأفكار والمفاهيم والقيم، إنما يمارس دوراً إيجابياً وبناءً في مجتمعه وعالمه أكثر بكثير من المؤمن المتعصب الذي ينصب الحواجز والخنادق بين المذاهب والطوائف.

أزمة العقل الكوني

إن نقد الذات، بما هو عمل تنويري، إنما يصدر عن "تواضع وجودي" و"ثقى فكري"، على ما أصوغ المسألة، وعلى نحوٍ يحمل الواحد من الناس على الإقرار بتناهيه والاعتراف بمحدوده ونسبية آرائه وفعاله.

وهذا النقد لا يقتصر على الحقل الديني والعاملين فيه من حراس النصوص وعبدة الأصول وشرطة الفتاوى، وإنما هو نشاط ذهني مركّب ومتعدّد يشتغل على المحورين: جبهة التراث بديناصوراتها ومتحجراتها العقائدية، وجبهة الحداثة بكهولها ومقولاتها المستهلكة.

فمن علّل الحداثة التي تعاني اليوم من مأزقها، تأليه العقل، وحلول الإنسان محلّ الله، والتعامل مع الشعارات والعناوين كحقائق مطلقة وأقانيم مقدسة، كما تعامل معها لاهوتيو الحداثة والتنوير. هذا داء من أدواء الحداثة التي عملت بنفس منطق الدين القائم على التأليه والتقديس وخلع صفات الاطلاق والتعالي على الاحداث والاشخاص، أي على ما هو نقيض ذلك.

من هنا فالأزمة هي وجودية وشاملة، بمعنى انها تطال العقل الكوني بمختلف نماذجها وأنماطه، القديمة والحديثة، الدينية والعلمانية، اللاهوتية والفلسفية. والفكاك من المأزق يحملنا على التخفف من ادعاءات التيقن والقبض والتحكم، سواء من جانب الفلاسفة الذين يدعون بأنهم ملاك الحقيقة وشهودها وحاملو مفاتيحها، أو من جانب اللاهوتيين الذين يزعمون بأنهم خلفاء الله ونوابه وآياته وحاملو اختامه.

هذا هو الداء الذي يفتك بالمجتمعات والثقافات: (1) المركزية البشرية التي تدمر البيئة والطبيعة؛ (2) النرجسية العقائدية التي تلغم صيغ العيش بين الناس؛ (3) النظرة

الأحادية التي تختزل الواقع المعقد إلى بعد واحد من أبعاده؛ (4) عبادة الأصول والتمترس وراء النصوص للانقلاب على القضايا والتعلق بالاشياء حتى أضدادها؛ (5) حراسة المقولات بتحويلها إلى قوالب متحجرة ونماذج بائدة تشلّ الطاقة الحيّة على الخلق والابتكار؛ (6) وكل ذلك ينبع من الداء الأعظم كما يتجلى في ظاهرة الألوهة بوجهها المزدوج: ارادة التألّه التي تسهم في صنعها الحشود والجماهير التي تمارس طقوس العبادة والتقدّيس لزعمائها وقادتها وابطالها وأئمتها، ولكن لكي يتحولوا بدورهم إلى عبيد لنزواتهم وألقابهم وسلطانهم وأساطيرهم. على هذا النحو تمارس الألوهة، على يد الانبياء الجدد، لكي نحصد كل هذه المساوئ والكوارث.

ومن المفارقات في هذا الخصوص، أن الدعاة القدامى والجدد الذين رفعوا سيف التحريم والتقدّيس، واشتغلوا بمنطق التكفير ضد الغير، قد ارتدّ عليهم سلاحهم، فباتوا يشتغلون بإلغاء بعضهم البعض، تكفيراً وتنازلاً وتنازلاً وفتناً مذهبيّة تندلع في غير ساحة عربية. ومن المفارقات أيضاً أن الخارجين على الاطر الدينية، ممّن يعدّهم المتدينون مارقين أو ملحدّين، يقبلوهم جميعاً، إمّا مؤمنين (مسيحيين ومسلمين)، أو مسلمين (شيعةً وسنةً)، وذلك بسبب رؤيتهم المركبة، ورمعاً لإيمانهم الواسع، فيما أهل الايمان الديني لا يحسنون سوى تكفير بعضهم البعض.

ولعلّ هذا ما دفع بعض رجال الدين إلى طرح العلمانية كحلّ للكارثة. ومع ذلك لن نقول بأن الله يكفي المستقلين وغير المتدينين شر أهل الايمان الديني الذين يقتتلون فيما بينهم، لكي نحصد هذا الخراب على يد الانبياء الجدد.

وفي أيّ حال لم تعد المشكلة هي مجاهة لاهوتية كما يطرحها العلمانيون الذين فشلوا على مدى عقود في هذه المجاهة ضد أهل اللاهوت. وبالعكس لم تعد المشكلة تنحصر بتوجيه تُهم التكفير والاساءة، من جانب أهل الفتوى، إلى هذا المفكّر أو إلى ذلك الكاتب أو الفنان، وإنما هي تتعدّى الآن ثنائية العلمانية واللاهوت، فيما تغرق بعض البلاد العربية في أتون الحرب الأهلية التي يشعلها أهل الايمان وأمرء الجهاد فيما بينهم. فليستيقظ من سباتهم الحداثيون والتراثيون. فبعد فشل المشاريع القومية واليسارية والإسلامية التي استجمعت مساوئ بعضها البعض، فإن الرهان الآن هو الانخراط في فتح أفق جديد لتنظيم العلاقات بين

المجموعات البشرية، قوامه البُعد المتعدّد للقوى والتكتلات والطوائف والتيّارات والأحزاب والأنماط والأشكال...

VII. عُدّة فكرية جديدة

والنقد، بما هو إحساس بالتواضع الوجودي، وبما هو ممارسة للتقوى، مهمة دائمة لا تتوقف. لأن الأصل لدى البشر ليس العقل أو التعقل، بل الميل والهوى أو النعرة والعصبية. فالإنسان هو شهواته ونزواته وهواجسه وخرافاته وقلقه وتوتراته والتباساته ومفارقاته، أي كل ما يجعله ينتهك دوماً ما يدعو إليه أو يمارس ما يعلن الحرب عليه. من هنا حاجته الدائمة إلى نقد الذات، بتعهدها وسوسها بالدربة والمراس أو بالجهد والاجتهاد. انه وعي مضاد بالهوية، ومسافة نقدية من الذات، واشتغال دائم على الأفكار والمؤسسات والسلطات، للتخفيف من المنازع النرجسية والاصطفائية والمركزية، اذ هي الداء الأعظم الذي يولد ما نفاجاً به من الدمار والهلاك، للبشر والطبيعة والحجر... بما أسميه "تواطؤ الاضداد على صناعة الخراب".

إن العصر الذي نلج فيه، لا يُبقي شيئاً كما هو عليه: لا الدين ولا الحداثة، لا المجتمع ولا الدولة، لا الأصولي ولا العلماني، لا الإسلامي ولا اليساري، لا الداعية ولا المثقف... بل كل شيء، أكان ذاتاً أم فعلاً، يحتاج في مفهومه ومعناه إلى أن يُوضع على طاولة الدرس والتشريح، من أجل إعادة التجميع والتركيب أو التوظيف والتشغيل...

من هنا فإن الشعارات التي يعود إليها، الآن، الدعاة من رجال الدين، بعد أن استهلكها الحداثيون، سواء تعلّق الأمر بالعقل والنقد والتنوير أو بالحرية والديموقراطية والنزعة الإنسانية أو الكونية، كلها شعارات قد فقدت فعاليتها، وباتت بحاجة إلى التجديد وإعادة البناء في ضوء التحوّلات والثورات التقنية والحضارية والثقافية، وعلى وقع الاخفاقات والاهيارات الايديولوجية والسياسية والخُلُقِية والاقتصادية.

أخيراً، هل أنا أجروء، في نقدي، على المساس بالمقدسات والثوابت؟ إن الجرأة الفكرية، وإن قست، ليست هدفاً بحدّ ذاته، كما ليس القصد منها النفي أو الادانة،

وإلا انقلبت إلى نقيضها أو انتفت الفائدة منها؛ وإنما هي تكتسب أهميتها من كونها محرّضاً من أجل تجديد المفاهيم والمعارف، سواء في المجال الديني أو في المجالات الأخرى، وبصورة تسهم في كشف الأخطاء والمساوئ، أو في فتح الأبواب لاجتراح الحلول التي تساعد على الخروج من المأزق. وفي أيّ حال، ما يجروء عليه، أهدنا، في نقده وأفكاره، لا يساوي شيئاً قياساً على ما يجروء عليه الذين يحتكرون مفاتيح الصعود إلى السماء، من أعمال قتل للبرياء يستفظعها المؤمن الذي ربّي على التقوى، بقدر ما تصدم إيمانه وترزع قيمه.

ولذا أجدني أستدرك لأقول بأن هذا النقد لا يعني نفي الدين الذي هو بعد من أبعاد الهوية أو مرجعية من مرجعيات المعنى، وإنما يعني اجتراح إمكانات جديدة للعمل والبناء. فالكرة الآن هي في ملعب رجال الدين، أقصد منهم بشكل خاص قادة العمل الديني الميداني الذين ينتهكون بصورة مضاعفة المبادئ والثوابت التي يتهمون الغير بانتهاكها أو المساس بها، بعد أن حولوا الدين إلى ما يشبه محاكم التفتيش، واتخذوا من النصوص الدينية وتفسيرها متاريس لإطلاق النار على المختلف في الداخل والآخر في الخارج. فالأولى ممارسة التقى الذي هو رأس الفضائل القرآنية، بحيث يتخلى العاملون في الحقل الديني عن بعض ادعاءاتهم وهويّاتهم: امتلاك مفاتيح الحقيقة، احتكار المشروعية الإيمانية، التفكير بمنطق الضد والإقصاء، محاولات أسلمة الحياة بكل جوانبها وتفصيلها، لإقامة نظام شمولي يحول المجتمعات إلى معسكرات والحياة إلى جحيم لا يطاق.

خلاصة القول: ماذا تنفع دعاوى الحقيقة المطلقة والنصوص المقدسة وخير أمة والفرقة الناجية وأشرف الخلق، وسواها من المقولات التي تشكل اعتداءً رمزياً على الآخر، بقدر ما تسمم أجواء التعايش وتدمر جسور التواصل بين الناس والجماعات. فالحقيقة هي في المحصلة ما نقدر على خلقه من الوقائع، أو ما نحسن إنجازه وأداؤه، مما هو قابل للتداول مع الآخر على سبيل النفع أو الاغناء المتبادل، وعلى نحو تغير به، بقدر ما نسهم في تغيير الآخر والواقع.

الأجدى إعادة الأمور إلى نصابها، وذلك بالتعامل مع المجال الديني بوصفه مشروعية تتفاعل مع المشروعات الأخرى العائدة لمختلف حقول المجتمع وقطاعاته، بغية فتح آفاق جديدة أمام النمو البشري. ليست المشكلة الآن من يمثل الإيمان

الصحيح أكثر من سواه، ولا من كان أحق بالخلافة، ولا التبشير من جانب أتباع هذا المذهب على ساحة المذهب الآخر. القضية هي أن يحمل الإنسان "الأمانة"، التي يهرب من حملها، لمواجهة التحديات الجسيمة والأخطار المحدقة التي تتهدد الأرض. بمن عليها ومن فيها، كما يتجسد ذلك في انتشار العنف وتلوث البيئة، وتبديد الموارد وتزايد الفقر، أي ما يخلق حالة طوارئ دائمة على الساحة العالمية، من جراء إرادة الجشع والفحش والتكالب أو منطق الاصطفاء والصدام حتى الخراب والخطام. فلم تعد تصلح إدارة العالم بالعقليات السائدة، أصولية أو امبراطورية، شمولية أو استبدادية، جهادية أو إنجيلية، كربلائية أو تلمودية... وهذا ما يحمل على اجراء تحويلات مفهومية، بنوية، خلاقة وخرافة، لاعادة بناء العناوين بصورة تطال جغرافية المعنى ببداياته ومسبقاته وتطال مرجعيات الفكر بمقدساته وثوابته، بقدر ما تطال أولويات العمل واستراتيجيات التدخل والتوسط. من هنا يحتاج تدبر الشأن البشري والكوكبي، إلى استراتيجية فكرية جديدة في إدارة الهويات والقضايا والدول والعلاقات بين البشر، من الفكر التركيبي والمنطق التحويلي والعقل التداولي، فضلاً عن التواضع الوجودي والتقى الفكري.

القسم الثالث

صناعة التنمية

الهويات الهجينة والوحدات المركبة حول إدارة التنوع

هذه مقارنة مزدوجة⁽¹⁾، تشخيصاً ومعالجة، كما يشير عنوانها: الهويات الهجينة والوحدات المركبة. وإذا شئت لغة مفهومية أكثر حصراً أدرجها تحت عناوين اربعة: الاعتراف، التوسط، التهجين، التركيب. وما أحاوله هو مقارنة المشكل، ما أمكنني ذلك، عن غير مسبقات أو مصادرات تعطل عمل الفحص والدرس، لاهوتية تراثية، أو حداثة علمانية. وأبدا كلامي بملاحظات ثلاث.

الملاحظة الأولى سياسية، وهي أنني استحسن كلمة "إدارة" وأثرها على غيرها من المصطلحات مثل دولة أو حكومة أو جمهورية أو امبراطورية أو خلافة، لأنها أقل سلطوية وشعبوية وأكثر ديموقراطية أو إجرائية.

فالحكام هم، في النهاية، مدراء أو وكلاء، بل أجراء كما قال ابو العلاء. ولذا، فمهمتهم الأولى هي اجتراح الوسائل والاجراءات لتسيير الشؤون وتحسين الاحوال أو لحل المشكلات وتدارك الكوارث والنكبات. بهذا المعنى، فالحكام ليسوا آلهة معصومين أو قادة ملهمين أو ابطالاً اسطوريين، ومن باب أولى ان لا يكونوا مجانين أو مغامرين مهوسين يحولون شعوبهم وبلدانهم إلى حقول تجارب لأساطيرهم التحريرية ونزواتهم الاستبدادية ومشاريعهم الامبريالية ودعواتهم المستحيلة...

الملاحظة الثانية منهجية، وهي أن مصطلح "التنوع" ليس جديداً. وقد استخدم أول الأمر، على المستوى البيولوجي الأعم الذي يشمل عالم الاحياء بتنوعه الهائل.

ولكنه، وعلى ما يجري تداوله اليوم، إنما يستخدم في المسألة الثقافية، كشعار يُرفع ضد المنطق العنصري والذكوري، كما يبين الباحث الأميركي والتر بن ميكلز.

(1) نص مداخلة عُرضت بصورة مختصرة في الندوة التي عُقدت في بيروت بتاريخ 6-8 شباط 2009، بدعوة من الهيئة القبطية المصرية للتنمية الثقافية، تحت عنوان "إدارة التنوع في المنطقة العربية".

أما مفهوم "التعدد" الذي نحت في الستينات من القرن المنصرم، مع اندلاع حركات الاحتجاج والتظاهر في الولايات المتحدة، للاعتراف بحقوق السود والنساء والأقليات والفئات المهمّشة أو المستبعدة... فإنه كان يستخدم في الحقل الثقافي والاجتماعي، أي مكان مصطلح "التنوع" الذي حلّ محله، لكنه بات يستخدم الآن في مجال العلاقات بين الدول لمواجهة الاحادية القطبية، بعد أن اخذت البشرية تنحو نحو تعددية الاقطاب والدول والقوى الفاعلة على المسرح العالمي؛ أو يستخدم في المجال السياسي داخل الدولة الواحدة لمواجهة أحادية الزعيم والحزب والرأي أو الصوت...

هناك مصطلحات أخرى تعالج التمييز على المستوى الاقتصادي بين اغنياء وفقراء أو بين ارباب عمل وأجراء، كمفهوم "المساواة" الذي هو شعار قديم قدم الصراع بين البشر، أو كمفهوم "التضامن" الذي يدعم المساواة على الصعيد الخُلقي.

وإذا كان كل مفهوم من هذه المفاهيم يعمل في مجال معين، فإنها ليست متنافية، كما يذهب إلى ذلك بن ميكلز الذي يعتبر أن مفهوم التنوع يطرحه الآن الليبراليون الجدد لطمس شعار المساواة.

نحن إزاء مفاهيم تتقاطع بقدر ما يُعني بعضها بعضاً. وبالوسع الاشتغال عليها واستثمارها على نحو متبادل؛ مما يعني أن معالجة مسألة التنوع ليست أحادية. وإنما هي تختلف باختلاف المداخل والنماذج، كما تتعدد بتعدّد المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية في الفضاء الاجتماعي الذي هو عالم مفتوح على المتغيرات من الأحداث والوقائع.

وأيّاً يكن فإن مفهوم التنوع، شأنه شأن أي مفهوم آخر، كالديموقراطية أو المجتمع المدني، هو صيرورته، على سبيل التطوير والاثراء، بحسب السياقات والتجارب والثقافات، الأمر الذي يجعله مفتوحاً على تعدّد التلوينات والصيغ والابعاد.

الملاحظة الثالثة إنسانية، وهي اننا بالكلام على إدارة التنوع البشري، نصدى لمشكلة عويصة، لم تجد لها حتى الآن الحل المعقول أو المقبول، بدليل أن البشرية تعود، كل مرة، إلى نقطة الصفر، في ما يخص مطالب السلام والعدالة

والمساواة والحرية... شاهدةً على عجزها عن معالجة آفات التعصّب والكره أو التمييز والتطهير أو الفقر والتفاوت، وهي آفات اجتماعية وثقافية واقتصادية تنغذى من بعضها البعض، لكي تزداد مساوئها وأخطارها وكوارثها.

هذا هو الوضع من هايل وقايل حتى الحرب في فلسطين والمنطقة العربية، بين الرابانيين واللاهوتيين والربانيين، بين التلموديين والجهاديين أو الكربلايين؛ ولا أنسى انبي في لبنان، حيث يخدم الجدل المشحون بالعنف والتهديد، تمهيداً لجولة جديدة من الصراع الدموي، سواء بين الطوائف، أو داخل كل طائفة، بين أحزابها وفصائلها أو بين زعمائها وأمرائها.

هذا ما نحن عليه منذ عقود: موجات من العنف الكلامي والسياسي تليها جولات من الحروب الأهلية؛ وبالعكس: حروب أهلية أو فتن مذهبية لا تحسن استخلاص دروسها وطيّ صفحاتها، تُبقي النار تحت الرماد، بقدر ما تبقى النفوس موتورة ومُعبّأة، تمهيداً لجولات جديدة من القتل وسفك الدماء.

إزاء هذا الإفلاس، على المستوى البشري، هل ننتظر تغيير الجينات الطبيعية لكي نأمل بمجتمع بشري تتغير معه الميّمات الثقافية، كما تتجسّد في المثل والقيم أو النماذج والقواعد التي ننسج بها علاقاتنا ونبي عوالمنا؟

بالطبع لن نياس و ننتظر مثل هذا الطور المفرع الذي قد ينشأ عنه كائن جديد يحتاج إلى اسم جديد. والسؤال: ماذا يمكن لنا، نحن المشتغلين في حقول المعرفة، أن نقدم لكي نساهم في حلّ هذه المعضلة المستعصية: بناء مجتمع تحفّ فيه نوازع العنف والقهر والظلم والاقصاء؟

ما نملكه هو رأسمالنا الفكري الذي به نفهم ونشخص أو نعالج أو ندبر، كل في حقل اختصاصه وبأدوات حقله. غير أننا، وفي الأكثر، لا نُحسن استثمار عقولنا في قراءة الجريبات أو في فهم المشكلات، بل نحن نعطل طاقتنا على التفكير الحيّ والخلاق، لكي نمارس التبسيط والحجب أو الزيف والخداع أو النفي والاستبعاد، أو نقع ضحية ذلك كله، إما بسبب قصور المنهج وافلاس العدّة، وإما بسبب التشبيحات الايديولوجية والتهويمات العقائدية، وإما بسبب أفخاخ الهوية ومنازع السلطة والتكالب على جمع الثروة. ولذا فمساهمتي تجرّي على مستويين: تحليلاً وتشريحاً، بناءً وتركيباً.

I - الاختلاف هو الأصل

1. لا وجود في الأصل الا للمتعدد والمختلف، أكان أحياناً غريباً، حليفاً أم خصماً، شقيقاً أم عدواً. فالاختلاف هو المعطى العيني، المشاهد والمحسوس. وهذا يصح على أفراد النوع البشري، كما يصح على الآحاد داخل كل نوع وصنف. فلكل فرد حقيقته وهويته التي بها ينحاز عن سواه. من هنا حاجته إلى اسم خاص، كما تعبر عن ذلك أسماء العلم بالنسبة إلى البشر، أو حتى بالنسبة إلى الحيوان. واما الوحدة بمختلف اشكالها، فلا وجود لها الا في الازهان، وعلى مستوى الفكر والرمز. ولذا فهي ليست واقعاً يُشاهد، وإنما هي شيء يدرك أو يتخيل، بقدر ما هي واقع يصنع أو بناء يركب أو معطى يحول.
2. قد يقال هنا بأن الاشتراك في الاسم، إنما يعبر عن واقع حقيقي، بقدر ما يشير إلى هوية عرق أو لون أو جنس أو دين أو نوع أو صنف: لبناني، عربي، أميركي، أوروبي، مسيحي، قبطني، مسلم، اسود، فقير، امرأة، ... وهذا الاشتراك يشكل لدى البشر عامل لحمة ومصدراً للشعور بالانتماء إلى أمة أو جماعة أو فئة أو شريحة... وفي الحالات القصوى، حيث تقع الجماعات فريسة الخوف، أو حيث يتهدّد أمنها، يصبح الاسم مصدراً للشعور بالنعرة والتضامن، لكي يحول البشر إلى كتل مترابطة وحشود عمياء، يجري شحنها وتعبئتها، ضد عدو فعلي، أو مختلق، في الداخل أو الخارج.
3. غير أن الاسم العام أو المشترك، وإن كان يحجب الاختلاف ويطمسه، فإنه لا يلغيه. لأن المطابقة مستحيلة بين شيء وشيء آخر في هذا العالم. حتى الكراسي التي تنتج منها المصانع ما لا حصر له من النسخ المتماثلة، فإنها لا تتطابق بالكلية، لأن لكل كرسي موضعه الذي يشغله وحده دون سواه، وبه يفترق عن سواه. فكيف إذا كانت القضية تتعلق بأفراد البشر، حيث لكل فرد عالمه الفكري الخاص بهوماته وهواجسه أو بأحلامه وآماله... أو حيث لكل جماعة ثقافتها بشيفراتها ورموزها وأيقوناتها، ولكل مجتمع همومه ومطالبه وهواجسه... وكيف إذا كانت المعضلة تتعلق باسم يشير إلى عالم غيبي كمصطلح "الله". عندها يصبح الاسم الواحد منبعاً لما لا يتناهى من التفاسير والقراءات المولدة للاختلاف أو حتى للصراع والانشقاق.

هذا ما تشهد به حروب الآلهة القدامى والجدد؛ كما تجسّمت أولاً داخل الديانات التوحيدية بمختلف نسخها، من حروب النصوص والتأويلات والمذاهب قديماً إلى حروب الكنائس والجوامع والمرابد في العصور الحديثة؛ وكما تجسّمت ثانياً داخل الايديولوجيات الثورية الحديثة بمختلف طبعاتها، من حروب الأنظمة والدول والمعسكرات إلى حروب الاحزاب والفصائل والمنظمات؛ ناهيك بالصراعات القومية التي أثمرت ثمارها السيئة والمدمّرة حروباً عالمية طاحنة ومشاريع امبريالية استعمارية...

وهذا شأن العرب والمسلمين اليوم. انهم منقسمون على كل شيء: من تفسير النص إلى مسألة الخلافة؛ ومن مواجهة التحديات الخارجية إلى قضية فلسطين المركزية.

وهكذا فالاسم يشير إلى حقيقة ملتبسة. إنه مبدأ جامع ومفرّق في آن. فبالواحد تجتمع الاشياء وبه تنفرق كما قال ابن عربي.

ومن المفارقات الفاضحة في هذا الخصوص، أنه فيما كانت أميركا توجّه ضربة للمنطق العنصري بانتخاب اوباما، كانت الحرب الرمزية، بين السنّة والشيعة، تبلغ أوجها كما استمعنا يومئذ إلى السجالات العنيفة بين الشيخين، القرضاي والتسخيري. نعم، لقد فضحنا اوباما، نحن الذين نهاجم الغزو الثقافي، لكي ندافع عن ثقافة متحرّرة، مغلقة، اصطفايية، عدوانية، تبلغ ذروة استئصالها عندما تريد للمرأة أن ترتدي البرقع، وأن تظهر بعين واحدة فقط، كي لا تكون محل إغراء. نحن إزاء عقل ذكوري استتصالي لا يعادله سوى الاستتصال الاستيطاني.

II - تركيب الوحدات

ماذا يعني هذا الفهم لمسألة التنوع والاختلاف؟

أن نعيد النظر في تصوّراتنا للحقيقة، والهوية، والسلطة، والوحدة المجتمعية، والحياة المشتركة، لتشكيل لغة مفهومية جديدة...

1. خلق الوقائع: إعادة النظر على مستوى الحقيقة تعني التحرّر من مفهومها، بوصفها واحدة أو ثابتة أو متعالية أو مسبقة أو جاهزة، على ما يتعامل معها

ملاكها وشرطتها، ممن يدعون معرفتها على نحو يقيني ومطابق، سواء من أتباع الكتب الدينية، أو من أصحاب الايديولوجيات الحديثة. مثل هذا الادعاء بالتيقن والقبض والتحكّم، هو ضرب من التألّه يُترجم بعوّدات للدين، مرعبة أو كاريكاتورية، كما تشهد الفتاوى البربرية؛ أو يُترجم بنهايات كارثية أو وحشية لعناوين الحداثة والعقلانية والحرية والتقدم والتنمية، فضلاً عن عناوين الثورة والعروبة والتحرر، كما تشهد العضلات الأمنية والبيئية والصحية والمعيشية والسياسية، مجسمة في الإرهاب والتلوث والفقر والاستبداد والإقصاء.

الأحرى أن نتواضع ونتقي على المستوى الوجودي والمعرفي، بحيث نتعامل مع الحقيقة بمفردات النسبية والبناء والخلق والتغيّر. إن مفهوم التعدّد الذي يكسر منطق الأحادية والوحدانية، قد أخذ يخترق الابحاث والدراسات في مختلف فروع المعرفة الباحثة عن الحقيقة، كما في الطبّ والتاريخ أو في الإناسة وعلم النفس الإدراكي. والوجه الآخر للانفتاح على التعدّد، هو الانفتاح على مفهوم الخلق، لأن الحقيقة هي ما نقدر على خلقه وتحويله، أو ما نحسن صنعه وبناءه، أو ما ننجح في تداوله وتبادلّه. بهذا المعنى، تستمدّ النسبيّة مشروعيتها، ليس فقط من كون وجهات نظرنا هي دوماً جزئية أو ناقصة، أو غير يقينية، بل لأن ما نتجّه من الحقائق حول الوقائع، هي نماذج للتفسير تعيد بناء الواقع بقدر ما تسهم في تغييره.

2. الهوية المهجينة: إعادة النظر في مفهوم الهوية تعني أن نفتنّع بأنه لا توجد هويات صافية أو انتماءات احادية. فالهوية الواحدة هي شيء لا ينفكّ يختلف عن نفسه، أو اسم يتحوّل عن معناه باستمرار، أو ذات تمارس وعياً نقدياً ضدّياً بذاتها، الأمر الذي يتيح الإمكان للقاء المرء آخره أو خصمه أو ضده، بل عدوّه إذا شئنا استلهم الرؤية الصوفية.

هذا هو واقع العلاقة بين الديانات التوحيدية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام. نحن إزاء ثلاثة فروع لنفس الأصل أو ثلاث نسخ لنفس العقيدة تختلف وتتنوع باختلاف اللغات والثقافات أو البلدان والمجتمعات. وهذا هو واقع العلاقات داخل كل ديانة بين طوائفها المتصارعة على احتكار المشروعية الإيمانية.

فالأجدي قبول التنوع تحت الاسم الجامع أو الجذر المشترك، حتى لا تتحول الخصوصيات، مع أهل التعصب والانغلاق والتطرف، إلى متاريس عقائدية وخنادق رمزية تمهد لحروب همجية.

ومؤدى القناعة بقبول التعدد في الانتماء إلى الأصل الواحد، يعني فك عقدة الضد في التعامل مع الآخر، وكسر منطق المطابقة في التعامل مع الذات. فالآخر هو شطرننا الوجودي الذي لا انفكك عنه، سيما في هذا العصر حيث تتشابك المصائر، وحيث تتعولم الهويات أو تتهجّن الثقافات العابرة للحدود والقارات. من هنا تنشأ اليوم مواطنة عالمية عابرة للحدود بقدر ما تنشأ هوية كوسموبوليتية هي تعددية من حيث مركزها المحلي وأبعادها الإقليمية والدولية، بقدر ما هي مركبة من حيث تعدد المهنة والمهمة أو الجنسية والإقامة.

أما الهوية الصافية كماهاة تامة مع النفس، فهي لا تنتج سوى العُزلة والخواء، بقدر ما تصنع الفقر والإرهاب. ولنسأل هنا ماذا كانت نتيجة التعامل مع الذات بوصفها هوية مطابقة والتعامل مع الغرب بوصفه ضدّاً أو غريباً أو عدواً...؟! الحصيصة هي بعد قرنين، من حملة نابليون إلى غزوة بوش، أن الشقيق في الوطن أو الاخ في الدين يتحول إلى عدو، كما تشهد الفتن المذهبية والحروب الأهلية في غير بلد عربي.

الأجدي التعامل مع الهوية بوصفها نسبة واطافة، بقدر ما هي صيرورة متحوّلة؛ أو تركيبة هجينة، بقدر ما هي حيوية وجودية مفتوحة على الآخر والحدث والعالم. بهذا المعنى، فالهوية المركبة والهجينة هي مصدر غنى وقوة وتجدد، بقدر ما تقذنا من براهن التعصب والانغلاق والتطرف. من هنا، فإن التعددية لا تعني مجرد القبول بالآخر، وإنما تعني على المستوى الوجودي بأن الهوية الواحدة إنما تُنسج من التعدد والالتباس أو التعارض والشقاق، وذلك بحسب تعدد الوجوه والاطوار أو تضارب الميول والأهواء أو تنوع حقول النشاط ودوائر الانتماء... بهذا المعنى إن هوياتنا ليست ورائنا، وإنما هي ما لم نكنه بعد، بقدر ما هي طاقتنا على الابداع والتحول على سبيل التجديد أو التطوير أو التحسين أو التدبير.

3. **السلطة التداولية:** والوجه الآخر لإعادة النظر في مفهوم الهوية أو الحقيقة، هو إعادة النظر في مفهوم السلطة بالمعنى اللاهوتي أو الغيبي أو الماورائي، كمشيئة مطلقة أو أصل مقدس أو مشروعية عليا لا تخضع للمساءلة والمناقشة. ففي هذا العالم لا يوجد الا ما هو نسبي أو مشروط أو متعدد أو متغير أو عابر أو زائل أو ناقص وغير مكتمل...

وأما خلع صفات الالهوه والقداسة والعصمة على القضايا والأعمال والسياسات والحروب، أيأ كان الشعار، فمآله الاستبداد وقيام أنظمة شمولية بقدر ما يقوم على احتكار المشروعية ومصادرة حرية التفكير والتعبير للانفراد بالرأي والقرار.

فالأحرى أن تعامل السلطة، أي سلطة، أكانت دينية أم سياسية أم اقتصادية أم أكاديمية، بوصفها تشكّل مجالاً يخضع للمناقشة العمومية والمداولة العقلانية والمراجعة النقدية، وبخاصة السلطة السياسية التي هي في النهاية محصلة قانونية أو اجرائية للحراك الاجتماعي والنشاط الانتاجي أو الابداعي لكل الفاعلين الاجتماعيين، في مختلف القطاعات والحقول، على ما هو شأن الحكومة الديموقراطية والفعالة.

4- الوسط الجامع

وأخيراً ما نحتاج إليه هو إعادة النظر في الوحدة الاجتماعية، أكانت صغيرة أم كبيرة، طائفة أم قبيلة أم غير ذلك. فالمجتمع ليس مجرد وحدة بسيطة أو كتلة متجانسة أو تراتبية صارمة أو ارادة متعالية... قد تكون هذه حال المجتمع المغلق والحديدي.

ولكن المجتمع الحيوي والنامي، المفتوح والمزدهر، هو بنية مركبة ومعقدة من حيث صعده وحقوله المتعددة، أو كيان متنوع ومتشعب من حيث فئاته وشرائحه المختلفة، أو مسرح للتنافس والصراع من حيث قواه الفاعلة. إنه وسط للتعدّد وفضاء للمداولة بقدر ما هو شبكة من التأثيرات المتبادلة والعلائق المتحوّلة.

ومؤدى هذا الفهم للوحدة أن تقرّ بالواقع، لكي نعرف كيف ندير اختلافاتنا أو نعالج مشكلاتنا أو نتدبر شؤوننا. بمعنى أن نعترف بأننا مختلفون، لكي نعرف

كيف نتوحد. فالشبيه أو المماثل لا يتوحد مع شبيهه أو مثله، وإنما يسعى إلى ازاحته والحلول مكانه، أو إلى إخضاعه والسيطرة عليه.

هذا ما تشهد به التجارب الوجدانية في العالم العربي. فالعرب عاجزون عن توحيد حي في مدينة، بل هم كلما ادعوا انهم متمثلون وأن الاستعمار فرّقهم، ازدادوا فرقة وتنازعا. ولا غرابة، فليست الوحدة معطى فطرياً أو واقعاً طبيعياً، وإنما هي عمل ثقافي مؤسسي يقتضي بذل الجهد بالعمل على الذات وتحويلها، لكي تخرج من الدائرة الضيقة أو القوقعة الخائفة؛ وذلك باجتراح ما يحتاج إليه العمل المشترك، أو الانخراط في متّحد، من الأطر والصيغ أو الهيئات والأدوات.

وهكذا، فنحن نجتمع مع الآخر ليس لكي نتطابق معه أو لكي نصبح نسخة عنه، ولا لكي نخضعه أو ليكون على شاكلتنا، وإنما نجتمع معه أو نتحد، بخلق ما هو جامع أو مشترك أو عام من اللغات والمساحات والفضاءات والأسواق... أي كل ما يتيح أو يوسع من امكانيات الحوار والمفاوضة أو الشراكة والمداولة أو التبادل والتفاعل على نحو مثمر وبناء. فكيف ونحن اليوم في عصر الوسائط التي تزداد معها امكانيات التواصل بين الناس.

بهذا المعنى، ان الوحدة، سواء على مستوى أسرة أو شركة أو جماعة أو طبقة أو امة، أو على مستوى البشرية جمعاء، لا تعني الجمع على سبيل القهر والضم، ولا على سبيل التمييز والاقصاء، أي كل ما يلغى عمل التوحيد. وإنما هي القدرة على خلق فضاء واسع أو وسط جامع.

والوسط هو من حيث مفهومه حيّز ثقافي ورمزي، سياسي أو مجتمعي، لا يخلو منه مجتمع، كبر أم صغر، إذ هو فضاء للمباحثة والمحاورة أو للمداولة أو المبادلة، ما دام من المستحيل إلغاء الفروق بين الهويات أكانت فردية ام جمعية. الممكن هو بناء نظام للفصل والوصل، بين الأنا والآخر، أو بين الخاص والعام، أو بين المجتمع والاقتصاد، أو بين السياسة والثقافة... وهذا ما يتيح خلق الوسط الذي يشكل صيغة للتعايش أو لغة جامعة أو مساحة مشتركة أو عالماً مفتوحاً على الآخر وعلى الحدث والعالم.

وهكذا لا يقوم مجتمع، سواء تعلق الأمر بقرية صغيرة أم بدولة كبرى، من دون خلق وسط جامع يتوسّط فيه الناس بعضهم البعض، بقدر ما يديرون

اختلافاتهم ونزاعاتهم عبر الوسائط التي تمثلها اللغة بقدراتها التواصلية والمعالجة العقلانية. بمسوغاتها المفهومية، وصولاً إلى اجترار قواعد جامعة للعمل المشترك، تكون مقبولة لدى الرأي العام أو العقل العمومي أو العقل الكوني.

بالطبع، هذا شأن المجتمع الذي يتيح لأفراده ومجموعاته ان يمارسوا قدراً من حرية التفكير والتعبير والتنظيم، عبر الانخراط في المداولات العلنية والمناقشات العمومية، في ما يخص شؤونهم وحقوقهم ومصالحهم. هذا ما تفعله، بنوع خاص، الهيئات والتجمعات والمؤسسات المدنية والثقافية والنقابية أو السياسية، ممن يفكر أصحابها ويعملون بخلاف مجتمعات الطوائف والقبائل التي تشكل عوالم مغلقة أو هويات متعالية تسود بين أفرادها التماهيات الخاوية والتطابقات الخادعة، سيما في اوقات الصراعات والحروب.

هذه، مثلاً، حال فرنسا الجمهورية: إنها تشكل فضاءً للتواصل الحر وبيئة خصبة للمداولات والمناقشات والسجلات بين مختلف القوى والاحزاب والفاعليات، يميناً ويساراً ووسطاً. وهذه حال أميركا الديمقراطية: كل حزب من الحزبين الكبيرين يشكل مساحة للمناقشة والمفاوضة الدائمة، مفتوحة على تعدد الاصوات والأنماط والمواقف. وهذه حال لبنان، سيما قبل اندلاع الحروب الأهلية، إذ كان نموذجاً للتعايش ومختبراً للتجارب ومنيراً لحرية الكلمة، بقدر ما كان وسطاً للتعدّد بحكم تركيبته الطائفية التعددية. وهذا شأنه اليوم إلى حدّ ما، بالرغم من وطأة الضغوط وتداعيات الحروب: يمكن أن تتشكل فيه كتلة وسطية، وأن يمارس كل تكتل أو حزب عمله السياسي بوصفه فضاء للتنوع والتعدّد أو التعارض، تماماً كما أن لبنان نفسه يشكل بالذات وسطاً للمداولة والمحاورة، حول القضايا الخلافية، كما تشهد المداولات حول قضية الكتلة الوسطية.

هنا يأتي دور المثقف الذي هو محرك وخالق ومحول، بقدر ما يخلق بؤرة للنقاش أو يثير المسائل ويحرك السجال، أو ينقل الخلافات والنزاعات والمشكلات من صعيدها الخاص إلى صعيدها العام، لكي يصوغها بلغتها المفهومية، أو يخلع عليها طابعها التنويري والعالمي. وكان من اللافت أن رئيس اللجنة التي شكلت، أيام الرئيس الفرنسي جاك شيراك، لدرس مسألة الحجاب، قد اطلق عليه اسم: وسيط الجمهورية.

بهذا المعنى تُفهم الوسطية: أنها ليست غياباً للموقف والرأي، ولا هي جمع على سبيل التلفيق، وإنما هي فضاء واسع لممارسة حريات التفكير، بقدر ما هي بيئة حضارية خصبة للتبادل، أو وسط للمحاورة والمداولة والمفاوضة الدائمة. من غير ذلك تعمّ الفوضى، أو بالعكس يسود الاستبداد. هذا هو مآل منطق المطابقة وإلغاء فكرة الوسطية، بما هي وسط ووسيط، أو توسطات ووسائط: طغيان صورة الزعيم الاوحد، أو رفع شعار أنا أو لا أحد، وصولاً إلى قيام مجتمعات شمولية وحكومات ديكتاتورية أو حركات شعبية، حيث تخنق الحريات ويتحول الفضاء الواسع إلى نفق مظلم.

وأراني هنا أعترف بأن من المفارقات أن الذين يشتغلون بالسلع المادية، من أهل الصناعة والتجارة، هم أكثر نجاحاً في نسج علاقات تواصلية من المثقفين، بدليل أن الوسط التجاري في بيروت كان يشكل بيئةً حضارية جامعةً للتبادل البشري، على عكس الاوساط الثقافية التي تغذّي النزاعات أو تدمّر قيم التواصل والتعايش بين الجماعات، بقدر ما تسود فيها العقائد الاصطفائية والايديولوجيات الحديدية الثورية أو التحررية.

تنويرية نقدية دائمة

ما هي الخلاصة من هذا التحليل للمفاهيم على مستوياتها المعرفية

والإنسانية والسياسية والمجتمعية؟

ما عادت تجدي إدارة الاختلافات أو سوس الهويات بالمفردات السائدة تراثية أو حدائعية، دينية أو علمانية. لم يعد يكفي أن نرفع شعارات العقلانية أو الديمقراطية أو العدالة، لإدارة القضايا، كما يفعل عندنا كهول النهضة وعجزة الحدائعية.

لقد بات ملحاً أو حيويًا، في ضوء الاخفاق والتراجع والانهيار، ان نعرف بأي نمط من العقلانية نقارب الواقع؟ أو بأي شكل من اشكال الديمقراطية تدار الحكومات؟ أو بأي مفهوم تمارس الحريات؟ أو بأي نظام للعدالة توزّع الثروات؟

لقد تجاوزنا العقلانية الخطية التبسيطية الاحادية، نحو عقلانية تركيبية ترى إلى الواقع بكل تعقيد والتباسه ومفارقاته وفجواته ومفاجآته؛ ونخطينا الديمقراطية

التمثيلية، العددية والموسمية، نحو ديمقراطية يومية بقدر ما هي متواصلة، أو تشاركية بقدر ما هي تواصلية، أو عمومية بقدر ما هي تجاورية، بحيث تتسع معها المداورات في الفضاء الاجتماعي طولاً وعرضاً، عامودياً وافقياً. كذلك، نحن نتجاوز الآن الطابع القانوني والمساواتي فيما يخصّ العدالة، بالتركيز أولاً على الطرق الاجرائية التي تُنفَّذ بواسطتها القوانين، والتشديد ثانياً على مسألة الاعتراف على المستوى الوجودي بين الأنا والآخر، وذلك بتجاوز التمييز على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الجنس أو العمر... فلا عدالة تُطبَّق ولا حقوق تُحترم، من غير اعتراف متبادل يتجاوز مفهوم التسامح الخادع الذي يُلغَم الوحدات والهويات. والاهم أننا أخذنا نتحرر من المفهوم الطوباوي والفردوسي للحرية، الذي ولد كل هذا العجز والاستبداد، نحو مفهوم آخر، حيث الحرية هي افق مفتوح. ولذا ليست الحرية باباً ندخل إليه بأيّد مضرّجة، وانما هي مسار أدواته ابداع لا يتوقف، بقدر ما لا يكف المرء عن تشغيل طاقته الحية على الخلق والابتكار، وعلى النحو الذي يتيح له أن يمارس فاعليته وسلطته، أو يكون له دوره وأثره.

وأخيراً، تجاوزنا مفهوم الذات المفكرة المتعالية السيدة التي تحضر لذاتها وتتماهى مع نفسها بصورة شفافة، أو التي تدرك الواقع بصورة يقينية مطابقة. هذا وهم سينوي ديكارتي كنطي قد تحررنا منه. لأن الذات هي التباساتها ومفارقاتها وفجواتها، بقدر ما هي هويّاتها وخرافاتنا وفضائحتها وقواها الصامتة أو الخفية التي تلعب من ورائها؛ وهي ما تتفكر فيه وتعقله أو تبرهن عليه وتبرجه، بقدر ما هي جوانبها المعتمة ومناطقها المستعبدة من التفكير أو المستعصية على الفهم أو الخارجة عن نطاق العقل.

وهذا ما يفسر لنا كيف أننا ننتهك ما ندعو إليه، أو نتواطأ مع من ندعي محاربتة، أو نصل إلى ما لا نريده، أو نفاجاً بما لا ننتظره أو نتوقعه، أو نكتشف جهلنا عما كنا نتيقن من معرفته أو عجزنا عما كنا نتوهم القدرة على فعله.

وكل ذلك يزعزع مفاهيم السيادة والقبض، لكي يجعل علاقتنا بالمعنى والحقيقة والحرية والعدالة مجرد رهان يفتح الإمكان لإجراء تحويلات خلاقة أو تسويات بناءة، عبر الانخراط في عمل تنويري نقدي دائم، تغير معه جغرافية المعنى وعلاقات القوة.

مثال وأمل

أختم بالعودة إلى البداية. فلن ننتظر تغيير الجينات الطبيعية لتغيير الميمات الثقافية، من النماذج والمبادئ والصيغ والقواعد التي ننسج بها علاقتنا أو نقود مصائرنا المشتركة التي باتت متشابكة ومتداخلة.

إن الآفاق ليست مسدودة. وأماننا مثال وامل تجسده أوروبا؛ إذ هي تشكل اليوم الكتلة الوحيدة في العالم، الأقل ممارسة للعنف. لقد تعقلت وتدبرت، بعد حروبها الطاحنة، فعادت إلى صوابها، ليست بسبب كنط وبقية السلالة العقلانية، بل لأسباب أخرى: الأول، هو أن الحروب ما عادت تنتج سوى الدمار المتبادل وتواطؤ الضد مع الضد؛ الثاني، هو خوف الدول الأوروبية من القوى الجديدة الصاعدة على المسرح، أكانت حليفة ام غير حليفة. وقد نجحت أوروبا في ذلك بعمل تحويلي خارق على الذات، تحولت معه إلى مساحة للتداول، على غير صعيد، بقدر ما تحررت من وهم الايديولوجيات الطوباوية التحررية، أو كسرت منطق الفكر الاحادي والنظام الشمولي أو الفاشي؛ وخاصةً بقدر ما خفّ فيها المنزع الأصولي والطلب على المعنى الديني...

بهذا المعنى، إن أوروبا عادت إلى الفلاسفة، بعد عودتها إلى رشدها، لا لكي تقلدهم، بل لكي تستلهمهم أو تستثمر مقولاتهم في السلم والحرية والديموقراطية على نحو جديد. فنحن لسنا كمنطين الآن، ولا هيغيليين، ولا ماركسيين، في ما نطرحه من شعارات أو قضايا أو عناوين؛ وإنما نحاول، في ضوء الاخفاقات والانهيئات، كما تتجسم في الكارثة والبربرية والعدمية، أن نجد في أشكال المصادقية والمشروعية، بابتكار عدة جديدة للتفكير والعمل، للفهم والتشخيص، أو للتفكير والتدبير، وذلك بكسر منطق الفكر الأحادي والشمولي أو الاصطفائي والاقتضائي أو النخبوي والمركزي...

من مفردات هذه العدة الجديدة، كما أرى وأشخص واقترح للمداولة: الاعتراف المتبادل، البعد المتعدد، الهوية المهجنة، المواطنة العالمية، الفكر التركيبي، الوحدة المركبة، الديمقراطية التشاركية، العقل التداولي، المنطق التحويلي، التنوير الدائم، الفضاء الجامع. وبالاخص التواضع الوجودي والتقى المعرفي، أي ما يحملنا على أن نقف موقف الاعتراف والاحترام والرعاية والحماية ازاء كل فرد وكل

كائن. إذ لكل شيء حقيقته وقسطه ومشروعيته. ولكل كائن قوّته وجماله وأثره. من غير ذلك تترد علينا نرجسيتنا ومركزيتنا البشرية، لكي تنتقم منا الأشياء والكائنات.

عربياً الممكن، على النحو الايجابي والبناء، معالجة آفة مزدوجة: الأولى هي عقيدة الصفوة، كما تتمثل في احتكار كل طرف مفاتيح الحقيقة والهداية والسعادة، أو ممارسة الوصاية على الشأن القومي تحت هذا الشعار أو ذاك، والحصيلة هي صراع التأويلات وحروب الإلغاء، بين الطوائف والمذاهب أو بين الاحزاب والمحاور. والثانية هي عقدة المماهة مع الذات والخوف من الغرب، كما تترجم بممارسة الخصوصية عجزاً وخواءً أو استبداداً وعماء؛ أو مهاجمة الثقافة الغربية بعد أن اخترقنا الغرب وباتت أفكاره وقيمه ونظمه أصولاً لنا ومراجع للنظر والعمل، وذلك منتهى الزيف في معرض الدفاع عن الأصالة.

فالأجدى إعادة الأمور إلى نصابها: ممارسة حيوتنا الوجودية وتشغيل طاقتنا الفكرية، بالاشتغال بلغة الخلق والتحول أو الشراكة والتداول، بحيث نسهم في ابتكار عناوين وقيم جديدة لصناعة الحياة والعالم، أو على الأقل نسهم في إعادة انتاج وصوغ العناوين القديمة على سبيل الاثراء والتطوير. من غير ذلك لن يعترف بنا الآخرون. وكيف يعترفون بنا إذا لم نكن نعرف ببعضنا البعض؟

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل المثقفون، فلاسفة وشعراء وادباء وفقهاء، يعترفون ببعضهم البعض؟ الواقع هو العكس، كما تشهد السجلات الحامية والكلمات الجارحة التي تشي بالحد وتجسد ارادة الشطب والالغاء.

مرة أخرى ما نحتاج إليه هو الاعتراف المتبادل، لتعزيز أو بلورة قيم التقى والتواضع أو التبادل والتضامن.

1. يشار إلى أن مصطلح "التنوع" هو مقابل المصطلح الفرنسي: Diversité؛ كما يستخدم في العبارات الدالة على التنوع البيولوجي أو الإنساني (Diversité Biologique ou Humaine). أما مصطلح "التعدد" فإنه يقابل بالفرنسية: Multiple ou Pluriel، وكما يُستخدم في العبارات الدالة على تعددية الأقطاب Multipolarisme، أو تعددية الأطراف Multilateralisme، أو الذكاء المتعدد: Intelligence Plurielle.
 2. يعد الفيلسوف الألماني أكسل هونت، من أبرز الذين اشتغلوا على مفهوم الاعتراف وتجديده؛ راجع الحوار الذي أجري معه في مجلة أسبري (Esprit)، عدد تموز 2008، تحت عنوان: فلسفة الاعتراف: نقد اجتماعي.
 3. اشير إلى أن والتر بن ميكلز قد ألف حديثاً (شباط 2009) كتاباً عنوانه: التنوع ضد المساواة؛ راجع مقالته في هذا الخصوص، الحرية، الاخوة... التنوع؟ جريدة لوموند ديبلوماسيك، عدد شباط 2009.
 4. يعد بيار روزانغالون، الاستاذ في الكوليج دي فرانس، ورئيس جمهورية الأفكار في فرنسا، أحد ألمع المختصين في الفكر السياسي، من الذين يجددون في مفهوم الديمقراطية، بإخضاعها للفحص النقدي والتحليل العقلاني، في ضوء الاخفاقات والتحديات؛ يتجلى ذلك في مختلف مؤلفاته، وبخاصة في كتابه الأخير: المشروعية الديمقراطية (2008)؛ راجع بهذا الخصوص مقدمة الكتاب المنشورة تحت عنوان: تفكيك الديمقراطية، مجلة اسبري، عدد آب/أيلول 2008.
 5. بات التعدد يخترق مختلف فروع المعرفة. ففي علم النفس الإدراكي، أصبح من الممكن أن تُفهم القضايا والمشكلات بعبارات "تعدد الذكاء أو تعدد العقول"؛ راجع بهذا الخصوص كتاب العالم الأميركي هوارد غاردنر: "خمسة عقول من أجل المستقبل"، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007؛ وهذا ما يحصل أيضاً في مجال التاريخ، حيث نجد أن العصر النيوليتي الذي انتقلت معه البشرية، من مرحلة الصيد إلى مرحلة الزرع والرعي والإقامة الحضرية، لم يكن واحداً، بل كان متعدداً من حيث أصوله وأنماطه؛ راجع بهذا الخصوص الحوار الذي أجري مع جان غيلان، الاستاذ في الكوليج دي فرانس، والمختص بالحضارة الأوروبية في العصر النيوليتي، مجلة "العلوم الإنسانية"، عدد آذار، 2009.
- كذلك في حقل الإناسة، إذ لم يعد مقبولاً الاستغال في ميدان مختصّ بجماعة واحدة تعيش في عزلة ثقافية، فما يجري اليوم هو العمل على عدة جماعات تقوم بينها تأثيرات متبادلة. من هنا يتطور مفهوم ميدان العمل، بالانفتاح على تعدد المواقع والمشاهد؛ راجع بهذا الخصوص الحوار الذي أجري مع عالم الإناسة مارك أبليه، مجلة "عابرة العلم"، العدد شباط-نيسان 2009؛ ولعل هذا ما يجري في مجال الطب حيث المرض الواحد، كالسرطان، في العضو الواحد، يشخص ويُعالج بصورة تعددية.

العمل المشترك (1)

ما هو الدور المناط بالمركز العربي للثقافة والاعلام كونه مؤسسة عربية
تتم برموز الأمة ومبدعيها؟

جوابي هو بصريح العبارة: ما ينتظر منه هو ما يجدر أن تضطلع به أي
مؤسسة من مؤسسات العمل العربي المشترك: كيف يخرج العرب من عجزهم
فيستعيدوا مبادرتهم التاريخية ويمارسوا حيويتهم الوجودية، لكي يصنعوا ازدهارهم
ويصبحوا شريكاً منتجاً وفعالاً في ورشة الحضارة وعلى مسرح العالم؟

I. المشكل

ومسوغ السؤال هو واقع العالم العربي، اليوم، بتخلفه وتمزقه وأمراضه
وأزماته.

بالطبع تغير العرب كثيراً عما كانوا عليه. ولكنهم تخلّفوا بالمقارنة مع تقدّم
سواهم. ولذا فالسؤال ما زال يطرح نفسه منذ عصر النهضة، ولكن بصيغة
جديدة. كان السؤال قبل قرنين لماذا تقدم الغربيون وتأخر المسلمون؟ أما الآن
فالسؤال: لماذا تتقدم مجتمعات كثيرة، شرقية وآسيوية، وإسلامية، فيما لا يُحسن
العرب التقدم، قياساً على الاهداف والشعارات أو قياساً على ما ينجزه
الآخرون؟

هذه حال بلدان كاليابان وكوريا وماليزيا، فقد صنعت معجزات نمووية. وها
هي الصين والهند والبرازيل وتركيا، وسواها من البلدان الصاعدة، تكسر الطوق
وتلحق بالركب لكي تصبح شريكاً في صناعة العالم وقيادته، عبر انتاج الثروة
والمعلومة والتقنية وحتى الفكرة، وذلك على قدم المساواة مع الولايات المتحدة
والدول الأوروبية.

(1) ورقة قدمت في اللقاء الذي عقد في القاهرة (أيار 2009)، بدعوة من المركز العربي للثقافة
والاعلام.

والملاحظ أن بعض هذه البلدان لا يملك ما يملكه العرب من الثروات الهائلة والغنية، الطبيعة والمادية أو التراثية والرمزية؛ بل إن بعضها كان متخلفاً في أوضاعه عما كان عليه العرب؛ ومع ذلك فقد نجحت في مغادرة الهامش، لكي تحقق سبقاً أو تحرز تقدماً أو تصنع معجزة.

II. المفارقة

وتلك هي المفارقة: ففي العالم العربي ثمة غنى في المعطيات مقابل فشل في الإدارة والتدبير. وثمة جيوش من الخريجين مقابل ندرة في فرص العمل، وثمة شباب مميّزون ومتفوقون يتحولون إلى مهاجرين أو إلى عاطلين عن العمل. إذن ثمة هدر مضاعف. هذا الواقع يشكل تحدياً كبيراً أمام المجتمعات العربية، خاصة لدى الذين يعملون بالشأن العمومي أو ينخرطون في العمل العربي المشترك. لنعترف كي نعرف كيف نشخص الواقع ونفكك المشكل لاجتراح الحلول. والسؤال: كيف يمكن، لهذا البلد العربي أو ذاك، إطلاق طاقاته وتحريك قواه واستثمار رموزه المبدعة ونماذجه المتفوقة في أعمال ومشروعات تعود بالنفع والنماء على عموم المجتمع بفئاته وشرائحه؟ بسؤال آخر: كيف نحول التأخر إلى تقدم والركود إلى نماء والعجز إلى معجزة والهامش إلى مركز فاعل؟

مفتاح الجواب، في نظري، هو العودة إلى الأصل والأساس، أي إلى الفكر الذي هو ميزة المرء ورصيده ورأسماله الأول، وذلك بصرف النظر عن هويته أو مهنته أو عمله أو فئته الاجتماعية..

هذه هي الاشكالية. فمن لا يحسن التفكير بصورة خصبة وخلاقة أو بناءة ومثمرة، إنما يعطل طاقته ويهدر ثروته أو يبدد موارده. من هنا تعريفي للهامشي بأنه من لا يحسن استخدام عقله أو استثمار موارده. والمثالات بليغة وفاضحة في العالم العربي. ثمة فيض في الموارد ولكن ثمة نقص في الأفكار، أو ثمة من يفكر بصورة سيئة أو عقيمة أو مدمرة. ولا استثني المفكرين من ذلك.

والعكس صحيح: من يفكر بصورة حيّة وخلاقة وفعالة، هو من يحسن استثمار موارده أو مضاعفة ثروته أو بناء قدرته، وقد يخلق مصادر جديدة للطاقة إن لم يكن يملكها.

III. المنهج

بداية التفكير المثمر هو الاعتراف بالمشكل بتشخيصه وفهمه، لإعادة رسم التوجهات وترتيب الأولويات وبناء الخطط والاستراتيجيات. الأمر الذي يتطلب القيام بأعمال المراجعة النقدية والمحاسبة العقلانية. وهذه مسألة منهجية تأتي في رأس الاهتمام، في العالم العربي، لأننا غالباً ما نهرب من مواجهة الأزمات والتحديات، فنعزوها إلى الغير، أو اننا نعمل على خلق اعداء في الداخل والخارج، لكي نهرب من مواجهة الاستحقاقات المتعلقة بالحريرات العامة أو بتحسين ظروف العيش. والنقد لا يمارس بمعناه المعروف والشائع، كنقض ونفي أو اتهام وإدانة أو إقصاء وانتقام، كما يمارسه أصحاب العقل الأصولي الاضطفائي الاحادي. فالعمل النقدي، بمعناه الايجابي والعقلاني أو البناء، هو فتح الإمكان واجتراحه أو توسيعه، عبر أعمال الدرس والتحليل أو التشريح والتفكيك، لإعادة البناء والتركيب، بحيث يجري التنبيه إلى الأخطاء أو كشف المآزق، أو تجاوز ما استهلك من الشعارات والوسائل، ولكن مع الاحتفاظ بالمكتسبات للبناء بها وعليها. بهذا المعنى فالنقد هو تفكيك عائق أو فتح مستغل أو تبديد وهم أو خروج من مأزق، باجتراح وسيلة أو حل مشكلة أو تركيب معادلة أو خلق فرصة.

IV. الفرصة

والحديث عن الإمكان والفرصة يجعلني أتوقف هنا عند الدور المناط بنا، نحن العاملين في ميادين الفكر وفروع المعرفة، بنوع من الارتداد النقدي على الذات، لأكرر القول بأن مشكلتنا الأولى هي مع أفكارنا. وأما مشكلتنا مع الطاغية والكاهن أو مع الغرب، كما يتوهم الكثيرون، فهي مشكلة خارجية من الدرجة الثانية، أعني أن مشكلتنا ليست مشكلة هوية أو حرية بل مشكلة معرفة. إذ لا أحد يمنع مفكراً من أن يفكك الممتنعات أو يقرأ الجريبات باجتراح منهج أو افتتاح حقل أو صوغ نظرية أو ابتكار عدّة مفهومية.

ولذا فمهمتنا الأولى هي أن نتقن عملنا وأن نعمل بخصوصيتنا في تحليل الظاهرات ودرس المشكلات وفهم الواقع العالمي، بأدوات حقلنا من شبكات الفهم وصيغ العقلنة وأنساق المعرفة...

وما يحدث الآن من الثورات والتحولات والموجات التقنية والثقافية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية، ليس فزاعة، وإنما هو، بالعكس، فرصة لكي ننخرط في المناقشات العالمية الدائرة على ساحة الفكر، لكي نتواصل مع ما ينتج في مراكز البحث والدرس، من أجل ابتكار عناوين جديدة أو تطوير العناوين القديمة حول العقلانية والديموقراطية والاستنارة...

فلا نفوتن الفرصة الآن في عصر العولمة والمعلومة الكونية، كما فعلنا في عهود النهضة والثورة والحداثة الأولى، حيث تغلبت الاعتبارات الايديولوجية القومية أو الدينية أو السياسية، على المشاغل المعرفية والصناعة المفهومية، الأمر الذي جعلنا نتحول إلى مفكرين غير منتجين أو إلى مناضلين فاشلين. الفرصة الآن سانحة أكثر من ذي قبل حيث يتسع الإمكان وتفتح الأبواب. والشاهد أن الانتاج المعرفي لم يعد محصوراً ببلد أو بهوية ثقافية. ولم يعد حكراً على الغربيين. فهناك مفكرون يمارسون أبحاثهم وأنشطتهم بصورة عالمية، لكي ينخرطوا في ورشة الانتاج المعرفي وينتجوا أفكاراً عابرة للقارات والثقافات، كما في الصين والهند واليابان والبرازيل، ولدى بعض الأفارقة. من هنا نجد بأن أعلام الفكر، أياً كانت جنسياتهم، باتوا نجوماً عالميين بأفكارهم وسجلاتهم وندواتهم... وهوياتهم أيضاً. إنها عولمة الأفكار وعالمية المفكرين.

ولسأخذ الديمقراطية مثلاً. فهي ليست مجرد إجراء نقبسه أو صيغة نطبّقها، لكي نحيلها إلى حكومة دكتاتورية أو إلى شعار نخاو، كما حولنا علاقتنا بالعقلانية والاستنارة والاشتراكية إلى ممارسات معتمة أو إلى متحجرات فكرية... إن الديمقراطية هي صيرورة مفهومها، بقدر ما هي ممارسة حيّة وتجربة غنية نتحوّل بها ونحوّل علاقتنا بالواقع. هذا ما يجري على ارض الديمقراطيات الغربية، حيث الديمقراطية تخضع دوماً للنقاش، بأزماتها واخفاقاتها، من أجل تطويرها وتوسيع امكاناتها من الأطر والمؤسسات والآليات...

ولذا ما نحتاج إليه، الآن، أن نكسر القوقعة الأناسية وأن لا نتحدث عن غزو ثقافي، بل أن نعمل عقولنا ونشغل طاقتنا الفكرية، لكي نمارس الغزو الجميل والغني، بإنتاج أفكار نفهم بها واقعنا ونصنع حياتنا ونغني ثقافتنا والثقافة العامة أو العالمية، لكي نسهم في إدارة العالم وقضاياها.

وهذا ما أفعله من جهتي، لقد كسرت الطوق الاناسي، فتخلّيت منذ زمن عن تجنيس العقول والمعارف، ولم أعد أتحدث عن عقل عربي أو إسلامي أو غربي، ولا أمترس وراء مقولة صدام الثقافات، من موقع هويتي، بل أعمل على تحليلها بمقتضى مهنتي، بقدر ما أتصرف كمشتغل في ميدان معرفي مهمته انتاج أفكار تخاطب كل من يعنيه شغف المعرفة.

٧. المبدأ

لا إدارة ولا تدبير من دون تغيير يطال أطر النظر أو وسائل العمل بوجه من الوجوه، سواء تعلق الأمر بالإصلاح والنهوض أو بالتحديث والتطوير.

هذا ما تفعله المجتمعات الحيّة، المفتوحة والمزدهرة، أو المتقدمة والصاعدة. إنها تتغير في مواجهة التحولات والاستحقاقات. سيما وأن العالم لم يعد كما كان عليه، بل هو يتغير بصورة جذرية وبنوية ومتسارعة. ولا سبيل إلى الاندراج فيه والمشاركة في صناعته من دون تغيير يطال المناهج والمبادئ والنظريات. وإذا كان هذا تفعله الامم في مجابهة الأزمات والمعضلات: أن تملك الارادة وتبني القدرة من أجل أن تتغير على الوجه الايجابي والبناء، كما كان شعار الرئيس الأميركي باراك أوباما، الذي يقود دولة عظمى، فالاحرى بالعرب أن يتغيروا بعد أن تخلفوا عن الركب وباتوا أشبه بالرجل المريض في العالم. مما يعني أن احوج ما يحتاجون إليه هو اجتراح الإمكانيات والسبل والوسائل التي تتيح لهم أن يحققوا نقلة نوعية لكي يخرجوا من هامشيتهم ويحققوا سبقاً يُحسب لهم في سجل الحضارة.

وإذا كان النقد البناء هو المنهج الفعّال، فإن التغيير هو المبدأ الشغال، بمفهومه المركب ومعانيه المتعددة: المتغيرات فرصة لا كارثة، الجديد غني لا فزاعة، الشباب طاقة لا عبء؛ والأهم أن الواقع لا ينفك يتغير، بصورة خفية أو ظاهرة، سلباً أو ايجاباً. ولذا فمن لا يتقدم يتراجع لا محالة. ومن لا يحسن أن يتغير تهمشه المتغيرات أو تنتقم منه الوقائع.

VI. المفاهيم

ما يمكن وما يجدر تغييره من المسبقات والتصورات يطاول علاقتنا بذاتنا وهويتنا وتراثنا وبالأخر والعالم، كما يطاول مفاهيمنا للفرد والمجتمع والسلطة والقوة، فضلاً عن العمل والقيمة، وذلك من غير وجه، وبغير معنى:

أ. الأول أن تراثنا هو مفهوم من مقومات هويتنا وشخصيتنا. ولا أحد يقدر على سلخنا عنه. وإنما هو ينتظر من يعمل عليه، في ضوء أسئلة العصر وحقائقه ومشكلاته، لكي يحوِّله إلى عملة قابلة للتداول على الساحة الفكرية في العالم. ولذا ليست المشكلة الآن أن نحافظ على الثوابت أو أن نتخلى عنها. هذا تهويل وتهويم وتبسيط. القضية هي أن ننسج مع ثوابتنا علاقات حية، نامية، متجددة، متطورة، راهنة، وعلى نحوٍ يجدد الهوية ويجعلها أغنى وأقوى، بإنتاج الحقائق وخلق الوقائع. ومن يريد أن يبقى على حاله، سوف يخسر ما يريد المحافظة عليه، ويمارس علاقته بثوابته بصورة فقيرة، أو متحجرة، أو عدوانية...

ب. الثاني أننا جزء من العالم، كبقية الشعوب والامم، لا أفضل منهم ولا أدنى. وميزة كل واحد لا يستمدّها من أصله وفصله، بل مما يحسنه ويتقنه أو مما يؤديه وينجزه من قيم مضافة معرفية أو جمالية أو تخُّلقية أو تواصلية، أكان فرداً ام مجموعاً، دولة ام شركة، حكومة أم مؤسسة اهلية. هذا هو جواز المرء ووسيلته إلى انتزاع الاعتراف والمشروعية، في مهنته ومحيطه ومجتمع، أو في العالم: العمل والاختصاص، الجدارة والكفاءة، الاختراع والابداع، في ميدان من الميادين.

ومن المفارقات أن المجتمعات العربية التي يدعي أهلها بأنهم أصحاب كتاب يحثهم على القراءة والتفكير في العوالم والخلائق، هم في أدنى السلم من حيث مساحات القراءة. الأمر الذي يشهد على جهلهم وفشلهم ويشوه سمعتهم في العالم. من هنا الحاجة القصوى للخروج من حالة السبات الفكري والقوقعة التراثية، بالانفتاح والاطلاع والمواكبة الدائمة لما هو جديد، والتعامل معه بمنطق الجدِّ والاجتهاد والنقد، بعيداً عن العُقد والهواجس.

VII. الفاعل

ج. الثالث هو تغيير النظرة إلى الفرد، أيًا كان انتماءه أو عمله أو محيطه؛ بالتعامل معه من خلال مفهوم الفاعل، صاحب الاختصاص والمسؤول. طبعاً للفرد إيمانه. وليؤمن كل بما يشاء، بالله أم بالإنسان، بالنص أم بالعقل، بالشورى أم بالديموقراطية، شرط أن يتقن عمله ويثبت جدارته. كذلك كل فرد هو مواطن في دولة ووطن جامع، وبصرف النظر عن إيمانه ومعتقده. ومفهوم المواطن المدني، هو مكسب حديث يجدر التمسك به، في مواجهة العصبية الطائفية والقبلية المستشرية التي تمزق المجتمعات العربية.

ومع ذلك ليس الفرد مجرد مؤمن أو مواطن. وإنما هو فاعل، مختص ومنتج، بقدر ما هو مشارك وفاعل في عمله أو محيطه أو في مجتمعه عامة. ومن لا يعمل، هو أيضاً فاعل، ولكن بصورة سيئة أو عقيمة أو مدمرة، هدرًا وضياعاً أو فراغاً واحباطاً أو عنفاً وإرهاباً.

ومما يعزّز مفهوم الفرد الفاعل، أن العمل مع ثورة الاتصالات والمعلومات لم يعد يعتمد على العضلات واليد، وإنما بات يقوم على تشغيل الطاقة العقلية وعلى استثمار المعلومات والمعارف. بهذا المعنى كل فرد عامل يعدُّ اليوم من عمّال المعرفة، كما هي لغة العصر. بمعنى انه يملك القدرة على الاجتهاد والابتكار وعلى اقتراح ما به يسهم في حل المشكلات أو تحسين الأداء.

VIII. الفكرة والثروة

د. الرابع هو تغيير النظرة إلى المجتمع بكسر الحواجز العمودية بين الفئات والمجموعات، أو باختراق الحواجز الافقية بين الميادين والمجالات. فالمجتمع المزدهر والفعال لم يعد مجتمع نخب وجماهير، أو طليعة وشعب، أو قائد وحشد، أو زعيم وقطيع؛ وإنما هو مجتمع حقول مختصة وقطاعات منتجة ومشروعات فاعلة ومسؤولة، تتبادل في ما بينها المعلومات والخبرات، وعلى نحو يتحوّل معه الفضاء الاجتماعي في مختلف الاتجاهات وعلى كل المستويات إلى ورشة فكرية من الحراك الدائم مساعلةً ومناقشةً، خلقاً وابتكاراً، تواصلًا وتبادلًا. وهذا هو المجتمع التداولي الآخذ في التشكّل في عصر المعلومة والاتصال.

ولذا لم تعد المشكلة هي مجرد ردم لهوة بين المثقف والامير أو المفكر والحاكم، كما يفكر ذوو العقول النخبوية، بل هي فتح الميادين والمجالات بعضها على بعض، بحيث تقوم بينها علاقات تبادل وتفاعل. ذلك أنه لا قطاع، بعد اليوم، يقوم بذاته أو يكتفي بذاته، سيما وأن انتاج المعرفة والمعلومة لا ينفك عن انتاج الثروة والسلطة. نحن ازاء نشاطات وأعمال تشكل شبكات يرتبط بعضها ببعض ويؤثر بعضها في بعض. والذين اعتقدوا بأن الفكرة لا علاقة لها بالثروة، قد ساهموا بفشل الأفكار وعقمها. وفي المقابل إن الذين تصرفوا وكأن الثروة لا علاقة لها بالفكرة، قد أحدثوا ثراء من غير تنمية. ذلك أن التنمية في أي مجال هي ثمرة لحيوية الفكر وازدهار الثقافة. بهذا المعنى كل تغير اجتماعي هو حصيلة ما يصنعه الناس وينجزونه في مختلف حقول عملهم ودوائر تحركهم أو مسارح انشطتهم.

هذه قضية مركزية، إذ شئنا لمجتمعاتنا أن تمارس هويتها وتحول إلى مجتمعات منتجة وفعالة: أن نفتتح بأن التغيير، أيما كان عنوانه وشكله، لا يتم بقرارات فوقية، وإنما هو حصيلة جهود المجتمع بكل قواه، وأن يقتنع كل واحد بأن التغيير، نحو الأحسن والأفضل، هو مسؤولية متبادلة يحملها جميع الفاعلين كل في حقل عمله ودائرة تأثيره.

هـ. الخامس هو إعادة النظر في مفهوم السلطة والقوة. فالسلطة ليست مجرد مؤسسات وأجهزة، سياسية أو إدارية أو أمنية، تمارس من فوق. كل فاعل قادر على ممارسة الفعل والتأثير، عبر الانتاج والتدخل أو النقاش والاقتراح؛ إنما يمارس سلطته على مستوى من مستوياتها.

كذلك الأمر بالنسبة للقوة. فالقوة العسكرية العارية لا تصنع وحدها القوة في هذا الزمن الرقمي، حيث تتعولم المشكلات والهويات أو تتشابك المصالح والمصائر، كما تشهد العضلات على الساحة العالمية. فمقابل القوة المادية أو الغاشمة، هناك القوة الناعمة والذكية أو الهادئة والسلمية، كما تتجلى في ما يبتكر في مجال من المجالات، أكان نصاً أم ديواناً أم رواية أم أداة أم سلعة أم ماركة مسجلة أم قاعدة للحياة صالحة أم نموذجاً فعالاً في التنمية، أي كل ما هو قابل للتداول وعابر للمجتمعات والقارات.

IX. الاعلام وقوته

والحديث عن القوة يستدعي التوقف عند الاعلام المرئي الذي بات بتقنياته وقواته وشبكاته وبرامجه وعماله، من أكثر القطاعات فاعلية وتأثيراً في حياة الناس، في عصر الصورة والمشهد، نظراً لأنه يسهم في تكوين الرأي العام وصنع الحقائق، كما يسهم في تشكيل العقل والخيال والذوق لدى شرائح الواسعة، مما يبثه على مدار الساعة من المعلومات والصور والرموز ونماذج العيش وأساليب الحياة...

من هنا يمارس الرجل الاعلامي، أو الميديائي، حضوره، بل سطوته، حتى في تعامله مع السياسيين ورجال الدول، كما نشهد أحياناً في الحوارات والمناظرات التي يديرها اعلاميون يضعون ضيوفهم موضع المساءلة والحساب، وكأنهم في يوم الحشر.

في أي حال إن الاعلام هو سيف ذو حدين، بمعنى أن فائدته أو خطورته تتوقف على كيفية استخدامه وتوظيفه، كما هي الحال في كل شيء، سواء كان آلة أو إلهاً، سلعة أو فكرة، مؤسسة أو قوة... هذه هي مفاعيل الشاشة؛ قد تكون أداة للتلاعب والتضليل لتولد الحجب وتصنع الجهل. بكلام أصرح: قد تُستخدم القنوات لبث الفتاوى المضحكة والبائسة التي تشوّه سمعة العرب، أو أن تكون بوقاً لضخ الايديولوجيات الشمولية والثقافة العمياء التي تصنع الحشود والإرهابيين. وبالعكس قد تكون وسيلة للتثقيف والتهديب والتنوير، أو وسطاً لإدارة السجلات الخصبية والمداومات العقلانية حول المشكلات الحية والقضايا المصرية، أو منبراً حراً لعرض المبتكر والجديد من الأعمال والانشطة، بمحتواها المعرفي وأبعادها الجمالية وقيمتها التواصلية.

X. نماذج جديدة

ختام القول: ثمة فاعل بشري جديد، بتعدد نماذجه وتنوّع رموزه، أخذ يتشكّل ويبرز على المسرح، مع الدخول في عصر المعلومة والصورة وفي مجتمع المعرفة.

لنعرّف بذلك: لقد فقدت النماذج المعروفة أو السائدة، مصداقيتها، سواء التراثية، أو حتى الحداثية، والمقصود بها من يفكر أصحابها بعقل أصولي إقصائي

احادي، نرجسي أو بيروقراطي، أميرالي أو جهادي... كما تجسد ذلك في النموذج النخبوي الفاشل والنموذج النضالي الآفل، أو في النموذج البيروقراطي العاجز والنموذج الإرهابي القاتل، هذا فضلاً عن نماذج ورموز الزعيم الاوحد والقائد الملهم والمنقذ المخلص والمهدي المنتظر..

فالخصيلة، وكما نعلم، هي فيركة الاوهام واختراع الاعداء وتفاقم المشكلات، لانتاج المزيد من التخلف والفساد أو الاستبداد والخراب، أي كل ما نحصده من المساوئ والمخاطر والكوارث.

ما تحتاج إليه البشرية، في ضوء الانيارات والأزمات، وعلى وقع الثورات والتحولات، هو نماذج وطرز جديدة، من رموزها بيل غيتس أو نيلسون مانديلا أو احمد زويل أو محمد يونس أو مهاتير محمد أو طيب اردوغان أو باراك اوباما... وأمثالهم ممن نجح في عمل تنويري أو تخلى عن السلطة لمصلحة القانون، أو ابدع في مجال عمله، أو ضعف وبكى امام الملاء، أو مارس هويته بصورة منفتحة ومركبة، عابرة للحدود.

أشير إلى سمات اربع يتمتع بها أصحاب هذه النماذج والرموز:

1. هم يمارسون التقى والتواضع بقدر ما يحملون المسؤولية عن النفس والغير وعن الأرض والطبيعة؛
2. وهم أصحاب هويات هجينة ومفتوحة بقدر ما يفكرون بصورة حرة ومستقلة؛
3. وهم يتعاملون مع الواقع بعقل مركب وبعد متعدد بقدر ما يتقنون لغة الخلق والتحول والتداول؛
4. ولذا فهم أصحاب هويات عالمية وكوكبية، يهتمون بمشكلات مجتمعاتهم وبلدانهم، بقدر ما تستأثر باهتمامهم مشكلات البشرية ومستقبلها أو قضية الأرض ومصيرها.

XI. الرهان

طبعاً لا يعني ذلك أننا ازاء نماذج هي قوالب أو قواعد ينبغي احتذاؤها أو تطبيقها. فهذا غير ممكن، لأن لكل نموذج فرادته بقدر ما يحمل ختم صاحبه

وبصمته. النموذج الناجح هو حافز ومحرك، بقدر ما هو امكان للعمل عليه، لكي يصنع كل واحد نموذجة الذي يصبح محط النظر والاعتبار، أو مادة للدرس والتحويل.

فبالخلق يثبت الواحد جدارته وفرادته، وبالتحول يعرف كيف يتدبر التحوّلات، وبالتداول يقيم مع سواه علاقات تعارف وتبادل وتفاعل. وبالبعد الكوكبي يهتم بالمحافظة على الطبيعة ورعاية الكائنات. وذلك هو الرهان.

التهجين/الاستحقاق/التوازن (*)

إن الأزمة العالمية المتفاقمة والمتعددة الرؤوس، التي تعصف وتضرب في غير مكان وعلى غير صعيد، والتي انفجرت مؤخراً على المستوى الكوني، تشهد أن النمو البشري الوحيد الجانب، المدار بعقلية أصولية أو لاهوتية أو احادية أو حتمية أو فردوسية، قد أثبت فشله واحفائه، سواء تعلق الأمر بتنمية الثروات واستغلال المقدرات، أو بإدارة الدول وتداول السلطات، أو بالدفاع عن الحقوق والحريات. من هنا الحاجة، في ضوء كل هذه الاهیارات إلى تخطي الثنائيات الخائقة والحتميات الصارمة التي تقسم العالم، بين أصالة وحادثة، أو مركز وهامش، أو رأسمالية واشتراكية، أو إسلام وغرب... للتفكير والعمل بمنظور نسبي، تعددي، تركيبی، ابداعي، تحوّلي، مهجّن، وذلك يقتضي معالجات جديدة ومختلفة من غير وجه:

1. لا وجود لنماذج صافية في التنمية، لأن لا وجود في الأصل لهويات صافية أو ثابتة، لا ماضياً ولا حاضراً، إلا في أوهام أصحابها؛ لأن الأمر هو تركيب وتهجين، بقدر ما هو تخطّ وتجاوز، على سبيل التبدّل والتغيّر، سلباً أو ايجاباً، تراجعاً أو تقدّماً. فكيف والبشرية تدخل اليوم في عصر الاعتماد المتبادل والتشابك في المصالح والمصائر، بقدر ما تنخرط في عالم الجنسيات المتعددة والثقافات العابرة والحداثات المهجنة. تشهد على ذلك النماذج المعاصرة والمعولة، من فوكوياما إلى أوباما، مروراً بالرئيس الفرنسي ساركوزي وقسم من وزرائه، إذ الكل أصحاب هويات هجينة ومركبة وعابرة لحدود اللغات والاعراق والالوان والاديان... وهذا ما حصل مؤخراً أثناء الاحتفالات بافتتاح فندق أتلنتس في دبي، والمتحف الإسلامي في الدوحة، حيث اجتمع نجوم عالميون، وتزاوجت فنون أو تماهت لغات من مختلف العصور والثقافات،

(*) مداخلتی في المؤتمر الفكري الذي عقده مؤسسة الفكر العربي في القاهرة، 13-16 تشرين الثاني 2008، تحت عنوان "ثقافة التنمية".

المصاحف إلى جانب التماثيل، والآيات مقابل الأيقونات. وهذه هي مفاعيل التهجين، الذي هو نقيض الاصطفاء والانغلاق والتنميط: إنه ينقذ العالم من براثن التعصّب القومي والديني، بقدر ما يشكل، بما هو مصدر تنوّع وثراء، طريقاً للنموّ البشري.

2. لا تدار أعمال التنمية بالعقد والهواجس التي تحكمت في عقول الذين تعاملوا مع آفاق الحداثة وفتوحات العولمة والتقنية، بمفردات الغزو الثقافي والاختراق الفكري، بحجة الدفاع عن الهوية والثواب والتقاليد في مواجهة الثقافة الغربية التي يصفونها بكونها ثقافة غريبة أو معادية أو مدمرة... على ما هو عندنا دأب الذين يختصون بشنّ الهجوم على الغربية والأمركة والعولمة.

مثل هذه التوصيفات والمفردات تنطوي على قدر من التهويم والتهويل والتبسيط. ولذا فهي تعيق أعمال التنمية بدلاً من أن تفتح أمامها الأبواب والسبل، فضلاً عن كونها تشهد على ممارسة أصحابها الزيف الوجودي، لأن أكثر العناوين التي نقرأ من خلالها مفردات وجودنا، أو ندافع بها عن مصالحنا، هي من ثمار الفكر الغربي، كالديموقراطية والحرية والهوية، فضلاً عن التنمية ومجتمع المعلومة واقتصاد المعرفة. ولا غرابة فالثقافة الغنية والخلاقة، بلغاتها المفهومية وإنجازاتها المعرفية وأبعادها الجمالية وأنساقها القيمية، فضلاً عن اختراعاتها التقنية، هي ثقافة خارقة للحدود والعقول، بقدر ما هي علمية كوكبية.

3. إن الذين يشهرون سيف الدفاع عن الهويات بعقلية القوقعة والمحافظة، إنما يدافعون في الحقيقة عن أسوأ التقاليد وأكثرها عمقاً، لتبرير المزيد من المساوئ والأخطاء، ولذا فهم لا يحققون تنمية ولا يغيرون واقعاً، بل هم لا يحسنون سوى التراجع وانتهاك ما يدعون إليه، والمآل هو تدمير الحاضر واقتراس المستقبل.

4. والأمثلة بليغة وفاضحة في هذا الخصوص. فحيث سيطرت المواقف السلبية والعدائية من الحقائق والتغيرات العالمية. فشلت مشاريع التنمية بقدر ما شلّت الطاقة على الخلق والابتكار والتحوّل. هذا ما ينشغل به عربٌ كثيرون ما زالوا، منذ عصر النهضة، يكابرون ويعاندون من فرط الترجسية الثقافية، كما

ينشغل به أيضاً غيرهم من أفغان وإيرانيين وصوماليين واندونيسيين...
والحصيلة هي تحويل العلاقة بالثوابت إلى عوائق ومآزق. حتى في فرنسا، عندما
واجهوا التحولات الحضارية، بمنطق المقاومة ضد غزو العولمة والأمركة، تخلفوا
عن الركب الأوروبي عقداً من السنين.

وبالعكس، فالتجارب الناجحة في مجال التنمية، هي التي لا يتحدث أهلها عن
الغزو الثقافي أو عن الطابع التدميري للعولمة الثقافية والاقتصادية، وإنما يقرأون
الطفرات الحضارية والانعطافات التاريخية، بوصفها فرصاً وتحديات أو
استحقاقات، لكي يتعاملوا معها بلغة الإمكان والخلق والتغيير، كما حصل في
اليابان وماليزيا، ثم في الصين وبعض دول الخليج، ومؤخراً في تركيا. هذا شأن
صاحب الهوية الغنية. إنه يحسن أن يتغير في ضوء المستجدات والتحولات،
لكي يساهم في ورشة الحضارة وإغناء رأس المال البشري بوجه من وجوهه.
إن أفضل دفاع عن الهوية الثقافية والمجتمعية، هو ممارسة المرء لخصوصيته بصورة
خلاقة وخالقة، وعلى نحو يتيح له المشاركة في صناعة العالم وقيادة المصائر.

5. مع اعتقادي بأن النمو ذو طابع ليبرالي رأسمالي، لأنه يقوم على فتح الآفاق
والحدود والأسواق أمام حرية المبادرة والاختيار والعمل والابتكار، فلا أقول
أن هناك طريقتاً واحداً للتنمية تحتكره مدرسة أو يستأثر به مذهب. فالذين
تعاملوا مع القضايا بمنطق أحادي مغلق، من خلال ثنائية الشر المحض والخير
الأقصى، انقلبت ضدّهم أفكارهم بقدر ما تواطأوا مع أصدادهم. الأجدى، في
ضوء الاخفاقات، العمل بفكر تركيبي يستبعد سيئات كل مذهب، لكي
يحتفظ بالحسنات والمكاسب، سواء اختص الأمر بالرأسمالية والليبرالية والعولمة،
أو بالتدخل والرقابة والحماية... إذ كلها مذاهب وقواعد وإجراءات لها وزنها
في اجترار الحلول وتركيب الصيغ.

6. لا وجود لنموذج أوحد، داخل المدرسة الواحدة، وإنما تتعدد النماذج بتعدد
السياقات التاريخية والبيئات الجغرافية والهويات الثقافية والمجتمعية. فالنموذج
الأميركي ليس كالنموذج الفرنسي، ولا الفرنسي كالألماني، ولا الألماني كالياباني
أو الماليزي... وهكذا كل بلد يجترح في النهاية نموذجاً ويركب معادلته. ولذا،
لا يجري النمو بعقلية النسخ والتقليد، بل بلغة الخلق والابتكار...

7. لا تنجح النماذج التي تُفحَم على المجتمعات من خارجها، أو تُفرض على الناس بعقلية نُخبوية مركزية فوقية. فالنخبوية النرجسية لا تصنع اليوم تنمية، بل أمست ضرباً من البربرية المجتمعية، كما تشهد ألقاب الآلهة التي يسبغها المثقفون على رموزهم وأعلامهم. إن النموذج الفعّال والناجح، أيّاً كان مصدره أو مطلقه، هو الذي يُسهم الفاعلون والمنتجون، كلّ في حقل عمله، في تحويله وإعادة بنائه، أو في إغنائه وتعديله. ولذا، فالعمل التنموي هو عملية مركّبة وسيرورة متواصلة من الحراك الهائل، الذي يتمّ على كل الاصعدة، والذي ينخرط فيه جميع الفاعلين في مختلف دوائرهم وقطاعاتهم وحقولهم، وعلى النحو الذي يتحوّل معه المجتمع إلى ورشة حيّة من التفكير الخصب والعمل البناء؛ وذلك وفقاً لاستراتيجية تخرق وتجوّب الفضاء الاجتماعي بكليّته، طويلاً وعرضاً، أفقياً وعمودياً، وبطرق ومسالك وآليات لا تنفك تختلف وتتنوّع وتتجدّد، لكي تُسهم في تجديد المفاهيم والنظريات أو تطوير المناهج والنماذج.

8. لا وجود لمعايير ثابتة أو لحلول حتميّة وهائية. كل نموذج يشكل تجربة حية تبقى قيد الدرس والبناء والاستكمال، على سبيل التعديل والتحسين. ولذا لا وجود لحلول فردوسية أو لأزمة ذهبية تُملأ فيها الأرض عدلاً وسلاماً على يد مهدي، هو نبيّ مبشّر أو فيلسوف مُنظر. الأجدى أن نفكر بمفردات النسبية والتوسّط، كما نعمل بمنطق الخلق والتحول. ولذا لا ننتظر المعجزة ممن نُطلق عليهم ألقاب الزعيم الأوحّد والقائد الملهم والبطل المنقذ الذي يملك مفاتيح الحلول السحرية لكل المشكلات. لأنّ مآل ذلك هو انتهاك الشعارات وحصد الإخفاق على أرض الواقع. الأجدى أن يحمل كل فرد المسؤولية عن نفسه، كذات تتمتع بالاستقلالية والحيوية الفكرية، بحيث يتصرف كفرد مختص ومنتج بقدر ما هو فاعل ومشارك، مع سواه، في صناعة نفسه وبناء مجتمعه وقود مصيره.

9. لا تجري أعمال التنمية على مستوى واحد اقتصادي أو مالي. لأنّ النمو الوحيد الجانب هو اختزال للشخصية وفقّر في المعنى، بل هو حجب للوجود تحت ارادة القبض والتحكّم والتملك. إن الإنسان ليس مجرد حساب مصري غايته

تكديس الأموال، وإنما هو كائن اجتماعي له مشاعره وميوله ونزواته وعلاقاته مع من لا ينفك عن التعايش معهم بصورة أو بأخرى. كذلك، فجمع المال ليس الغاية القصوى، وإنما أن يعيش المرء حياة مريحة أو لائقة أو آمنة. ولذا فالنمو هو متعدّد الأبعاد، بقدر ما يقوم على التوازن بين القوى والميول والنزعات. إنه علاقة بالثروة أو السلطة، كما هو علاقة بالقيمة والحرية والكرامة. ومن ينخرط اليوم في أعمال التنمية، هو الذي يسعى إلى تحصيل معاشه وإدارة شؤونه وسوس علاقاته مع سواه، بعقلية الاعتراف والتعجيز والتضامن، فضلاً عن قيم الاختصاص والجدارة والاستحقاق.

10. لا حلول تنموية تجري على حساب الطبيعة والحياة. وهذا جانب باتت له الأولوية القصوى، في ضوء الأخطار التي تهدد بتلويث البيئة وانقراض الكائنات الحية. من هنا تحتاج التنمية إلى انشاء فرع معرفي جديد يسميه البعض البيئات (ايكولوجيا) الثقافية أو السياسية، هدفه الحفاظ على الثراء الحيوي والتوازنات الطبيعية. وفي أيّ حال يزداد الربط يوماً بعد يوم بين الأزمة البيئية والأزمة الاقتصادية ووسائل معالجتهما، كما تشهد على ذلك الدراسات والندوات، وآخرها المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء البيئة، الذي انعقد في الرباط (تشرين الثاني 2008). من هنا فإن النمو البشري اليوم يحتاج إلى كسر منطلق التأله الذي يتصرف بموجبه الإنسان بوصفه مالك الملك أو سيد الطبيعة ومالكها، الذي يتصرف في ملكه كما يشاء ومن غير حساب. فالأجدى والأسلم والأدوم لوأحدنا أن يفكر ويعمل كمدبر يقدر كل شيء قدره، ويعترف بأن لكل كائن حقه وقسطه، بحيث يتصرف كراع وحارس وأمين على نفسه وبني جنسه، كما على الطبيعة والأرض وبقية المخلوقات.

11. لكل نمو يُعده العالمي وطابعه الكوكبي، فما عاد بوسع أحد أن يحل الأزمات الطاحنة بمفرده، بل عبر التباحث والتشاور والتعاون، سواء اختص الأمر بأزمات مالية أو أمنية أو تنموية. من هنا فالشعار الآن لدى الأوروبيين: إما النجاة معاً أو الغرق معاً. وإذا شئنا استثمار الآية القرآنية، فبالوسع القول: من ينفع اليوم في مكان ينفع الناس جميعاً. وبالعكس، من يضرّ في مكان يضرّ الناس والحياة والأرض.

12. لا تنمية على أي مستوى كان، اقتصادي أو سياسي أو حضاري، تتم بالعنف والقوة المسلحة. بل تنجز بعقل سلمي، مدني، تداولي، تبادلي. أي بالقوة الهادئة والناعمة كما يقال اليوم. من هنا تحتاج التنمية إلى أن تدار مشاريعها وبرامجها بعقلية التضامن والشراكة، لا بعقلية الانفراد والاستثثار أو الهيمنة والاحتكار. مما يعني انكسار منطق القطب الاحادي الذي يتحكم بالعالم ويدير شؤونه.

خلاصة القول: لن تصلح، بعد كل هذه الانيارات والكوارث، صناعة الحياة أو إدارة العالم وقيادة المصائر، بما هو سائد من العقليات الأصولية أو الامبراطورية، الاستبدادية أو الشمولية، الجهادية أو الانجيلية، التلمودية أو الكبرلائية، اللاهوتية أو الناسوتية.

ولذا لن يكون القرن الواحد والعشرون دينياً، على ما يتنبأ مثقفون كبار، ذور عقل احادي ايديولوجي، أو على ما يحلم به دعاة يزرعون الخراب والفساد في أرجاء العالم. الأرجح سيكون هذا القرن متعدّد الأنماط والنماذج أو المذاهب والمشارب، إلا إذا شئنا أن يعود بصورة مضحكة أو مرعبة، كما يعود الدين الآن عبر الفتاوى التي يصدرها الدعاة الجدد والأصوليون الجهاديون، وكما هو شأن كلّ أصولية عائدة، أيّاً كانت الأسماء والشعارات.

ختاماً، إن الأسرة الدولية بكل مجموعاتها اللغوية والعرقية والطائفية والإقليمية... تجدد نفسها الآن أمام مفترق كبير وتحدّ خطير، فيما هي تواجه الكارثة والبربرية والعدمية، كما يتجسّد ذلك في التلوث والإرهاب والفقر وتمزّق المجتمعات واضطراب القيم... نحن جميعاً إزاء مطالب ملحة لا تحتل التأجيل، بل ترتقي إلى مرتبة الأمر الجازم من أجل تحقيق الأمن بأركانه الثلاثة، البيئي والغذائي والمجتمعي. الأمر الذي يضع الكل أمام المسؤولية الجسيمة لحمل "الأمانة" التي يتهرّب من حملها الإنسان، بحيث يعمل على تغيير نفسه وعلى نحو يطال التوجّه الوجودي والنمط الثقافي والنشاط الحضاري والعمل السياسي، كما يطال أنظمة تداول السلطة وتوزيع الثروة وتأمين الخدمة، بقدر ما يطال أشكال ووسائل وأساليب العمل والانتاج والابداع والاتصال والانتقال والاستثمار، كي لا تقودنا غريزة التكاثر والاستهلاك أو ارادة التحكم والتسلّط إلى الهلاك والخراب...

كي لا يلغي المؤمن المواطن

العالم بات فريسة للقلق والتوتر بقدر ما هو مسرح للصراعات والحروب اكثر من أي يوم مضى، بالرغم من كل هذه الجهود في التعليم الخلقي والارشاد الديني والتنوير الفلسفي، وربما بسبب ذلك، مما يعني هشاشة الافكار أو فشلها في تشخيص الواقع أو في صنع الاحداث والتأثير في المجرىات.

والوقائع فاضحة وصارخة في هذا الخصوص، من صدام الثقافات إلى الحروب الاهلية، ومن تفجيرات الجوامع والكنائس في العالم العربي إلى سجالات الحجاب والمآذن في اوروبا، انتهاءً بحروب النصوص والاسماء، بعد أن تحول الايمان الديني إلى عصاب وارهاب بل إلى جنون.

هذا الواقع يُعيدنا إلى نفس الاشكالية التي تحتل الآن الواجحة، والتي استهلكت المزيد من الجهد والخبر لكي نحصد المزيد من الازمات، أعني بها اشكالية الدين والحداثة، أو الدين والحرية، أو الدين والدولة، والأحرى القول الدين والحياة المشتركة. والمقصود بالدين هنا الإسلام وعلاقته بالمواطنة. هنا مقارنة لهذه المسألة من غير مدخل.

أصل المصطلح

إن مصطلح "المواطن" هو اختراع اغريقي جسّد بلغة مفهومية ولادة الحيز العمومي والمجال السياسي في المدينة/الدولة لدى اليونان القدماء. من هنا فإن كلمة "مواطن" ليست مشتقة من كلمة "وطن"، كما في العربية، بل من كلمة مدينة (Polis) باليونانية، أو (Cité) بالفرنسية. وهي تُحيل إلى معانٍ مثل حرية، حقوق، حاضرة، دولة، حضارة، ...

ومن اليونان انتقل المصطلح إلى الغرب الحديث، وإلى بقية بلدان العالم، بما في ذلك العالم العربي، شأنه شأن مصطلحات اخرى، مثل الجمهورية، الديمقراطية، الفلسفة، المنطق، العلمنة، وسواها من المفاهيم والمجالات التي أسهمت في تكوين

الفضاء العقلي في الحضارة الإغريقية، والتي باتت تشكل رأسمالاً فكرياً هو مُلك البشرية جمعاء تستعيده وتستثمره في غير مجال من مجالات الحياة والاجتماع، وبالاخص في المجال السياسي. بالطبع لقد اتسع مفهوم المواطنة في المجتمعات الغربية الحديثة، عما كان عليه أيام الإغريق، إذ كان يقتصر على مدينة، بل على شريحة من مدينة يستحق أفرادها لقب المواطن دون غيرهم، فصار هذا الحق يشمل المجتمع بكل فئاته وطبقاته. هذا فضلاً عن تطوّر الديمقراطية بأنماطها المختلفة، وذلك بحسب البُعد الغالب فيها، جمهوري أو دستوري أو ليبرالي أو تشاركي... ومن المفارقات في هذا الخصوص أن اليونان الذين عرفوا الإنسان، بوصفه كائناً ناطقاً عاقلاً، قد ميزوا في المدينة بين يوناني وبربري أو بين مواطن حرّ وآخر لا يملك حق المواطنة.

• جغرافية المفهوم

لا مفهوم يقوم بذاته، بوصفه هوية صافية أو ماهية ثابتة ومتعالية. وإنما المفهوم يشكل حقلاً دلاليّاً له مكوناته، وله شبكة علاقاته مع سواه. وهذا شأن مفهوم المواطنة بعناصره وسماته وجملة روابطه مع غيره من المفاهيم. إنه ذو بعد متعدد وبنية مركّبة، وذلك من غير وجه:

- لا مواطنة بلا فضاء عمومي يشكل اللغة الجامعة والامر المشترك في أي وحدة مجتمعية. وهذا ما يشير اليه في الاصل المعنى الحرفي لكلمة جمهورية باليونانية (الشيء المشترك). ومن هنا فإن المواطن هو ابن الجمهورية بما هي مساحة مشتركة ومصالحة عامة أو مشروعية عمومية. صحيح أن هناك مواطنين يعيشون في ظل أنظمة ملكية، كما في بريطانيا مثلاً. ولكن الملكية هي هنا شكلية، أي مجردّ واجهة تقليدية للنظام الديمقراطي والمجتمع المدني.
- المواطنة تكوّنت مع علمنة اللغة والرؤية، بمعنى أن المواطن هو من يعيش في مجتمع دنيوي لا يستمد مشروعيته من مرجعية خارجية عليا، لاهوتية أو غيبية، بل يحمل المسؤولية عن نفسه فيصنع نفسه وينظّم شؤونه بما يصوغه من التشريعات والقوانين أو القيم والمعايير.

ولا يعني ذلك غياب الدين الذي كان موجوداً في المجتمع الإغريقي، كما هو موجود وفاعل في كل المجتمعات القديمة والحديثة. ولكن المهم موقعه وكيفية

عمله أو اشتغاله. ومن المعلوم أن سقراط قد حُكِمَ عليه بالإعدام في المدينة/الدولة بتهمة "انكار الآلهة". وهذا مثال تاريخي يشهد على أن الدين استُخدم كسلطة رمزية ضد حرية المواطن في التعبير. وما أكثر ما استخدم الدين على هذا الوجه السلبي أو الاستبدادي.

- الوجه الآخر لعلمنة الرؤية هو عقلنة الخطاب. بمعنى أن المواطن هو مَنْ يغلَّب الحجة والرأي على المعتقد المغلق والايمان الاعمى. قد يكون المواطن مؤمناً بمبدأ أو عقيدة، في ما يخصه، ولكنه في الفضاء العمومي يلجأ إلى المحاورَة العننية والمداولة العقلانية، من غير مصادرات لاهوتية أو مرجعيات مقدسة، تحت أي شعار كان. من هنا فالعقل هو أولاً عند المواطن، وليس الأمر أو الدين.

- المواطن هو من يملك قدراً من استقلالية الذات وحرية الاختيار، بمعنى أنه يشارك في الانتخاب والنقاش أو في صنع القرار وفي سياسة الدولة، عبر النظام الديمقراطي الذي يتيح له اختيار من يحكمه. من هنا رافق ولادة المواطنة الديمقراطية ازدهار فنون الكلام وتقنيات الجدل والحجاج.

- والوجه الآخر للحكم الديمقراطي هو سيادة القانون. فالمواطنون هم نظراء بقدر ما هم سواسية أمام القوانين النافذة، مما يعني أن المواطن هو من يقيم علاقة أفقية مع نظرائه تختلف عن العلاقة العامودية التي تربط الأب بابنه أو الكاهن بأتباعه أو العاهل برعيته. طبعاً هو يطيع رؤساءه، ولكن على سبيل الاقتناع والخضوع للنظام، لا على أساس الولاء للأشخاص.

وهكذا فالمواطنة ترتكز إلى الديمقراطية وحكم القانون، بقدر ما تشترط المساواة الليبرالية. ومن هنا تنكسر مع فكرة المواطنة انماط العلاقات الاخرى القائمة على الولاء بمختلف أشكاله العائلي أو الطائفي أو الحزبي. بهذا المعنى لا تأتلف المواطنة مع النبوة، التي تعني أن النبي هو أولى من الناس بأنفسهم. فالمواطن هو مَنْ لا يستعبده شخص ميت أو حي، وإنما هو مسؤول عن نفسه، بقدر ما يشتغل بصنع نفسه والمشاركة في إدارة مصيره. ولذا فإن أكثر ما يتعارض مع معاني الفرد والحرية والمواطنة والفضاء العمومي، هو الجمهور والحشد والقطيع والتشكيلات الفاشية أو العصبية العنصرية.

- وأخيراً فالمواطن هو من يمارس هوية خارقة لأطر القبيلة أو الطائفة أو الشركة، وسواها من التجمعات الاهلية والتقليدية أو الخاصة والاقتصادية. وهذا هو معنى المجتمع المدني الذي ينتمي فيه الأفراد إلى مدينة أو دولة أو أمة؛ وقد يتعدى المواطن الأطر المحلية أو الوطنية لكي يمارس انتماءه العالمي. من هنا ولادة مصطلح كوسمبوليتي الذي هو أيضاً اختراع اغريقي، إذ هو مركب من لفظين Kosmos وتعني العالم، وPolis وتعني المدينة. والمواطن العالمي، بهذا المعنى، هو من يمارس هوية عابرة للدول والأوطان. ولكن العالمية هنا ليست هي الجامع على اساس الاخوة الدينية، ولا على أساس طبقي بروتيتاري كما لدى الماركسيين. انها عالمية مفتوحة يشعر معها المرء بوحدة الجنس البشري.

وإذا كان مصطلح الكوسمبوليتية قد استعيد في عصر الأنوار، ثم تراجع في حقبة الصراعات القومية والحروب العالمية، فإنه يعود إلى الواجهة اليوم، خاصة وأننا نعيش في عصر المعلومة الرقمية والحدثة السيالة والاعتماد المتبادل، وذلك حيث تتشابك المصالح والمصائر على الساحة الكونية. فالأولى أن نفكر على نحو عالمي. وهذا ما يجري، الآن، كما تشهد الاعمال والانشطة العالمية المكرسة لإدارة الشأن الكوكبي، سواء في ما يخص هيئة الامم المتحدة، أو المؤتمرات العالمية، مثل مؤتمر كوبنهاغن الذي عقد مؤخراً للنظر في مسألة البيئة. (خريف 2009)

ولا يعني ذلك أن المواطن يعرى من نسب أو هوية أو اهل أو ثقافة. فالمجتمع هو شبكة تأثيراته المتبادلة، سواء بين فرد وفرد أو بين الفرد والمجتمع أو بين الجماعات. حتى الفرد الفاعل الذي يمارس حضوره وأثره في مجتمعه، إنما ينخرط في بيئة مجتمعية لها ثقافتها وقيمتها وأطرها ومرتكزاتها، بمعنى أنه يتأثر بقدر ما يؤثر، ويسهم في تغيير مجتمعه بقدر ما يتغير. ولذا لا وجود لفرد مجرد من انتمائه الاهلي، مقتصر على انتمائه إلى الدولة وقوانينها أو إلى المجتمع المدني ومؤسساته. فالذين توهموا ذلك أنتجوا أسوأ التجمعات والعصبيات الأهلية. وأياً يكن، فالمواطن الفاعل لا يعيش في قوقعة انتمائه الوحيد، وإنما يمارس هوية مفتوحة متعددة الانتماءات: الأسرة، الديانة، الأمة، المهنة، النقابة، الندوة، الهيئات الإقليمية أو الدولية.

• الترجمة العربية

لا أساس لمفهوم المواطن في الثقافة السياسية العربية القديمة. ولذا فإن المصطلح دخل إلى العالم العربي مع موجات التحديث، شأنه شأن مصطلحات الجمهورية أو الديمقراطية أو المجتمع المدني.

ما كان سائداً مقابل "المواطن" هو مصطلحات "المؤمن" أو "الأخ"، أي ما يشير إلى الانتماء إلى ديانة أو إلى قبيلة أو أمة. يتضح ذلك من عبارات "أمير المؤمنين" أو "يا أبا العرب". ولا تزال هذه المصطلحات سارية، بدليل أن بعض رؤساء الجمهوريات في العالم العربي يستخدمون عبارة: أيها الاخوة والاخوات عندما يخاطبون الجمهور أو الحشود. وقد يضيفون كلمة المواطن إلى كلمة الاخ، كما في عبارة: أيها الاخوة المواطنين.

حتى كلمة "مدينة" فإنها لا تعني في العربية معناها في اللغات الغربية، بوصفها تشير إلى أناس تحرّروا، بقدر ما يمتلكون حقوق المواطنة. اما في العربية، فإنها تشير إلى معاني الخضوع والقهر والذل أو العبودية، بقدر ما هي متفرّعة من معاني الدّين والدّين، وكلاهما لا يأتلف مع مفهوم المواطنة والحرية.

في أي حال، لم يتحول مصطلح المواطنة إلى مفهوم مركزي في العالم العربي، بالرغم من قيام الجمهوريات وتبني الآليات الديمقراطية. ربما احترمت حقوق المواطنة في الحقبة الليبرالية التي أعقبت مرحلة الاستعمار، كما جرى في لبنان أو مصر أو تونس.

بعد ذلك حصل تراجع لصالح مفاهيم الاخ أو المناضل أو الرفيق أو الثائر، سيما مع صعود حركات التحرر الوطني وهيمنة المشاريع القومية واليسارية التي تُرجمت إلى حكومات ديكتاتورية وأنظمة شمولية. ومع صعود الاصوليات على المسرح، أُعيد استخدام مصطلح المؤمن بقوة، وأضيفت إلى لائحة المصطلحات التقدمية والعلمانية مصطلحات جديدة كالداعية والمجاهد أو الجهادي، وكلها أسهمت في ابتلاع مفهوم المواطن...

وهذا هو مصير سائر المصطلحات الحديثة. فالجمهورية انقلبت إلى ملكية، والديموقراطية أنتجت حكومات ديكتاتورية، والعلمانية تحوّلت إلى عصبيات طائفية. والأسوأ أنه مع طغيان النماذج العقائدية والايمانية، بات المواطن الذي

يمارس استقلاليته وهويته، العابرة للحدود، موضع التهمة بالكفر والاساءة أو العمالة والخيانة.

• المؤمن والمواطن

هذا نصل إلى اشكالية الدين والمواطنة وسؤالها المُلحّ: هل بوسع المسلم الملتزم ان يكون مسلماً ومواطناً؟

بالطبع ثمة من يرى بأن الاسلام لا يتعارض مع الحدائث بعناوينها وقيمها، كما يقول الكثيرون من المسلمين الذين مرّوا بمصفاة العولمة أو خضعوا لتحولات الحدائث وأفادوا من منجزاتها. وهؤلاء يتعاملون مع الدين بوصفه بُعداً من أبعاد شخصيتهم لا غير، فلا يغلبون إنتماءهم الديني أو الطائفي على انتماءهم إلى بلد أو وطن أو مجتمع، أو إلى العالم بالمعنى الأوسع. ومن هذا شأنه يمارس هويته الدينية كرصيد خُلقي، كتراث مفتوح يتعدى المنظومات الفقهية والكلامية، كعلاقة شخصية بالمعنى والحقيقة تترجم نفعاً في الحياة العامة، من غير إشهارٍ أو ادعاء أو استبداد. ولكن المسلمين من هذا الصنف هم اليوم أقلية، بل هامشيون وقليلو الفاعلية.

ذلك أن النموذج المهيمن الآن هو الإسلامي، على ما أفرق بين المسلم والاسلامي، وأعني به المسلم الأصولي الذي يريد تنظيم الحياة على أساس الدين الذي يحتلّ عنده المرجعية العليا أو السلطة المطلقة في كل الشؤون والقضايا والمشكلات، صغيرة كانت ام كبيرة. من هنا كان الشعار: الإسلام هو الحل والبديل. بذلك يُعامل الإسلام كهوية ثقافية بقدر ما يُعامل كدولة أو حكومة أو نظام سياسي أو برنامج اقتصادي، أي بوصفه ينطوي على جميع الأجوبة والحلول لكل الأسئلة والمشكلات. ولا غرابة أن يكون الأمر كذلك. فالمسلم الأصولي لا قيمة عنده لقول أو فعل إلا ما يأمر به الله أو ما جاء به النصّ، والأحرى القول ما يفتي به الشيخ الذي يحلّ، في النهاية، تفسيره أو حديثه محل كلام الله...

ومن هذا معتقده وموقفه يستحيل عليه أن يكون مسلماً ومواطناً، يستحيل عليه مثلاً أن يكون مسلماً ولبنانياً أو مسلماً وسورياً أو مسلماً ومصرياً أو مسلماً وفرنسياً أو مسلماً وسويسرياً... لأن من يفكر ويعمل على هذا النحو، يأتي الدين

عنده أولاً، وما عداه يعمل لخدمته وإلا كان محلّ استبعاد أو رفض أو إدانة. وبحسب هذا المنطق، تصبح الاولوية عند المسلم الملتزم للنص والشرعية والفتوى والحجاب والمثذنة والمقاومة والمرشد على الدولة والوطن والجمهورية والديموقراطية والقوانين والمصلحة العمومية والحياة المشتركة. هذا ما يصرّح به من غير التفاف أو مداورة أكثر الاسلاميين الاصوليين الذين يؤكّدون على أنّ الاسلام يتعارض مع الفلسفة والعلمانية، كما يتعارض مع الديمقراطية والجمهورية، بل إن البعض منهم يرفض حتى كلمة "دولة"، مؤثراً عليها مصطلح "الخلافة". هذا ما يجعل الأوطان مُرجأة أو معلّقة كما في لبنان، أو ملغمة كما في غير بلد عربي متعدد الطائفة، بقدر ما يهدّد أو ينسف أسس وقواعد العيش المشترك.

لا أغفل أن هناك اسلاميين يقولون بأن الإسلام لا يتعارض مع الحداثة، ولا حتى مع العلمانية. ولكن هؤلاء يموّهون المشكلة، لأن المسلم الملتزم مرجعه الله والنص، أي ما هو مُطلق ومنزل، في حين أن العلماني يعتبر أن مرجعه هو نفسه وعقله، أي ما هو متناه ومحدود ونسبي. لا أغفل أيضاً أن هناك علمانيين تعاملوا مع العقل بصورة مطلقة، وهؤلاء هم الوجه الآخر للعقل الديني الآحادي.

كذلك هناك إسلاميون أقاموا جمهورية، كما في إيران، ولكنها تحوّلت أوتوقراطية يُتهم فيها المعارض بأنه يخالف الله والقرآن. هناك أيضاً اسلاميون يُعلنون بأنهم مع حرية التفكير والتعبير، ومع مبدأ الشراكة في الوطن. ولكن لا مصداقية لهم في ذلك، لأن ما يصرّحون به يتناقض مع النصوص/المراجع، كما تنقضه الممارسات والمواقف على الارض. فهم مع الحرية لأنفسهم، وضدها لغيرهم. والدليل أنهم مع حرية المسلمة في ارتداء الحجاب في اوروبا، ولكنهم حيث يحكمون أو يقبضون على مقاليد الامور، ليسوا مع حرية المرأة في عدم ارتداء الحجاب، أكانت مسلمة أم غير مسلمة.

وأنا قرأت ما قاله طارق رمضان المسلم السويسري، المصري الأصل، في رسالته المفتوحة التي وجهها إلى اهل بلده الجديد سويسرا، باسم حق المواطنة، معترضاً على تصويتهم ضد بناء المآذن. ولكن لو كان طارق رمضان يفكر كالمرشد السابق، لجماعة "الإخوان المسلمين"، مهدي عاكف، لاستحال عليه أن يكون مسلماً ومواطناً. إذ الشيخ عاكف عندما سئل عما اذا كانت الخلافة تعني أن

يحكم مصر رجل من خارجها، أجاب يومئذ بما أحدث صدمة أو فضيحة، أي بما معناه: لا تهمني مصر، لأن الخلافة هي أولى من الدول والاطوان.

والخلافة لا تعني هنا الاممية التي تتعامل مع البشر بوصفهم سواء في الانسانية، من غير تمييز على اساس العرق أو الدين أو اللون، ذلك ان غير المسلم في نظام الخلافة يحتل درجة دنيا، بقدر ما يستبعد من فلك الحقيقة والايمان والهداية، وربما الانسانية. وهذا ما تقضي به كل الديانات التوحيدية في تعاملها مع بعضها البعض بعقلية التكفير المتبادل. وهذا هو منطق الدين عموماً، من حيث تعارضه مع المجتمع العلماني والمدني. وإذا كانت الكنيسة في أوروبا تتعايش الآن مع الدولة المدنية الديمقراطية، أو باتت مقتنعة بالعيش في ظلها، فلأنها هُزمت أمام موجات الحداثة وقواها أكثر من مرة، كما حصل في فرنسا بشكل خاص (1789-1905). وإذا كانت فرنسا قد كسرت وصاية الكنيسة على الدولة والمجتمع، فكيف يطلب منها أن تعطي المسلمين حقوقاً انتزعتها من المسيحيين!

وها هو الإسلامي يحيى الحوثي، مندوب جماعته في ألمانيا، يُعلن بصراحة أن أهداف التمرد على الدولة في اليمن، لا يمت بصلة إلى أسباب مصلحة معقولة كرفع غبن أو جلب مصلحة أو تحسين وضع معيشي، بل هم يحاربون لكي تلعو ثقافة القرآن "فوق كل ثقافة". وبما أن النصّ حتمال أوجه ومساحة خصبة ومفتوحة لاختلاف التفاسير وتضارب التأويلات، فإن ما يعلو في النهاية هو تفسير الحوثيين بإلغاء بقية التفاسير واستبعاد أهلها، أو استئصالهم.

والمآل هو الحرب الأهلية بين الفرق والمذاهب. هذا ما حصل ماضياً، وما يحدث اليوم على غير ساحة. ومن المعلوم أن المسلمين، بعد أن انشقوا إلى فرق بل إلى ديانات متنازلة، وتحولوا إلى طوائف وجماعات منعزلة، قد انفتحوا بعضهم على بعض بفضل فضاءات الحداثة وقيمتها ومؤسستها. ولما عاد كل فريق إلى عقائده وفقهه لتنظيم علاقته بسواه أو بالدول والاطوان، كانت الحصيلة كل هذه الدماء وكل هذا الدمار.

وإذا كان المسلمون الاصوليون لا يقبلون بعضهم البعض، لأن ما يتحكم في علاقاتهم هو استراتيجية الرفض ومنطق الاقصاء، سواء بين مذهب ومذهب، أو داخل المذهب الواحد، كما تشهد حروبهم الاهلية. فكيف اذن يقبلون الآخر،

الاوروبي، أو الغربي، أو الصيني، أو الهندي؟ من هنا فإن مشكلة الإسلام مع الغرب أو العلمانية باتت مشكلة من الدرجة الثانية. نحن إزاء مشكلة مركبة وجهها الأول علاقة المسلم بالمسلم، ووجهها الثاني علاقته بالآخر أكان متديناً أم غير متدين.

ولا يعني ذلك أن على المسلم أن يؤيد العلمانية، ولا أن يصير غيره، وإنما يعني أن ما بوسعه أن يفعله هو أن يعترف بمشروعية الآخر أكان مختلفاً بالمذهب أو الديانة أو الثقافة. ولا اعتراف من دون تحويل متبادل يتزحزح به الواحد عن مركزته ويكف عن ادعائه امتلاك مفاتيح الحقيقة، بحيث يمارس خصوصيته بصورة مركبة ومنفتحة، وعلى النحو الذي يتيح له بناء عالم مشترك مع من يختلف معه.

• الدين هو دولة

غير أن ما يريده الإسلاميون الأصوليون، حيث يمكنهم الحكم، هو إخضاع الآخر، وإلا مصيره النبذ والنفي، أو الاستئصال. وهذا هو منطق الاصوليات عموماً على اختلاف نماذجها الدينية أو القومية أو اليسارية.

لا يعني ذلك أن التيارات الاصولية الراهنة، أكانت اسلامية أم غير اسلامية، تبغي الحكم أو تعارض الدول القائمة، لأنها تريد ممارسة الدين كخشية وتقى، كحد رادع بين الانسان ونظيره، كعامله بالمثل، كاعتراف بتعدد الألسنة والالوان والاعراق، كتكافل وتآزر بين بني آدم، كحث على العمل الصالح الذي يتجاوز صراع المذاهب والتأويلات. بالعكس فهم يسعون إلى اقامة دولتهم التيوقراطية وفرض سلطتهم الدينية تحت عمامة المرشد الذي هو خليفة الله ونائبه وظله على الارض. نعم هم ضد الدولة المدنية التي يعيش فيها مواطنون احرار، عابرون لحدود الطوائف والمذاهب والاحزاب، متساوون امام القوانين والانظمة الوضعية. ولكنهم مع الدولة الشمولية التي تهيمن على المقدرات وتخصي الانفاس وتخضع البشر، بالقوة العارية، من أجل تطويعهم وتسخيرهم لدعوات مستحيلة أو عقائد مدمرة تحيل الوعود بالفردوس إلى اعراس للدم. وهم بذلك يشكّلون الوجه الآخر للدولة العلمانية الشمولية، كما شهدنا نماذجها الستالينية والفاشية والماوية أو نسخها الكاريكاتورية في دول العالم الثالث...

صحيح أن الدولة التيقراطية الشمولية تتعارض مع الدول العلمانية الشمولية من حيث الشعارات، ولكنهما تتواطآن من حيث المنطق والآليات والمفاعيل، إذ كلاهما تنتج الاستبداد والخراب. كلاهما مارست التوحش والبربرية، وهذا مآل التآله على الارض، سواء مورس ذلك تحت ألوهة ستالين أو فرانكو او ماو أو تشاوشسكو أو القذافي أو الخميني، أو مورس تحت ألوهة نجوم الارهاب المعاصرين، ممن يدعون امتلاك مفاتيح الحقيقة والخلاص.

من هنا أنا لست مع ريجيس دوبريه بقوله إن الدين هو فيتامين الضعفاء وليس أفيون الشعوب. لو بقي الدين أفيوناً مخدراً لكان أهون، حتى لو مورس كوهمٍ وخداع وتمويه، إذ كان له مفاعيله الايجابية كتنقى وخشية ورحمة.

بهذا المعنى نحن نتجاوز ثنائية الدين والدولة التي استهلكت كسواها من الثنائيات الحداثية، سيما في العالم العربي. فما نشهده هو الإخفاق من حيث ترجمة الشعارات بأضدادها، سواء على جبهة الدولة العلمانية أو في معسكر الدولة الدينية. كلاهما عمل على تدمير فكرة المواطن. وكما أن الداعية الاصولي يعتبر أن الاسلام والشريعة والفتوى والحجاب والمرشد أولى من الدول والقوانين والمصلحة العمومية، بل أولى من الناس والحياة، كذلك المثقف الحداثي، القومي أو اليساري، بنماذجه العقائدية وتشبيحاته النضالية، انه يعتبر أن العروبة والوحدة والاشتراكية والقضية المقدسة والزعيم الأوحده أولى من كل شيء. والنتيجة ما نشهده من عنف مجتمعي واستبداد سياسي أو دمار ذاتي.

وإذا كان الدين، كما يعترف بعض رجاله، يُتخذُ دوماً كغطاء أو لباس لتبرير خطط مشبوهة أو مشاريع استبدادية أو استراتيجيات قاتلة، فليس ذلك لأنه يجسد المثل العليا والقيم الفضلى، ولا لأثره القوي في النفوس. مثل هذا القول يتجاهل المشكلة، بقدر ما يعني الجهل بمبنى الديانة ومقتضى العقيدة الإيمانية. فإذا كان من السهل استغلال الدين لأهداف شريرة، كما يررون، فليس لأن هناك من يسطو عليه ويقوم بتحريفه، بل لعلّة في الدين بنوية، لا عرضية، أعني كونه يعمل على صنع أناس يُحسنون ممارسة فروض الطاعة أو طقوس التبعية والعبودية.

وهذا ما تفعله من جهتها الايديولوجيات العلمانية والديانات الحديثة التي تتعامل مع البشر كأرقام وآلات في حشودٍ وقطعان تمارس هي أيضاً طقوس العبادة

للزعيم الأوحده والقائده الملهم. وفي كلا الحالين يتم تحويل الجماعات إلى كتل عمياء يسهل خداعها وتضليلها، من أجل شحنها وتعبئتها وراء مشاريع تجهل محرركاتها أو وراء شعارات مقدسة تُمسي ضحيتها. ولا عجب أن يلتقي العلماني والإسلامي والقومي واليساري، إذ يجمعهم الفكر الأحادي والمعتقد الحديدي والنظام الشمولي.

• صيرورة الفكرة

في أي حال نحن نتجاوز العلمانية إلى ما بعدها، كما نتجاوزنا الحداثة إلى ما بعدها، في ضوء ما شهدته العالم الحديث من التحولات والانهيارات والأزمات. وهذا ما أتاح لواحدنا المنخرط في نقد الحداثة أن يتكلم على طور يتعدى العلمانية إلى ما بعدها. وفي هذا السياق نفسه يندرج كلام "هابرماس"، فيما بعد، على المجتمع ما بعد العلماني. ولكن ذلك لا يعني العودة إلى ما قبل الحداثة للإطاحة بمكتسباتها، أو لتبني التصورات الدينية عن العالم، وإنما يعني فتح آفاق واجتراح إمكانيات جديدة لصناعة الحياة المشتركة، بحيث يُدار المشترك أو المتحد، المجتمعي أو السياسي أو الوطني أو العالمي، بالانفتاح على تعدد التصورات والأنماط أو القوى والتكتلات أو الفاعليات والمشروعات.

ومبنى الانفتاح هو كسر منطق القبض والتيقن، للتحرر من عقلية المطابقات والتماهيات، إذ يستحيل تطابق التصورات مع الواقع، كما يستحيل تطابق الآراء بين واحد وآخر، بل يستحيل أن تتماهى الذات مع نفسها. هذا وهم مركب يجدر تفكيكه، لأن الممكن هو ابتكار قاعدة للمناقشة أو خلق وسط جامع أو فضاء مشترك. بهذا المعنى يسع الواحد أن يؤمن بما يشاء، شرط أن يُحسن التعايش مع من يشترك معه باللغة أو الوطن أو البلد أو المجتمع بالمعنى الواسع للكلمة، ولو اختلف عنه بالمعتقد والمذهب والرأي... والمشارك ليس حقيقة مسبقة بقدر ما هو خبرة معاشة. وليس شيئاً يُعطى، بل هو معنى ينتج وعالم يُصنع ويُعاد بناؤه باستمرار.

وهذا ما أخفق فيه أهل المشاريع الإيديولوجية على الجبهتين، التراثية والحداثية. ولكن ذلك لا يعني التباكي على عصر النهضة والاستنارة والليبرالية، عصر محمد عبده الذي كان يقول: بعد وفاة النبي لا وصاية على العقل لأحد،

أو عصر طه حسين الذي خسر أحصاه الدعوى ضده، بفضل القاضي المستنير، وذلك بعكس نصر حامد ابو زيد الذي اقام الدعوى ضده زميله في الجامعة، بعد أن تحوّل الاستاذ إلى مجاهد والجامعة إلى مسجد.

لا مجال للعودة إلى الوراء لأن كل شيء أخذ في التغيير. فمع الدخول في العصر الرقمي والانخراط في الواقع الافتراضي، انفجرت أطر الزمان والمكان، وتصدعت الحواجز بين الدول والجماعات، فاتسعت امكانات التواصل بين البشر بقدر ما تغيرت علاقات التجاور، الامر الذي أفضى إلى تعاضم حركة الانتقال بين الناس، بقدر ما جعل نقل المعلومات والرموز والصور يتم بسرعة الضوء والفكر من مكان إلى آخر.

والتغيرات ليست فردوساً. كما يرى اليها الحالمون والطوباويون. ولكنها ليست كارثة أو فزاعة، كما يرى اليها الخائفون والمحافظون. وإنما هي امكانات مفتوحة، تتوقف اهميتها وفوائدها أو اخطارها ومضارها على طريقة التعامل معها. ومعنى ذلك أنه لم يعد بالامكان مقارنة المشكلات وحل الازمات أو ادارة الهويات والقضايا أو صون الحقوق والمصالح بنفس العقليات والمفاهيم أو المناهج والوسائل. ثمة حاجة لتغيير يطال التوجهات والأولويات كما يطال أنماط التفكير والعقلنة، فيما العالم يتغير بمحركاته وقواه وادواته، كما يتغير بمفاهيمه ومعايره وقيمه. هذا ما يحدث اليوم: لم يبقَ مفهوم أو عنوان على ما هو عليه. فالجتمع والفرد والديمقراطية والسلطة والقوة والهوية، كلها آخذة في التغيير.

ومن الطبيعي في سياق كهذا أن يتغير مفهوم المواطن، على قدم المساواة مع المصطلحات الاخرى، في ضوء التحولات طرأت على أنماط الانتاج واساليب الخلق، أو على شبكات التبادل وأنماط التواصل، أو على خرائط المعرفة ومحركات العمل. فالمفهوم ليس أقنونا مقدساً ولا منظومة مغلقة، وإنما هو صيرورته وتحولاته، بقدر ما هو جملة روابطه مع سواه.

ولذا فالمواطنة لم تعد تفهم أو تمارس كانت عليه من قبل، وإنما هي تتغير بقدر ما تغتني بعناصر وأبعاد جديدة: العقلانية المركبة والبعد المتعدد، الهوية الهجينة والثقافة المفتوحة، لغة المداولة وعقلية الشراكة، منهج التوسط ومبدأ الاعتراف، الحيوية الخلاقة والادارة الفعالة...

هذه التغيرات في المفاهيم تتيح تجاوز بعض الثنائيات المستهلكة التي باتت تموه المشكلات كثنائية الخصوصية والعالمية، أو الدولة والدين، أو المتدين والعلماني، أو المساواة والحرية، أو الجمهورية والليبرالية أو الفردية والجمعية. ولا يعني التجاوز النفسي والاقتصاد، بقدر ما يعني إعادة الوصل والربط والبناء، بمنطق التركيب والتحويل، وعلى النحو الذي يتيح ابتكار معادلات وصيغ وأطر تأخذ بعين الاعتبار ما ينطوي عليه الواقع من التعقيد الفائق والحراك المتسارع، بقدر ما ترى إلى السعد المتعدد للشخصية البشرية. فلا شيء يخنق الحرية ويدمر المواطنة أو يشلّ الطاقة أكثر من البعد الواحد، سواء كان شعار الله أو الانسان، السوق أو العدالة، الحرية أو المقاومة...

أيما يكن فالتحولات العالمية تفتح امكانات جديدة للتفكير والعمل والبناء، تماماً كما أن الازمات والصدمات هي فرصة لكي يتغير الواحد عما هو عليه. وهذا ما يؤمل بالاجيال الجديدة من الشباب أن تفكر فيه أو تنجح في انجازه، كي لا يفوتوا الفرصة أو يفشلوا في اعمال النهوض والاصلاح والتقدم كما هي حال أجيالنا.

فالأحرى أن يتصرف المواطن الفرد، أيّاً كانت خصوصيته، من خلال وجوهه المختلفة وانتماءاته المتداخلة وتجاربه الغنية وتقلباته المحتملة... فالمعطى هو فردي وخاص، وأما الجمع أو الاجتماع فهو بناء مشترك يقتضي الصناعة والتحويل والتركيب؛ انه ما لا ينفك يتشكل ويتخلق أو يَنبني ويتراكب أو يتوالد ويتفاعل، من الروابط والعلاقات أو الاطر والمؤسسات أو المساحات والفضاءات أو اللغات والشيفرات.

ومن هذا شأنه، إنما يتعاطى مع نفسه بوصفه صاحب هوية هي حية بقدر ما هي مركبة، وخلافة بقدر ما هي غنية بخبراتها الوجودية، وبناءة بقدر ما هي مشدودة نحو المستقبل، وراثة بقدر ما هي عابرة للحدود. فالمواطنة الناجحة والفعالة هي، اليوم، ثمرة الهوية المهجنة والكوسمبوليتية المفتوحة على تعدد اللغات والادوار أو الازمنة والفضاءات.

مراجع

- لسان العرب، مادة "دين".
- فرنسوا نوبيه، عمل الفرد، وهي عبارة مقالة مدرجة في كتاب مشترك تحت اشراف كلود كالام، بعنوان هويات الفرد المعاصر، منشورات تكستويل (Textuel)، باريس، 2008.
- الكسندر دوبريكس، الله والعالم والكوسموبوليتي، حول الكتابات الحديثة لهابرماس، مجلة اسبري (Esprit)، عدد ايار 2009.
- بيار روزانفالسون، تفكيك الديموقراطية المركزية، مجلة أسبري (Esprit)، عدد آب/ايلول، 2008.
- ورد كلام الحوثي في افتتاحية فواز طرابلسي، جريدة "السفير"، 2010/1/17.
- كاترين هالبان، الكوسموبوليتية، مجلة العلوم الانسانية، عدد آذار 2005.
- علي حرب:
- فيما يتعدى ثنائية الدين والدولة، ورقة قدمت في مؤتمر "الدين والدولة في الخطاب الدولي والاقليمي والعربي الراهن" الذي عقد بدعوة من "الجمعية الانجيلية القبطية" المصرية، في مراكش، بين 8 و10 نوفمبر 2009.

خلاصة

التواضع/التوسط/التشابك

التركيب البناء والتحويل الخلاق

إذا كان لي أن أتهي هذه المقالات، فإني سأقوم بنوع من التركيب لما تمّ تشريحه وتفكيكه من المقولات والدعوات والاستراتيجيات. فالمقاربة المنتجة والفعالة هي قدرتها على الخرق، على سبيل الكشف والتعرية، للآفات والاعطال، بقدر ما هي طاقتها على التجاوز والتركيب والتحويل.

ولذا فنحن عندما نفكك مقولة أو شيفرة أو سلطة، لا نفعل ذلك على سبيل النفسي والمحو، بل من أجل إعادة التأليف والبناء لما هو مفيد أو ملائم أو فعال من الأطر والمفاهيم أو من القواعد والمعايير.

من أمثلة ذلك أن تفكيك مفهوم "التسامح" يفضي إلى تعرية مسبقاته التي يبني عليها ويحجبها. ذلك أن هذا المفهوم، وكما يبين عمل التحليل، يبني على اعتقاد صاحبه، في قرارته، بأن الآخر الذي نتحاور معه أو نقبله، إنما هو مخطئ أو آثم أو ناقص في سلوكه أو معتقده أو إنسانيته، ولكننا نتساهل معه بمجرد تساهل. ولذا لا يحل التسامح مشكلة الخلاف أو النزاع بين الناس، بل يلغم أساساً الحوار، ويشكل مجرد هدنة بين فئتين أو صدامين. وتلك هي مفارقة شعار "التسامح" بل فضيحتة⁽¹⁾.

والتجديد لا يعني دوماً إلغاء القلم. قد يحدث التغيير بصوغ مفاهيم جديدة؛ وقد يحدث بالجمع على نحو خلاق بين أفكار ومفاهيم قديمة، كمن ينجح الآن في

(1) هذا مثال على أن المفهوم القديم، أو الجديد الذي يأخذه الواحد عن ابتكره ونحت مصطلحه، يمكن العمل عليه واستثماره، كما أفعل عادة في تعاملتي مع هذا المفهوم، سواء في قراءة أزمة الهويات، أو في تفكيك مبدأ التسامح. مع الإشارة إلى أن الفيلسوف الكندي شارل تابلور ربما يكون من أوائل المعاصرين الذين تناولوا هذا المصطلح، ولا شك أن الفيلسوف الألماني أكسل هونت هو من أبرز الذين اشتغلوا عليه في ما صاغه من أفكار ومفاهيم تشكل نظريته في النقد الاجتماعي. وهي نظرية تتجاوز النظرية النقدية التي صاغها أدورنو وهوركهايمر، والتي طورها هابرماس في ألمانيا أو ريكور في فرنسا، إذ معها يصبح الاعتراف هو المبدأ المؤسس للنظام الاجتماعي، فيما وراء النساتير والقوانين ومنظومات حقوق الإنسان؛ كما ننقل مع نظرية هونت من نقد المجتمع إلى لاجتماعيات النقد. راجع بهذا الصدد العدد الذي كرسته مجلة أسبري (Esprit) لأعمال هونت، مصدر سابق.

الجمع بين التقليد والحداثة، أو بين مركزية الدولة وحرية السوق، أو بين الهوية الوطنية والمدى العالمي...

التواضع المعرفي

أول الدروس، في مواجهة التحديات ودرس الأزمات، هو ممارسة التقى الفكري والتواضع المعرفي، في ما يخص العلاقة بالحقيقة، من جانب الفلاسفة والعلماء والمفكرين المخترفين، بمعنى التخلي عن ادعاءات القبض والتيقن والتحكم، على ما يزعم أهل الحتميات المغلقة والنظريات الشمولية والنماذج الاحادية والحقائق المطلقة. فالعالم هو أكثر تعقيداً والتباساً من أن نطبق على حقيقته أو نقبض على قوانينه أو نتحكم بمجرياته أو نتنبأ بمسارته... وإلا كيف نفسر أن الأزمات والمآزق تفاجئ العلماء وتحتاج المجتمعات، من حيث لا نعقل ولا نحسب. فالأولى أن يصحو أحدنا من قوقعته النرجسية، وأن يعترف بنسبية آرائه، كي لا يتحول إلى حارس لأفكاره، ينفي الوقائع لكي تصح مقولاته. إذ بذلك يقع أسير ادعائه أو في فخ عجزه، بقدر ما يحول أفكاره إلى أصنام نظرية أو إلى اقانيم مقدسة.

الخلق والخرق

من مفاعيل التواضع أن نقتنع بأن الواقع الذي ننخرط فيه ونسهم في صنعه، إنما يندّ عن السيطرة باحتمالاته المفتوحة وخطوطه المتعددة، بنوابضه الكامنة وامكاناته الغنية، بحركته الدائمة وبنيته المزدوجة أو الملتبسة. ومعنى الازدواج أن العالم هو أفخاخه وفراغاته في آن، إذا شئنا مقارنة الوقائع، من منظور الفكر التركيبي والعقل الاشكالي والمنطق التعددي. هو افخاخه، بمتاهاته ومراوغته وارتداداته، مما يجعله يستعصي على الضبط والبرمجة والتوقع. وهذا ما يفسر كيف تستنفد الأدوات والوسائل، أو كيف تفرخ المشكلة مشكلات، أو كيف ترتد الوقائع على أصحابها.

ولكن العالم هو في الوقت نفسه فراغاته وثقوبه، سواء تعلق الأمر ببنية الكون أو الذرة، ببنية الوعي أو المجتمع. والفراغ هو امكان وجودي للحياة والتفكير

والعمل. انه يشكل مساحة اللعب، بقدر ما يفتح الفرصة للتدخل الفعال والمؤثر. ولذا، فالرهان ليس المماهة والتطابق، بعقلية المرآة والانعكاس، ولا الحجب أو النفي. بمنطق الاستبعاد والالغاء. وإنما عمل البشر على الواقع، بلغاتهم ومفاهيمهم وأدواتهم وسيناريوهاتهم واستراتيجياتهم، على سبيل الخلق والخرق أو التجديد والتغيير، تخطيطاً وتركيباً، وبصورة تكسر الحواجز وتحتاز الحدود. بهذا المعنى ليست المسألة مسألة قبض، بل مسألة رهانات على فتح الإمكان.

هذا هو الممكن في مواجهة ما يحدث ويفاجئ أو يصدم: الاشتغال على المعطيات، بخلق وقائع تعيد صوغ المعادلات وترتيب الأولويات، بقدر ما تعدل الشروط وتغير الموازين. وإذا كان هذا هو شأن، كل فاعل بشري، أياً كان حقله وقطاعه واختصاصه، فإن مهمة المفكرين المحترفين من فلاسفة وعلماء، هي الاشتغال على الأفكار لتجديدها وتطويرها، في وجه من الوجوه، الرؤية والوجهة، أو العدة والطريقة...

وهكذا، فالواقع المعقد يحتاج إلى فكر مركب، تماماً كما أن الأحداث المفاجئة وغير المتوقعة، تواجه بخلق وقائع جديدة، تتجاوز المعطى وتعيد تشكيل المشهد، بقدر ما تعيد ترتيب القوى على المسرح.

السوية المزدوجة

الوجه الآخر للتقى الفكري، في ما يخص العلاقة بالحقيقة، هو التواضع الخلقى، بحيث يخفف المثقف أو الداعية الحالم بتغيير العالم من طوباويته كي لا يغرق في سذاجته، في ما يخص علاقته بالعدالة والمساواة والحرية والاستقامة. هذه شعارات هي دوماً موضع الانتهاك من جانب الذين يدافعون عنها. إذ الأصل المحرك والدافع، لدى الناس، هو طلب الثراء والسلطة والمكانة، أو ممارسة التفرد والتألق والنجومية، أي ما يولد التمييز والاستئثار أو الاقصاء والافتئات أو الاحتكار والاعتصاب.

الأمر الذي يجعل القيم التي ندافع عنها مجرد قشرة حضارية يسهل التراجع عنها. وإلا كيف نفسر أن ينقلب الواحد على دعوته، أو يتواطأ مع ضده، أو يصنع صورته على شاكلة عدوه ومن يدعي محاربتة! كيف نفهم أن تتحطم

الاحلام السوردية والدعوات الطوباوية على ارض الواقع البشري المغمم بالاهواء والمطامع أو بالهواجس والوساوس! وتلك هي محنة الإنسان في التباسه وتناقضه وفضائحه. قد يجند فرقة لانقاذ حيوان من حفرة. ولكنه، في المقابل، يعي جيشاً لشن حروب مقدسة لا تكون عادلة في أكثر الحالات، خاصة عندما تكون حروباً رمزية، إذ هي حروب تخاض من أجل الهيمنة والحصول على الثروة والموقع، أو تخاض تحت تأثير المخاوف والهواجس التي تخلق من الناس اعداء بعضهم لبعض.

هذا ما يفعله بعض الدعاة من حماة الايمان وأتباع الاديان. فهم يستفظعون الأمور في ما يتعلق بحجاب امرأة، فيما هم لا يكثرثون بأكل الأموال والحقوق التي هي أهم وأخطر بكثير من كشف وجه أو عنق أو ساق...

إن الفهم الملتبس والمركب يحملنا على تجاوز النظرة المثالية، الساذجة والوحيدة الجانب للإنسان، والتي تعيد انتاج الوضع المراد تحسينه أو تغييره بشكله الأسوأ. ولا عجب فالتعامل مع الشيء بصوغ مفهومه، هو سبيل إلى تدبره. ومن غير فهم يسيطر العماء أو الإرهاب.

لنعترف بأننا أدنى شأنًا مما ندعي، من حيث علاقتنا بالقيم والفضائل، ولذا فالأجدى خفض السقف الرمزي من المطلقات والمقدسات كي لا ننتهك ما ندعو إليه. وهذا معنى مقولة "الإنسان الأدنى": لا توجد ممالك للفضيلة، لأنه لا أحد سيّد نفسه، ولا أحد أولى، من سواه، بممارسة الوصاية على القيم التي هي مجرد قشرة حضارية. فالمسؤولية هي متبادلة. ولذا ما من أحد يؤمن على مصلحة عامة، ما لم يكن هناك قوى تراقب وتحاسب أو تعارض وتنتقد.

العين النقدية

مثل هذا التفكيك لمفهوم الإنسان، في علاقته بما يدعيه، لا يأتلف مع ما عثّش في الازهان من الاوهام حول العصور الذهبية والعهود التنويرية والفراديس الأرضية. فلو كانت هذه منازع اصيلة وراسخة، لما انتهت الدعوات والمشاريع والعهود إلى مصائر البائسة أو إلى نهايتها الكارثية.

التفسير المعقول للانتهاك والانهيار، على مستوى القيم والمبادئ والمثل، هو انه في كل مجتمع هناك عوامل مضادة للاستنارة والعقلانية والعدالة والمساواة والحرية

والسلام تشتغل وتفعل، من حيث لا نعقل، في العوالم السفلية والجوانب الخفية والمناطق المعتمة والذاكرات المتوترة والمنسوجة من العقد والحساسيات والجراحات. من هنا يحتاج المجتمع إلى عين نقدية على نفسه، تشتغل بالمساءلة والمراقبة الدائمة، لتعزيز القيم المتعلقة بالحريات والحقوق والمصالح العمومية. من غير ذلك يسيطر الآلهة والانبياء والطغاة والسحرة والكذبة، لكي تزدهر أعمال الفساد والانتهاك والاستبداد، أو لكي تنتشر فنون التشبيح والشعوذة والقرصنة..

والعين النقدية هي الفارق بين نوعين من المجتمعات: الأولى هي التي يعتبر فيها الزعيم والنظام والحزب والشعار أولى من الدول والاطنان والشعوب، وكما هي حال البلدان التي تصنع الحشود والقطعان التي تتحول إلى آلة للاستبداد والإرهاب، بقدر ما تسمى ضحية شعاراتها وزعمائها. أما الثانية فهي المجتمعات التي تُحترم فيها الدساتير والقوانين، والتي تتيح للناس، أفراداً ومجموعات، ممارسة حرياتهم السياسية وحقوقهم الشخصية أو الثقافية، بصورة معقولة أو مقبولة، ضمن الأنظمة والقوانين، وباستخدام آليات النظام الديمقراطي والمشاركة في تأمين المصالح أو قود المصائر.

والسند ليس عملاً موسمياً، وإنما هو مهمة دائمة، يمارسها المجتمع في مختلف حقوله وأصعدته ودواتره، ما دام المجتمع هو فضاءه، والإنسان هو مفارقاته، والواقع هو افخاخه. ولذا، فما لا يجري تعزيزه باستمرار، ينكفى ويتراجع. هذا ما تفعله المجتمعات التي يحمل فيها الأفراد والجماعات المسؤولية المزدوجة والمتبادلة، فيسأل الواحد نفسه بقدر ما يُسأل عن غيره، ويسأل سواه بقدر ما يُسأل عن نفسه...

الواقع السيلال

الواقع هو تعقيده البالغ بقدر ما هو حراكه الدائم. وما نظنه ثابتاً أو جامداً، إنما يتحرك، ويتغير نكوصاً أو تقدماً، بصورة طفيفة أو بطيئة أو خفية. ولذا، فما يفاجئ أو يصد من الأحداث، هو في النهاية حصيلة ما كان يعمل ويتفاعل أو يتراكم ويتشكل، من التوترات والتشظيات أو الانكسارات التي تتحول إلى طفرات مفاجئة أو إلى انفجارات صاعقة. وهكذا فالواقع هو في حراك

دائم، كما الفكر هو في توتر متصل. ومن لا يحسن التغيير، في مواجهة التغيرات، لا يحافظ على ثوابته، بل يشهد على جهله، لكي يتراجع إلى الوراء. فكيف، ونحن ننخرط اليوم بفعل ثورة المعلومات والاتصالات، في عصر سمتة التسارع والتدفق والسيولة⁽¹⁾ والتقلب، في ما يخص الرموز والمعلومات والأموال والأشخاص والعواطف والرغبات..

لا يفهم من ذلك أن الأشياء لا تعود أو لا تستعاد. ولكن لا شيء يعود كما كان عليه، بل يعود بصورة سلبية أو ايجابية، سيئة أو حسنة، مدمرة أو بناءة. هذا شأن الدين العائد كما يبشر أو ينذر بعض الذين يرحمون بالغيب. انه يعود من دون التقوى. وهذا أيضاً شأن القبيلة. انها تعود ولكن من دون المروءة الجاهلية. وهكذا لا جدوى ولا ثمرة من استعادة الماضي إلا بإعادة توظيفه أو إدماجه أو استثماره.. والمؤدى من ذلك أن الواقع "السيال"، لا يواجه بأسلوب المحافظة والتقليد، بل بمنطق التحويل الخلاق أو الاستثمار البتاء.

الهوية المنتبسة

الاختلاف هو نسيج العالم الذي يقوم على تعدد العناصر والانواع أو على تعارض الاقطاب والاضداد، سواء على المستوى الطبيعي أو على المستوى البشري. وكل محاولة لمحو التنوع أو نفي الاختلاف مآلها حجب الكائن واختزاله أو خنق الحيوية وشل الطاقة الخلاقة.

من هنا فإن صاحب الفكر الحي والعمل الناجح، هو الذي يأخذ بعين الاعتبار ما ينطوي عليه الواقع، على هذا المستوى أو ذاك، من التنوع والتعدد والاختلاف والتعارض، لكي يشتغل عليه، أو به، بتحويله إلى غنى وقوة، سواء اختص الأمر بعالم الحياة، حيث التنوع الهائل في الاجناس والانواع؛ أو بعالم الإنسان، حيث الاختلاف المدهش في اللهجات واللغات والاعراق والثقافات والديانات والطوائف، فضلاً عن اختلاف البلدان والشعوب والدول والأنظمة والجنسيات؛

(1) لعلني لا احتاج إلى الإشارة إلى أن مصطلح السيولة، قد صاغه عالم الاجتماع زغمونت بومان، في قراءته لتحولات العالم المعولم، كوني أشرت إلى ذلك في مكان الآخر، وخاصة لأن المصطلح بات شائعاً ومتداولاً.

بل إن الفرد الواحد يمتلك عالمه الخاص، بقدر ما يتمتع بفرداته أو أحاديته، كما تتجلى في هوماته واطيافه، أو اهوائه واطماعه، أو آماله واحلامه، أو كوابيسه واشباحه... وكلها عوامل تتدخل في قناعات الفرد وخياراته وقراراته. من هنا لكل نشاط بشري كواليسه وألغازه أو تشبيحاته وهوميامته.

وهكذا ليست الهوية، الفردية أو الجمعية، عالماً من الصفاء والانسجام، وإنما هي حيز للتعدد والالتباس أو بؤرة للتوتر والانشطار بين العناصر والابعاد أو بين الوجوه والاطوار أو بين الميول والاهواء. وهذا مصدر غنى للشخصية بعكس ما يظن ذوو البعد الواحد والوجه الواحد.

من هنا لا مجال لتذويب الاختلافات، على ما يتعامل معها أهل الفكر الاحادي والصفاء العقائدي، إذ بذلك تتحول إلى مازق أو لغم ينتظر ساعة الانفجار. الممكن هو العمل عليها لتحويلها إلى وسط مفهومي أو فضاء تداولي أو سوق تبادلي.

كذلك الأمر على الصعيد الاقتصادي. فلا نظرية احادية تحتكر أدوات الفهم والتشخيص، ولا نموذج أوحد يحتكر مفاتيح الانماء والازدهار. فما هو أوحد هو فقر ومحو واستئصال، بقدر ما هو مصنع لانتاج الأزمات. في حين أن تعدد النظريات والنماذج يشهد على حيوية الفكر وثراء المعرفة، بقدر ما هو مصدر لتوليد الفاعلية والمردودية، عبر تفاعل وجهات النظر المتعددة أو الهويات المختلفة.

بالطبع لا غنى عن التوحيد، ما دام العالم يزداد، في مواجهة الفوضى والتشتت، تواصلًا وتشابكًا وتداخلًا. ولكن الاتحاد لا يعني الانسجام التام أو التوحيد الشامل الذي يفضي إلى العماء أو يحيل الاختلافات إلى ألغام موقوتة في جسد المجتمع.

من هنا الحاجة إلى وحدات مركبة هي أنظمة للفصل والوصل لا تلغي الخصوصيات، بل تتيح لها أن تتفاعل لكي تتجلى وتزدهر. مثل هذا الفهم التعددي الاشكالي، يفتح الهوية على معاني التهجين الذي هو مصدر غنى بقدر ما يخلق الإمكان للاعتراف بالآخر. فمن يرى إلى نفسه بالتباسه ومفارقاته وعثراته وهجنته، يجد عذراً للآخر في أخطائه وسيئاته واختلافه، بقدر ما يتمرأى معه في هذا الوجه أو ذاك بصورة معلنة أو مضمرة.

وهكذا فالتغيير، أياً كان شكله، يحتاج إلى الانفتاح على ما يستبعد من الأفكار والمفاهيم أو العوالم والذوات. من هنا فالهجنة هي غنى وثراء، تماماً كما أن المركز يتغذى من الهامش، والأصل يغتنى بالفرع، والثابت يتجدد من خلال المتغير. كذلك الأمر بالنسبة للمفكر أو العالم، فإن انفتاحه، بالذات، على المستبعد والمهمش، هو مصدر تطوير واثراء وتجديد.

الثوابت المتحولة

مثل هذا الفهم للهوية يحملنا على إعادة النظر في مسألة "الثوابت" التي تتردد في خطابات حُماة الهوية وشرطة العقائد. والحصيلة هي هذه الانتهاكات والارتكابات. ذلك أنه لا شيء يبقى على ما هو عليه، أو يعود إلى سابق عهده. فالعالم في حراك دائم كما الفكر في توتر لا ينقطع، سواء تمّ ذلك بصورة متسارعة أو عاصفة أو مفاجئة، أو تمّ بصورة طفيفة أو بطيئة أو خفية. ولذا فمن لا يحسن أن يتغيّر لا يحافظ على ثوابته، بل يخرج عليها وينتهكها بقدر ما همشه المتغيرات، أو يمسي مادة التحولات بقدر ما يصبح آلة لسواه. وهكذا فالكلام عن ثوابت هو غاية الخداع والغفلة. فالواقع المتحرك يواجه بمنطق الخلق والتحويل. ولذا فالرهان ليس إلغاء الثوابت والخروج على التقليد والتراث، بل العمل عليها بحيث نقيم لها علاقات متحركة، نامية، متجددة، غنية، فعّالة، باقتحام مناطق جديدة للتفكير أو خلق مساحات وآفاق جديدة لأعمال الإصلاح والتحديث والإثراء.

المنظور الوجودي

انفتاح العالم والفيلسوف على المهمش والمستبعد يعني، بالدرجة الأولى، تغيير النظرة إلى الواحد من الناس، أياً كان مجال عمله، وذلك بالكف عن التعامل معه كقاصر معرفي أو كأبله ثقافي يحتاج إلى من ينوب عنه في التفكير والتقدير والتدبير، سواء في ما يخص شأنه الخاص، أو الشأن العام الذي يخص كل الناس.

الأجدى التعامل معه كشخص قادر على ممارسة حيويته الوجودية واستثمار طاقته العقلية، على سبيل الابتكار والفاعلية. فالناس سواء في امتلاك القدرة على

التفكير والتخيّل. إذ العقل هو أعدل الأشياء قسمة بين الناس، كما جاء في المأثور الإسلامي والخطاب الديكاريّ على السواء.

والفرق بين واحد وآخر هو أن هناك من يحسن تشغيل عقله واستثمار طاقته على التفكير بصورة بناءة ومثمرة. وبالعكس: هناك من لا يحسنون ذلك، ليس لأنهم لا يملكون الإمكان العقلي، بل لأنهم لا يحسنون استثماره، إما بسبب العقلية الدوغمائية الجامدة أو العادات الفكرية المعيقة أو الطرائق العقيمة والمستهلكة، أو بسبب أوهام ومعتقدات تجعل الواحد يتصرف، كقاصر، بقدر ما يعتقد بأن هناك من هو أدرى منه بشؤونه أو أولى منه بنفسه. مما يجعله على أن يتخلى لسواه عن أخص ما يتميز به الإنسان: التفكير والتدبّر.

ولذا، كل مشروع أو عمل ناجح يقف وراءه فكر حي وخلاق، سواء تعلق الأمر بقصيدة أو رواية أو دراسة أكاديمية أو نظرية فلسفية، أو تعلق بإدارة مصرف مالي مزدهر أو منتخب رياضي ناجح... ومن المفارقات أن هناك مفكرين محترفين لم يجددوا في الأفكار، بل يلوكون المقولات حول الحداثة والعقلانية والاستنارة والحرية والديمقراطية منذ عقود من غير تطوير أو إثراء. وبالعكس ثمة عاملون في القطاعات الأخرى ينجحون في أعمالهم، لأنهم يمارسون علاقتهم بفكرهم بصورة حية، خصبة، متجدّدة، ومن غير تنظير أو ادّعاء.

وهكذا لا مجال لمعالجة الأزمات من دون تغيير النظرة إلى الفاعلين في بقية الحقول والقطاعات، وذلك من منظور وجودي يرى إلى الإنسان بوصفه إمكاناته المفتوحة، وقدرته على الخرق والخرق والتدخل الفعال، على سبيل التغيير والتغيير بصورة أو بأخرى.

الوسيط الفعال

ومن مفاعيل هذا الفهم أنه يكسر ثنائيات سائدة بقدر ما يؤدي إلى قلب مفاهيم أو تغيير ادوار ومهمات من غير وجه:

الأول هو التعامل مع الفرد، العامل في أي حقل، بوصفه فاعلاً في الواقع الذي ينخرط فيه أو المجتمع الذي يعيش فيه، بقدر ما هو مختص ومنتج أو مبتكر في مجال عمله.

بهذا المعنى الكل هو مسؤول ومشارك، بصورة فعالة، في تحسين وضعه أو في حل مشكلته أو في بناء مجتمعه، سواء عبر انخراطه في ميادين الابتكار والانتاج، أو عبر مساهمته في المداولات والمناقشات في القضايا القطاعية أو العمومية. ومن نستبعده من مجال التفكير والفاعلية، يفعل بصورة مضاعفة، على نحو سلبي، بحيث يهدر الجهود أو يعرقل التدابير أو يعطل المشاريع.

الثاني أن مفهوم الفاعل المشارك يزيح مفاهيم مثل العبقرية والزعامة، لفسح المجال أمام مفاهيم مثل التوسط والوسط والوسيط. فلا أحد يعمل بمفرده أو بمعزل عن سواه، كما يُظن، ولو كان يكتب أو يرسم أو يتأمل في غرفة منعزلة، لأنه ما من أحد إلا ويعيش في وسط أو عالم يفكر فيه ويتوجه إليه، بقدر ما يتأثر به ويؤثر فيه إيجاباً أو سلباً، بناءً أو هدماً، تقدماً أو تخلفاً... بل ما من أحد يعيش في وسط مجتمعي، إلا ويتوق إلى أن يكون محط الاعتراف والاحترام والتقدير ممن يعيش بينهم ويتعامل معهم. لنعترف بذلك: نحن وسطاء بعضنا لبعض، إذا لم نشأ أن نكون اعداء لبعضنا البعض، كل واحد يتوسط الآخر، سواء في معاشه ومصدر رزقه، أو في حقل عمله واختصاصه، أو في ما يحققه من الإنجازات، أو في ما يخصّ جدارته ومشروعيته وحقوقه وكرامته...

ومفهوم الفاعل، إذ يقضي مفهوم القاصر أو العبقري، فإنه يتجاوز مفهوم المؤمن الذي يمثل أو المواطن الذي ينتخب، لأن الفرد الفاعل هو الذي يتدخل ليفعل ويؤثر بصورة يومية وميدانية، على المسرح الاجتماعي، على مستوى من المستويات.

كسر النرجسية

الوجه الثالث هو كسر العقلية النخبوية التي تجعل أصحابها يعتقدون بأنهم يحتكرون الوعي والمعرفة أو يدعون بأنهم يمتلكون مفاتيح الحلول للمشكلات، سواء على مستوى قطاع أو دولة أو على المستوى العالمي.

مثل هذا الادعاء المفخّخ بالتهويمات النرجسية، هو مصدر الأزمات، لأنه يبني على الحجب والاحتكار والاقصاء، إذ هو يستبعد الفاعلين في حقول عملهم أو في محيطهم وبيئاتهم، بقدر ما يتجاهل آراءهم في القضايا التي تعنيهم مباشرة، أو دورهم في حل المشكلات التي يعايشونها على الأرض وفي الميدان.

وتلك هي المفارقة: إن مجتمعاً يفكر عنه أو يقوده نفر من الخبراء أو العباقرة، هو مجتمع يشهد على نفسه بالجهل والعقم. ذلك أنه إذا كان التفكير الحي والخلاق، هو ميزة الإنسان، فلا أجد ينبوب مناب سواه في التفكير والتدبر، في ما يخص مصلحته أو حلّ مشكلته.

وإذا كان المفكرون المحترفون، يسهمون في درس الواقع، بتسليط الضوء على مشكلاته وكشف أعطاله وآفاته، فإن أفكارهم ليست حقائق منزلة أو مطلقة تحتاج إلى من يتلقى ويمثل أو يستمع وينفذ. وإنما هي تحتاج إلى من يقتنع بها ويتداولها ويعمل على تحويلها إلى واقع ملموس في حقله وفي ضوء معاناته وخبرته.

العالم والعمل

هنا أيضاً الأجدى أن يتواضع أهل العالم الأكاديمي والعاملون في مراكز البحث العلمي والدرس المعرفي، بحيث يعترفون بأن العاملين في بقية القطاعات هم ذوو فكر حي وذوو معرفة ودراية، وبأن لهم دورهم وقسطهم في عمليات الإصلاح والتطوير والبناء، سواء في حقول عملهم، أو في ما يتعدى ذلك إلى مجتمعهم أو إلى العالم الأوسع.

وهكذا فالآية تنقلب الآن في ما يخص مقارنة أو معالجة الأزمات التي تتناسل وتتجدد؛ ذلك أن مصدر الأزمة يكمن عند من يدعي امتلاك حلها، ولذا، فإن المخرج يقضي بالانفتاح على من يستبعدهم أهل الحل والربط من المساهمة في تركيب الحلول. مما يعني أن المسألة تتعدى تغيير النظريات والنماذج، إذ هي تتطلب قلب المفاهيم والادوار، على نحو يردم الهوة بين المعارف الأكاديمية النظرية والمعارف العملية التي يحصلها العاملون في بقية الحقول.

ولذا، فالتغيير يطال طرق ووسائل وآليات إنتاج المعارف العلمية وتداولها وتأثيرها، بحيث تكون هذه على صلة بالوجود المعاش والواقع المحسوس، سواء من حيث صوغها أو من حيث ترجمتها وتحويلها. وهكذا لا فاعلية من غير اعتراف متبادل، بأن لكل قسطه ودوره في بناء مجتمعه وتقديم بلده.

الشبكة والشراكة

الوجه الرابع للتغيير يطال المجتمع، كما يتجسد ذلك في فتح الدوائر والمجالات والمستويات بعضها على بعض، على نحو يكسر الحواجز العامودية والافقية في الفضاء الاجتماعي، سواء بين حقول العمل وقطاعات الانتاج، أو بين العالم الاكاديمي والعالم المعاش، أو بين الادارات الحكومية من جهة وبين المؤسسات المدنية والنشاطات الاقتصادية من جهة ثانية، بحيث يجري التبادل والتفاعل بين مختلف مكونات المجتمع وقواه وفاعلياته: الدولة، البلديات، الاحزاب، الشركات، التجمعات الأهلية والمؤسسات المدنية على اختلاف توجهاتها الثقافية والاقتصادية والسياسية.

وإذا كان كل فرد أو حقل أو قطاع يهتم بتحسين أحواله وتطوير أوضاعه، فالتحسين والتطوير عمل مشترك. من هنا، فالشعار في عصر الاعتماد المتبادل والتشابك في المصالح، هو: أن نعيش أحسن هو أن نحسن العيش سويًا. وذلك هو المجتمع التداولي الذي يحل فيه مفهوم الشبكة محل مفهوم النخبة، والفريق محل الزعيم أو المنقذ، إذ هو يتشكل ويعمل كشبكة من التأثيرات المتبادلة بقدر ما يشكل فضاء للمداوات والمناقشات الحرة والخصبة.

وهذا ما يعبر عنه مصطلح "الشراكة" بمفهومها الأحدث والمعولم، سواء على مستوى دولة أو منطقة أو على مستوى المعمورة بأسرها، بما هي تعامل مع الهويات والقضايا والمشكلات، بمنهج التوسط وعقلية التسوية، أو بمبدأ النسبية ومنطق التداول، أو بثقافة التعدد والتهجين...

الدين والسلطة

الوجه الخامس هو التغيير في مفهوم السلطة وآليات اشتغالها. فمع مفاهيم الوسيط والفاعل والشراكة والمداولة، تتراجع العلاقات المركزية العامودية لصالح العلاقات الأفقية التبادلية، بقدر ما يجري ردم الهوة بين العام والخاص، أو بين النصاب السياسي والعمل الإداري. من هنا ولادة مصطلح "الحوكمة" للتعبير عن هذه التغيرات.

نحن إزاء نمط مختلف من السلطة والإدارة، من سماته أن يخربط علاقات القوة ويتجاوز حدود الدول أو يوسع مجالات عملها، سواء لجهة علاقتها بالخارج، أو

بالداخل، بحيث يتيح مشاركة جميع الفاعلين الاجتماعيين في طرح القضايا وصوغها أو في مناقشة المشكلات والمساهمة في معالجتها؛ كما يتيح مشاركة الفاعلين الدوليين الذين يزداد تدخلهم ويتعزز دورهم على المسرح العالمي، كما يتمثل ذلك في الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية (المدنية والثقافية والاقتصادية...)، والتي أصبح أعضاؤها والناشطون فيها أشبه بممثلين لحكومة عالمية يمارسون دور المواطن الكوسموبوليتي.

في أي حال، ثمة تغيير طرأ على مفهوم السلطة، توسيعاً وإثراءً، سواء في ضوء مفاهيم العولمة والحوكمة والشراكة التي تشكلت مع ثورة المعلومات والاتصالات، أو في ضوء الفتوحات الفكرية التي بينت، كما تفعل تحليلات ميشال فوكو بنوع خاص، بأن السلطة لا تنحصر في أجهزة الدولة مؤسستها، وإنما هي علاقات تنتج وتمارس وتنتشر في مختلف حقول المجتمع ودوائره ومستوياته، بما في ذلك المجال الديني. هذا التغيير يتيح تجاوز العديد من الثنائيات، كثنائية الدولة والدين.

بهذا المعنى ليس الدين العائد والصاعد على المسرح ضد الدولة، بل هو لا يفعل سوى أن يبني سلطات ودولاً تنتج مزيداً من الطغيان، وتحيل الحياة إلى جحيم قبل اليوم الموعود. وهكذا لم تعد المسألة مسألة اختيار بين الدين والدولة، بل هي كيف تفهم السلطة وتمارس؟ كيف تشكل الحكومات وتدار المصالح العمومية؟

من هنا ليس المطلوب إقصاء الدولة، كما بشر بنهايتها الكثيرون من الماركسيين الذين عادوا للمطالبة بها وسط الجحيم الأصولي والكوارث المالية. المطلوب أن لا تدار الدول بعقلية النموذج الأيديولوجي الذي يسخر المجتمع والناس والحياة لمصلحة الشعار أو لتأليه الزعيم أو لتصدير العقيدة والثورة. فحيث سادت النماذج العقائدية تحولت المجتمعات إلى معسكرات، وأخفقت مشاريع الإصلاح والتحديث والبناء.

المجدي هو إدارة الدول بعقلية السياسي المحترف الذي يقرأ ويشخص لكي يركب الإمكانيات ويبتصر الوسائل لتحسين الأوضاع أو لحل المشكلات. ولدنيا نماذج (مهاتير محمد، أردوغان)، حيث تدار الشؤون بعقل مركب يجمع بين التقليد الديني والتحديث الاقتصادي أو بين الهوية القومية والبعد العالمي.

وفي المقابل ليس المطلوب إقصاء الدين، ولا أن يتلع الدين المجتمع لكي يحول الناس إلى ضحايا، كما تشهد التجارب على جبهة الدين، حيث يزداد العنف والخراب والعبث والجنون، بقدر ما يزداد الطلب على السلع الدينية. بكلام آخر لا حاجة إلى الدين كسلطة مطلقة أو نصّ مقدّس أو أمر لا يناقش أو اصطفاء لشخص أو لغة أو شعب، من خلال مفردات الأحق والأشرف والأفضل... ما نحتاج إليه هو التعاطي مع الشأن الديني كلغة للتواضع والاعتراف والشراكة. من غير ذلك يتحول إلى جرثومة عنصرية فتأكل تحوّل الناس إلى أعداء بعضهم لبعض، وعلى نحو يجعلنا نترحم على الأفيون الذي تحدّث عنه ماركس.

هذا ما يجعلني أتعارض، مرة أخرى، مع ريجيس دوبريه الذي يعتبر الأديان فيتامين الضعفاء. أنا معه بأن المجتمعات لا تلتئم إلا بتعلقها بشيء يتجاوزها. ولكن ما يتعدى الأفراد والفئات والطوائف، داخل كل مجتمع، ليس بالضروري أن يكون صعيداً مقدّساً أو مبدأً مطلقاً أو إرادة فوقية متعالية تدفع البشرية ثمنها مصائب وكوارث، كما تشهد الحروب الدينية. فالمقدس والمطلق والأوحد والمتعالي، أكان نصاً أم شعاراً، قوة أم مؤسسة، إنما يحول الناس إلى عبيد أو قطعان وحشود أقل ما تفعله هو تسميم العلاقات بين البشر وتدمير أسس التعايش المشترك. ما يتعدى المجموع هو وسط تداولي أو حيز عمومي، عالم أرضي أو أفق كوكبي، مجال حيوي أو مدى كوني، قطب جاذب أو نموذج ناجح، أي كل ما يتيح إمكان التوسط والتبادل والتفاعل بين البشر.

القداسة والكارثة

ولهذا، فمن يعمل بعقلية الشراكة يسعى إلى كسر المنطق الاحادي والفوقي، نحو منطق التوازي والتجاور أو التبادل والتفاعل، بين الدول والكتل والعوالم، أو بين الحقول والقطاعات والفاعليات...

وكل ذلك يقع على النقيض من مفاهيم القداسة والالوهة والعصمة التي هي مكمّن العلة وبيت الداء. ولذا لا مجال لفهم الأزمات من دون كسر منطق التأله بوجهيه: تأليه الإنسان لكائن غيبي، أو تأليهه لنفسه، وكلاهما وجهان لنفس

العملة البشرية التي فقدت مصداقيتها وسط هذا الخراب الكوني الذي يصنعه رافعو سيف الايمان الديني.

وإذا كانت مفاهيم الفاعل والوسيط والشريك، تتجاوز مفاهيم المؤمن والمواطن والناخب والنائب والعالم أو المنقذ المالك لمفاتيح الحقيقة والتنمية والهداية، فإنه من باب أولى أن تتعارض مع المفاهيم اللاهوتية، كمفهوم الخليفة، خليفة الله، وعلى ما يحاول تحديده وأنسته بعض المثقفين الحدائين. مثل هذا المفهوم لا يحل مشكلة، إذ هو محاولة للالتفاف على الأمور، بقدر ما هو سعي لممارسة التآله بصورة أخرى تعيد انتاج الواقع بشكل أسوأ. هذا ما يشهد عليه خلفاء الله ونوابه والناطقون باسمه وظله على الأرض، من الذين يتخذون اسم الله وشعائره وكلمته مظلة لتبرير ما نشهد من فساد وسفك للدماء. فالأجدى والأقل كلفةً أو عنفاً، هو اعترافنا بتناهيها ونسبية آرائنا ونفاد احوالنا، لمواجهة أقدارنا وتنظيم اجتماعنا باجتراح ما يحتاج إليه ذلك من الصيغ والقواعد والوسائل.

المهنة والرسالة

والشراكة تعني فك الوصاية على الهويات والقيم، ما دام تأمين المصالح وصنع المصائر هو صناعة مشتركة يساهم فيها كل واحد من موقعه وحقل عمله، من غير ادعاءات لاهوتية أو نبوية، سواء من جانب الداعية الديني أو المنظر القومي أو المثقف الحدائي..

فبعد كل هذه المساوى والمخاطر والكوارث، على مختلف الجبهات، ومن جانب معظم الأطراف والاقطاب، فقد الكل المصدقية والمشروعية. ولذا ما عادت تجدي نثائيات النخبة والجمهور أو الزعيم والحشد أو المرشد والقطيع أو العالم والعامّة أو المنقذ والعاجز الذي ينتظر.

لقد سقط القناع، وفشلت الوكالة الحصرية، والوصاية الرسولية على القيم والمثل العليا، من جانب فرد أو حقل أو قطاع أو حزب أو مجتمع... كلنا سواء في انتهاك ما ندعو إليه. ولم يعد بوسع أحد أن يدعي وصلاً بالحقيقة أو تماهياً مع العدالة أو عشقاً للحرية أو ذوباً في القضية.. فالمنازع الامبريالية والاستبدادية والعنصرية والفاشية والاصطفائية، هي الداء الاصيل والراسخ في العقول والنفوس.

ولا ينجو أحد من مفاعيلها وأثرها. ولذا فهي ما يجدر العمل على تفكيكه ومحاربه بصورة دائمة. من غير ذلك لا نفهم كيف تفاجئنا عقولنا وأعمالنا، بما لا نريد ولا نرغب، أو بعكس ما نصرح ونعلن! لا نفهم كيف تهدد مصائرنا فيما ندّعي الدفاع عن مصالحنا!

مرة جديدة، الأجدى أن نتواضع، بحيث نعترف بأن كلنا أصحاب مهن، يستوي في ذلك الفيلسوف والتاجر والشاعر والسائق الذي يقود سيارة بالاجرة. ومن يتقن عمله، أيًا كانت مهنته، هو أنفع لبلده، وأكثر صلة بالقيم، من مثقف يفرك اللغو الايديولوجي أو داعية يمارس الشعوذة الفكرية.

وإذا كان لمسامي الإنسان وأنشطته وأعماله ابعادها الرمزية والمعنوية، فالكل سواء في هذا الخصوص، بمعنى أنه ليس هناك مهن رسولية وأخرى ليست كذلك. كل فاعل اجتماعي له صلته بالحقيقة والعدالة والحرية والكرامة والإنسانية، بقدر ما يمارس علاقته بمهنته على سبيل الخلق والتجديد والابتكار. ومن ينجح في عمله ويساهم في بناء مجتمعه وإصلاح عالمه، يكتسب المزيد من الحقوق، بقدر ما يسهم في توسيع مساحة الحرية بصورة عامة.

العمل الكوكبي

وأخيراً فالشراكة تبني اليوم على المستوى الكوكبي، ما دامت المصائر والمصالح باتت متداخلة في عصر التبادل والتواصل الدائم، بفعل الثورة الرقمية والتقنية في مجالات الاتصالات والمعلومات.

ولهذا، بقدر ما تتعزز قواعد الشراكة وتنمو مؤسساتها، ينكسر منطق الصدام الثقافي والتهويل الايديولوجي لصالح علاقات التفاعل الفكري والتبادل الحضاري بصورة سلمية، مدنية. بحيث يكون لكل قسطه ومسؤوليته في صناعة الحضارة، معلومة ومعرفة أو ثروة وقيمة أو اداة وسلعة. وهذا ما ينتظر في العالم العربي ممن يمارسون الوصاية على شؤون الأمة والهوية: الكف عن ترديد مقولة الغزو الثقافي، والتحرر من تجنيس العقول وأسلمتها بين عقل عربي وإسلامي وغربي، لتشغيل العقول بانتاج معارف وأفكار تساهم في الورشة الفكرية الناشطة على الساحة العالمية.

والشراكة تتعدد مستوياتها. فإذا كان ثمة شراكة بين الدول والحكومات أو بين الشركات والمنظمات. فالأولى أن تبني شراكة عالمية، من جانب كل الذين لهم مصلحة في مواجهة قوى الاحتكار والانفراد والاستبداد والفساد والإرهاب التي يمارسها رافعو سيف الهويات الدينية والقومية، في الداخل وفي الخارج، لطمس المشكلات وتزييف الحقائق والتهرب من حمل المسؤوليات عن الأخطاء والارتكابات.

فالخطر المحدق بالمجتمعات، يأتي من الداخل بقدر ما يأتي من الخارج. من هنا نتجاوز الآن التقسيمات للهويات الثقافية والاجتماعية، على أساس الاعراق والاديان، بعد أن باتت الهويات الكونية والدينية مشكلات لأصحابها بالذات. ثمة هوية عالمية تتشكل في هذا العصر الكوكبي، يمارسها الجميع على اختلاف المشاريع والانتماءات. يستوي في ذلك الأصوليون والعلمانيون، المحافظون والليبراليون. والفرق بين واحد وآخر، هو في كيفية ممارسة الواحد لهويته. هناك من يمارس خصوصيته بصورة مدنية، تداولية، بناءة، أو بالعكس، بصورة تعود بالهلاك والدمار على الجميع.

الحماية والرعاية

نصل بذلك إلى المسألة الأخيرة: الرعاية والحماية، في ما يخص البيئة والطبيعة. وهذه مسألة باتت ملحة، وسط المخاطر والكوارث التي تنتج عن التلوث، والتي تهدد أشكال الحياة على الأرض.

ففي الماضي البدائي كان الخطر على الإنسان من جهة الحيوان الوحشي. أما اليوم فقد انقلبت الآية، وبات الخطر على الحيوان من جانب الإنسان المتمدن والمتحضر، بصنائه ونفاياته. ويا لها مفارقة.

وها هو الوحش البشري، على حد تعبير رامبو، الذي تصنعه المطاعم والاحقاد والصراعات على المكاسب والمواقع، حتى كسر العظم، لم يعد يكتفي بحروبه وحرارته ودماره على الأرض، بل يحاول إشعال الحرائق على سطح القمر.

من هنا فإن مواجهة خطر التلوث، يقضي بالعمل على كسر مركزية الإنسان ونرجسيته وتألهه، أي ما ينتج كل هذا الفحش والتوحش، للعمل بذهنية الرعاية والحماية للطبيعة وكائناتها.

القوة الناعمة

كل ذلك يحتاج إلى تغيير اسلوب العمل والمدافعة في ميادين السبق والمنافسة، بحيث يجري التخلي عن أساليب العنف المادي والرمزي، في ما ندعو إليه أو ندافع عنه أو نستبعده ونتقده، مما له علاقة بالقضايا العامة، التي هي شأن عام لا يخص فئة دون أخرى.

فكيف إذا كان أهل المدافعة أو المهاجمة، دفاعاً عن المصالح أو تجنباً للمكافره والمساوي، قد فقدوا المصدقية، في ضوء الاخفاقات والانهيارات، أو على وقع الفضائح والكوارث التي تعمل على تحطيم أساطير أو أصنام عششت في العقول أو تحكمت في التصرفات.

فالأجدى هو المحاوره الهادئة والمناقشة العقلانية، من منطلق الخصوصية المفتوحة والهوية الهجينة والشراكة الكونية، فضلاً عن القوة الناعمة، التي باتت اليوم مطلباً ملحاً، في مواجهة العنف المتصاعد. وشعار القوة الناعمة يعني مشاركة النساء بوصفهن الجنس الناعم، بحيث يضطلعن بأدوارهن، ويكون لهن قسطهن في صناعة المصائر، وذلك بكسر منطق الذكوره الاحادي والفحولة البائسة... وقد أثبتت المرأة جدارتها في هذا الخصوص. فهي لا تقل عن الرجل كفاءة في تسيير الأمور وإدارة المصالح وصناعة الحياة.

خاتمة

أسئلة المصائر

كيف يُدار الشأن المشترك؟

من يفكر ويعمل، سيما اذا كان يهتم بالشأن العام، يجدر به أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الوجودي والظرف التاريخي للوضع العالمي، بانفجاراته وانقلاباته وتحولاته، لكي يحسن قراءة المجريات ومعالجة الأزمات.

فالمجتمعات تنخرط اليوم في واقع كوني جديد ومغاير، بمفاهيمه ومعايره ومحركاته وقواه واللاعبين على مسرحه، بقدر ما تدرج في أفق حضاري معولم ومكوكب، سواء بأدواته الفائقة وشبكاته الأثرية، أو بأنماطه وأساليبه في الانتاج والاستهلاك، فضلاً عن أنظمتها في الاتصال والتواصل الخارقة للحواجز بين الدول والمجتمعات.

يتجسّد ذلك في ما ينبثق ويتشكّل أو يرتسم ويعمل أو يشتبك ويتداخل من مرجعيات المعنى وخطوط القوة، أو من خرائط المعرفة ومحركات العمل، أو من أنظمة المصالح واستراتيجيات التدخل. وهكذا نحن إزاء فاعل بشري جديد مفتوح على تعدّد الأنماط والنماذج والمذاهب، بقدر ما يمارس هويته بصورة مركّبة، متعدّدة الجنسية والاقامة أو اللغة والثقافة. الأمر الذي يجعلنا نتجاوز عصر الصناعة والانتاج الثقيل نحو العصر الرقمي والانتاج الناعم، ومنتقل من الحداثة بموجاتها الأولى نحو موجات جديدة بلغاتها ورموزها وعناوينها، بديناميكياتها الفكرية وسردياتها العقلانية وحساسياتها الجمالية. من هنا ولادة مصطلحات جديدة مثل الحداثة الفائقة أو السيّالة، فضلاً عن ما بعد الحداثة.

ولعلّ أخص ما يتميّز به الوضع العالمي في لحظته الراهنة وطوره الحالي، هو أن البشرية باتت تعيش في اجواء الأزمة. واذا كان العالم الحديث، كما تثبت التجارب، يشهد ازمان دورية، بين حقبة وأخرى، فإن الأزمات في عالم سمته السيولة والتسارع، باتت تحصل على ايقاع سريع، وعلى غير صعيد، مما يجعلها أزمة مركبة ومتجددة، بقدر ما هي عالمية ومعولمة، كما تشهد الانهيارات المالية والكوارث البيئية والفظائع الإرهابية.

من هنا ما عادت تجدي إدارة الكوكب ومعالجة ازماته الدورية، بما هو سائد من العقليات والأنماط والنماذج والنظريات التي لا تحل أزمة أو تحقق مصلحة أو تبعد خطراً، بل هي تضرّ بالمصالح في ما تدعي تأمينها، أو تتهدد المصائر فيما هي تدعي حسن قودها.

إن الرهان، وسط كل هذه المخاوف والمخاطر والكوارث المحدقة بالمصائر، هو كيف نصنع حياة سوية ومشاركة؟ كيف ندير مصلحة عمومية؟ قد يبدع الواحد قصيدة أو رواية أو نظرية أو عملاً فنياً، وقد يشنّ حرباً ظافرة، لكي يمارس نجوميته ونرجسيته وتألهه، وربما بربريته، ولكن المحك هو كيف تتدبر أمر العيش سوياً؟ كيف نخلق لغة مشتركة أو وسطاً للمداولة أو مساحة للمبادلة في هذا المجال أو ذاك؟

وذلك يحتاج إلى تغيير يطال الأفكار والادوار والمهمات وصور الحياة وأساليب العيش وقواعد المعاملة، بحيث يجري تجاوز مقولات الاصل والصفاء والاحادية والقداسة والتأله والنخبة والبطولة والاحتكار والقوقعة والمعسكر... نحو مفاهيم جديدة كالوسيط، والاعتراف، والتعدد، والتهجين، والموجة، والنسبية، والحيوية، والشبكة، والمداولة، والشراكة، والقوة الناعمة...

ويحتاج قبل ذلك إلى ممارسة التقى، بالتخلي عن ادعاءات التأله والقبض التي تحيل الشعارات والنصوص إلى أصنام تعبد، أو إلى أقانيم تقديس، أو إلى تنانين فكرية تولد الاستبداد والفساد أو تنتج التوحش والخراب.

فنحن أدنى شأنًا مما ندعي، من حيث علاقتنا بالمعنى والقيمة أو بالحقيقة والعدالة. مثل هذا الاعتراف يشكل شرطاً لقبول الآخر كشطر وجودي، والتعامل معه كشريك فاعل في إدارة المصالح وصنع المصائر، بقدر ما يفتح الإمكان لتشكيل مساحات مشتركة للتواصل المجتمعي والتبادل البشري.

هذا هو التحدي الكبير: كيف نجعل الحياة على الارض وبين الناس أقل بؤساً وفقراً وأقل توتراً وعنفاً، لتكون أكثر أمناً ويسراً وأكثر تواصلًا وتضامناً، سواء على مستوى جماعة أو دولة، أو على مستوى المعمورة؟

للمؤلف

1. التأويل والحقيقة، دار التنوير، طبعة ثالثة، 2007.
2. مداخلات، دار الحدائة، 1985.
3. لعبة المعنى، المركز الثقافي العربي، 1991.
4. الحب والفاء، الدار العربية للعلوم ناشرون/منشورات الاختلاف، طبعة ثانية، 2009.
5. نقد النص، المركز الثقافي العربي، طبعة خامسة، 2008
6. نقد الحقيقة، المركز الثقافي العربي، طبعة رابعة، 2005.
7. الممنوع والممتنع، نقد الذات المفكرة، المركز الثقافي العربي، طبعة رابعة، 2005.
8. أسئلة الحقيقة ورهانات الفكر، دار الطليعة، 1994.
9. خطاب الهوية، سيرة فكرية، الدار العربية للعلوم ناشرون/منشورات الاختلاف، طبعة ثانية، 2008.
10. أوهام النخبة، أو نقد المتقف، المركز الثقافي العربي، طبعة رابعة، 2008.
11. الاستلاب والارتداد، المركز الثقافي العربي، 1997.
12. الفكر والحدث، دار الكنوز الأدبية، 1997.
13. الماهية والعلاقة، نحو منطق تحويلي، المركز الثقافي العربي، 1998.
14. حديث النهايات، فتوحات العولمة ومآزق الهوية، المركز الثقافي العربي، طبعة ثالثة، 2008.
15. الأختام الأصولية والشعائر التقديمية، المركز الثقافي العربي، 2001.
16. أصنام النظرية وأطياف الحرية، المركز الثقافي العربي، 2001.
17. العالم ومآزقه، نحو عقل تداولي، المركز الثقافي العربي، طبعة ثانية، 2007.
18. أزمنة الحدائة الفاتقة: الإصلاح، الإرهاب، الشراكة، المركز الثقافي العربي، طبعة ثانية، 2008.
19. الإنسان الأذى، امراض الدين واعطال الحدائة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ثانية، 2010.
20. هكذا أقرأ، ما بعد التفكيك، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ثانية، 2010.
21. تواطؤ الأضداد، الدار العربية للعلوم ناشرون/منشورات الاختلاف، طبعة ثانية، 2010.

المصالح والمصائر صناعة الحياة المشتركة

علي حرب

• كاتب وفيلسوف من لبنان

إن الرهان، وسط كل هذه المخاوف والمخاطر والكوارث المحدقة بالمصائر، هو كيف نصنع حياة سوية ومشتركة؟ كيف ندير مصلحة عمومية؟

قد بيدع الواحد قصيدة أو رواية أو نظرية أو عملاً فنياً، وقد يشنّ حرباً ظافرة، لكي يمارس نجوميته ورجسيته وتألّهه، ولكن المحك هو كيف نتدبر أمر العيش سوياً؟ كيف نخلق لغة مشتركة أو وسطاً للمداولة أو مساحة للمبادلة، في هذا المجال أو ذاك؟

وذلك يحتاج إلى تغيير يطال الأفكار والأدوار والمهمات وصور الحياة وأساليب العيش وقواعد المعاملة. ويحتاج قبل ذلك إلى ممارسة التقى، بالتخلي عن ادعاءات التألّه والقبض التي تحيل الشعارات والنصوص إلى أصنام تعبد أو إلى أقانيم تقدس أو إلى تنانين فكرية تولد الاستبداد والفساد أو تنتج التوحش والخراب.

فنحن أدنى شأنًا مما ندعي، من حيث علاقتنا بالمعنى والقيمة أو بالحقيقة والعدالة. مثل هذا الاعتراف يشكل شرطاً لقبول الآخر كشرط وجودي، والتعامل معه كشريك فاعل في صون المصالح وصنع المصائر، بقدر ما يفتح الإمكان لتشكيل مساحات مشتركة للتواصل المجتمعي والتبادل البشري.

هذا هو التحدي الكبير: كيف نجعل الحياة على الأرض وبين الناس أقل بؤساً وفقراً وأقل توتراً وعنفاً، لتكون أكثر أمناً ويسراً وأكثر توأماً وتضامناً، سواء على مستوى جماعة أو دولة، أو على مستوى المعمورة؟

• صدر للمؤلف أيضاً:



منتدى مكتبة الاسكندرية www.alexandria.ahfamentada.com

ISBN 978-9953-87-909-3



9 789953 879093

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
هاتف: 2 1676179 (+213)
149 شارع حسبية بن بوعلي
الجزائر العاصمة - الجزائر
editions.elikhtilef@gmail.com

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

ص. ب. 13-5574 شوران 2050-1102 بيروت - لبنان
هاتف: 785107/8 (+961-1) فاكس: 786230 (+961-1)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

